النضال والصمود:
تقدم مجتمع الميم في الدول الناطقة باللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

دراسات حالة من الأردن ولبنان والمغرب وتونس

ARAB FOUNDATION
المؤسسة العربية
for freedoms & equality
للحريات والمساواة

OUTRIGHT
INTERNATIONAL

عن منظمة Outright

كل يوم حول العالم، يتم انتهاك حقوق الانسان وكرامة أشخاص من مجتمع الميم بطرق صادمة. قصص نضالهم/ن ومقاومتهم/ن مذهلة، لكنها تبقى مجهولة – أو يتم تجاهلها عمداً – من قبل الأشخاص الذين عندم قدرة التغيير. تم ٠ تأسيس **Outright International** عام ١٩٩٠ تحت اسم اللجنة الدولية لحقوق الانسان الخاصة بالمثليين والمثليات وتعمل اليوم مع أشخاص من مجتمع الميم في الجنوب العالمي من مكاتب في ٦ بلدان على تحديد حلول مجتمعية للترويج لسياسات من أجل تغيير مستدام. تراقب المنظمة انتهاكات حقوق الانسان وتوثقها للمبادرة بتحركات حين تحدث هذه ، الانتهاكات. ندرّب العديد من الشركاء على فضح الانتهاكات والدفاع عن أنفسهم/ن
مقرّ ها الرئيسي في نيو يورك هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تعمل على حقوق مجتمع الميم مع حضور دائم في الأمم المتحدة في نيو يورك

hello@OutrightInternational.org
www.facebook.com/outrightintl
twitter.com/outrightintl
www.youtube.com/outrightintl

Outright International
216 E 45th St, New York, NY 10017 U.S.A.
P: +1 (212) 430.6054 • F: +1 (212) 430.6060

تجوز إعادة إنتاج هذا العمل وإعادة توزيعه، كليًا أو جزئيًا، دون تغيير وبدون إذن خطي مسبق، فقط للأهداف الإدارية أو التعليمية غير الربحية المقدمة للجميع، وعلى جميع النسخ أن تحتوي على العبارة التالية:

حقوق التأليف والنشر ل **Outright International**. تمت كتابة هذا العمل ونشره بإذن من **Outright International** لا يمكن استخدام هذا العمل لأهداف أخرى من دون الموافقة الخطية المسبقة من **Outright International**

كتابة سراج كيريجاشانكر ودافيد و. ليبرون، زملاء في **Outright International** والمؤسسة العربية للحريات والمساواة

ARAB FOUNDATION
المؤسسة العربية
for freedoms & equality
للحريات والمساواة

عن المؤسسة العربية للحريات والمساواة

المؤسسة العربية للحريات والمساواة مؤسسة غير حكومية مسجّلة رسمياً ومقرّها بيروت, لبنان.
تركّز المؤسسة العربية للحريات والمساواة مجهودها في البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
ان رؤية المؤسسة العربية للحريات والمساواة هي ان تصبح المجتمعات في المنطقة تروّج للحقوق الجندرية والجنسانية والجسدية, وتعترف بها وتحترمها.

مهمّة المؤسسة العربية للحريات والمساواة هي أن تشجّع التحركات التي تطالب باحترام الحقوق الجندرية والجنسانية والجسدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتدعمها من خلال بناء القدرات وانتاج المعرفة والتبادل والأمان والاستجابة الى الطوارئ.

info@afemena.org
https://www.facebook.com/afemena.org/
https://twitter.com/afemena

Arab Foundation For Freedoms And Equality
Sioufi Street, Abdallah Hanna Building, 1st floor
P.O. BOX: 16 70 43, Achrafieh, Beirut – Lebanon
Phone: +961 1 326469

المحتويات

التمهيد ٧

شكر وتقدير ٨

الملخص التنفيذي ٩

المقدمة ١٢

المنهجية ١٣

الأردن ١٤

التسلسل الزمني للأحداث الرئيسية ١٤

١. السياق القانوني والاجتماعي ١٤

٢. نشاط مجتمع الميم في الأردن: البقاء في مواجهة القمع ١٨

٣. مجالات التقدم الرئيسية ١٩

٤. التحديات والفرص المستمرة ٢٣

لبنان ٢٤

الجدول الزمني للأحداث الرئيسية ٢٤

١. السياق القانوني والاجتماعي ٢٤

٢. نمو نضال مجتمع الميم اللبناني ٢٧

٣. مجالات التقدم الرئيسية ٢٩

٤. التحديات والفرص المستمرة ٣٤

المغرب ٣٦

التسلسل الزمني للأحداث الرئيسية ٣٦

١. السياق القانوني والاجتماعي ٣٦

٢. نمو نضال مجتمع الميم المغربي ٣٩

٣. المجالات التقدم الرئيسية ٤٠

٤. التحديات والفرص المستمرة ٤٢

تونس ٤٤

الجدول الزمني للأحداث الرئيسية ٤٤

١. السياق القانوني والاجتماعي ٤٤

٢. نمو نضال مجتمع الميم التونسي ٤٦

٣ - مجالات التقدم الرئيسية ٤٨

٤. التحديات والفرص المستمرة ٥٢

الخلاصة: استراتيجيات للتقدم ٥٥

التمهيد

هذا التقرير عبارة عن رسالة حب للناشطين من مجتمع الميم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا).

هناك تصور معين للمنطقة. دائما ما يسأل الصحفيون والمانحون والحكومات الأجنبية من المؤسسة العربية للحريات والمساواة ومنظمة تحرك الآن الدولية، «ما الذي يمكن فعله للمنطقة» ومتى سيكون هناك تقدم في مجال حقوق مجتمع الميم. في بعض الأحيان، يصفونه بأنه أسوأ مكان على الأرض ليتواجد فيه أفراد مجتمع الميم. الأمر ليس مفاجئًا تمامًا. فتتواجد في المنطقة بعض من أقسى القوانين في العالم لمحاربة مجتمع الميم إلى جانب قوانين أخلاقية. كما تعاني هذه المنطقة من مشكلات كبيرة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون والاستقرار الاقتصادي.

على الرغم من هذه التحديات، فقد شهدنا تقدمًا هائلاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال تنظيم حقوق مجتمع الميم وحقوقهم في السنوات الأخيرة. دائما ما يجد المناضلون طريقة، حتى في أصعب الأماكن. لقد كتبنا هذا التقرير لإظهار نوعا مختلفا من النضال. يظهر النضال الموصوف في هذا التقرير أن التقدم بطيء، لكن النشطاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد وضعوا استراتيجيات فريدة للتغلب على الصعاب التي يبدو أنها مستعصية. بدلاً من اعتبار منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «عالقة»، يوضح هذا التقرير عكس ذلك. هناك الكثير لتعلمه حول الصمود وبناء التحالفات والفن من أجل التغيير الاجتماعي من ناشطي وناشطات مجتمع الميم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هذا التقرير هو دراسة حالة لأربعة بلدان: الأردن، لبنان، المغرب وتونس. في كل بلد، كانت النكسات والتقدم يسيران جنباً إلى جنب. يحتوي هذا التقرير على العديد من الدروس المستفادة. أولاً، أظهر لنا أنه لا توجد طريقة صحيحة لفعل الأشياء. في مواجهة قوانين الأخلاق المتشابهة وإدانة من المسؤولين الحكوميين، وجد النشطاء طرق متنوعة للتكيف. ثانيا، يذكرنا التقرير بأن الفشل جزء لا يتجزأ من التقدم. عندما تم الكشف عن الميول الجنسية والهويات الجندرية عن ١٠٠ فرد من المجتمع المحلي عبر الإنترنت في الأردن أو تم عدم السماح لفعاليات بأن تُقام في لبنان، توقف النشطاء مؤقتًا، أعادوا تموضعهم، وظهروا مجددا أكثر تصميماً. ثالثًا، يبرز التقرير قوة وتعقيد منظمات ونشطاء مجتمع الميم في المنطقة. على الرغم من الضغط الهائل من الحكومة، والدين، والصحافة، والمجتمع المدني العام، والأسرة، فإنهم يثابرون، وعلينا أن نكرمهم.

لقد اتخذنا قرارًا بالاشتراك في تأليف هذا التقرير بسبب القيمة التي نحققها كمنظمات إقليمية ودولية على التوالي. نريد دحض فكرة أن المنظمات الإقليمية والدولية لا تحتاج إلى بعضها البعض أو أننا أكثر فعالية لوحدنا. إن شراكتنا هي شراكة مبنية على الاحترام العميق أدى إلى تبادل هائل للمعرفة. لأننا نتعلم من بعضنا البعض، نتقدم معاً. المهم في هذه الرفقة هو الالتزام المشترك بدعم التغيير طويل المدى، واستخدام منصاتنا لتوسيع نطاق البرامج المحلية، والوصول إلى موارد جديدة من خلال التدريبات الإقليمية والمناصرة الدولية، وتركيز التحليل التفاعلي الذي يضع حقوق مجتمع الميم كحقوق مرتبطة بشكل لا فكاك منه بحركات اجتماعية أخرى والعدالة الاقتصادية.

يقدم هذا التقرير صورة واضحة عن هذه البلدان الأربعة اليوم، ولكن في منطقة سريعة التغير وغير مستقرة في كثير من الأحيان، لا يمكننا التنبؤ بكيفية تغير الأمور مستقبلا. ما هو ثابت هو أن نشاط مجتمع الميم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى العقد الماضي لم يتوقف، وهو يتحرك إلى الأمام. حتى عندما اضطر النشطاء إلى الفرار من بلدانهم، لم يتوقفوا! في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتمتع عمل مجتمع الميم بزخم كبير. لقد تعلم الناشطون من مجتمع الميم أن يتكيفوا ويزدهروا ضمن هذا السياق.

جورج قزي
المدير التنفيذي
المؤسسة العربية للحريات والمساواة

جيسيكا ستيرن
المديرة التنفيذية

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير بالشراكة بين المؤسسة العربية للحريات والمساواة (AFE) من جهة, ومنظمة تحرك الآن الدولية (OutRight) من جهة أخرى, بدعم من زمالة دافيد و. ليبرون لحقوق الإنسان من كلية الحقوق بجامعة كولومبيا.

قام بالبحث وكتابة هذا التقرير سوراج جيرياشانكر, الحاصل على زمالة ديفيد و. ليبرون, ومقره في AFE و OutRight.

تم مراجعة التقرير وتحريره من قبل موظفي OutRight وAFE بما في ذلك: جورج قزّي, المدير التنفيذي لـAFE, جيسيكا ستيرن, المدير التنفيذي لـ OutRight؛ سيري ماي, منسقة برنامج الأمم المتحدة في OutRight؛ سحر معظمي, مسؤولة برنامج الأمم المتحدة في OutRight؛ وكريس تاي, منتدبة من برنامج الأمم المتحدة في OutRight.

كما تم مراجعة التقرير من قبل هيذر ريجين, متدربة برنامج الأمم المتحدة في OutRight. وقد تم مراجعة فصول البلدان من قبل سيندا بن جبارة, ونوفل بوزيد, وحسن كيلاني, وناشط لبناني بارز يرغب في البقاء مجهول الهوية. كما ساهمت رينيتا إدوين, متدربة برنامج الأمم المتحدة, في إجراء الأبحاث الأساسية للتقرير.

تم تصميم التقرير من قبل كاثي ميلز, كما قام بتصميم الغلاف فنان لبناني يرغب في البقاء مجهول الهوية.

لم يكن هذا التقرير ممكناً بدون مساهمة النشطاء والفنانين والقانونيين والأطباء من الدول الناطقة بالعربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالإضافة إلى المشاركة في المقابلات, حيث قدم الكثيرون اسهامات ساهمت في إطار التقرير. نأمل أن يسهم التقرير في دعم تحركاتهم وأعمالهم.

ملحوظة

يؤكد التقرير التالي على التقدم الذي أحرزته المجتمعات الصامدة, ولكن هذا لا يقلل بأي حال من الأحوال من تجارب التمييز والعنف التي يواجهها العديد من المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين والعابرات جنسياً والكويريين[1] (مجتمع الميم)[2] في الدول الناطقة باللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
لا يزال الأشخاص من هذا المجتمع يواجهون التمييز والعنف على نطاق واسع ومنهجي على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجندرية والتعبير عن النوع الاجتماعي في جميع البلدان الأربعة التي تمت دراستها في هذا التقرير.
على وجه التحديد, نحث على عدم ذكر التقرير كمصدر لمعلومات بلد المنشأ بطريقة تشوه هذه الحقيقة في تحديد وضع طالبي اللجوء من الأردن ولبنان والمغرب وتونس.

١ يتناول هذا التقرير تجارب الأشخاص بينيي الجنس (انترسكس), فعلى الرغم من الجهود المبذولة, لم يكن الاتصال مع أشخاص ذوي خصائص جنسية متنوعة في البلدان الأربعة ناجحًا.

٢ تهدف الإشارة إلى (مجتمع الميم) في جميع مراحل التقرير إلى تضمين الأشخاص الذين لديهم ميول جنسية وهويات جندرية مختلفة, والذين قد لا يكونون بالضرورة من ذوي الميول الجنسية المثلية ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين والعابرات جنسياً.

الملخص التنفيذي

تظل العلاقات المثلية بالتراضي مجرمة في غالبية الدول الناطقة باللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تعد قوانين اللواط والفجور والأخلاق العامة من بين الأدوات التي تستخدمها الدول لانتهاك حقوق المثليين والمثاليات ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين والعابرات جنسياً والكويريين. بالإضافة إلى خطر الاعتقال، فإن الأشخاص المثليين يتعرضون للعنف والتمييز في المجالين العام والخاص.

تم توثيق الانتهاكات ضد الأشخاص مجتمع الميم في المنطقة بالتفصيل في تقارير حقوق الإنسان، والتغطيات الإعلامية، والخطاب الأكاديمي والسياساتي. ومع ذلك، فإن الحقائق المعقدة لمجتمع الميم، بما في ذلك القدرة على الصمود والنضال والتقدم في الدفاع القوي القانوني والاجتماعي ظل مهملا إلى حد كبير. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يتم إساءة تمثيل أفراد مجتمع الميم من قبل دول مختارة من المنطقة في المنتديات الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان. باستخدام الحجج القائمة على القيم الدينية والثقافية، تقوض دول معينة حقوق أفراد مجتمع الميم، وتقدم الدول الناطقة باللغة العربية والأغلبية المسلمة نفسها ككيان متجانس مع وجهة نظر موحدة حول أفراد مجتمع الميم.

قامت المؤسسة العربية للحريات والمساواة (AFE)، ومنظمة تحرك الآن الدولية (OutRight) بإعداد هذا التقرير للتوسع في الخطاب الضيق الذي يحيط بتجارب مجتمع الميم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يهدف التقرير إلى توفير نظرة ثاقبة للسياقات القانونية والاجتماعية؛ تنظيم وبناء الحراك؛ والتقدم، والتحديات والفرص، كما أخبرها أفراد مجتمع الميم في أربع دول مختلفة في المنطقة في سياقات مختلفة هي: الأردن، لبنان، المغرب، وتونس. تستند نتائج التقرير إلى أكثر من ٤٠ مقابلة مع نشطاء مجتمع الميم. أعضاء منظمات نسوية ومنظمات حقوق الإنسان؛ أكاديميين ذوي خبرة في النوع الاجتماعي والجنسانية في المنطقة؛ والمهنيون العاملون في الحقل القانوني والطبي. تتضمن النتائج الرئيسية في البلدان الأربعة:

الأردن

١٩٥١: إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بموجب قانون العقوبات الأردني

٢٠٠٧ إطلاق ماي كالي، أول مجلة لمجتمع الميم في الأردن

٢٠٠٩ وزارة التنمية الاجتماعية ترفض طلب تسجيل منظمة لحقوق مجتمع الميم

٢٠١٤ نشر مدون غير معروف ما يقارب الـ١٠٠ صورة لمستخدمين اردنيين لتطبيقات المواعدة جرايندر و سكراف

٢٠١٥ يؤدي الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة رهاب المثلية، في عمان إلى رد فعل عنيفة ضد نشطاء مجتمع الميم والمجتمع الأوسع

٢٠١٦ حظر الوصول إلى موقع ماي كالي بعد إطلاق اللغة العربية منه

٢٠١٦ - ٢٠١٧ إطلاق مبادرة عادي (٢٠١٦) ومبادرة سينمجي (٢٠١٧) الجديدتين

٢٠١٧ نشر رسالة مفتوحة من مجتمع الميم الأردني للمثليين إلى عضو في البرلمان الأردني

٢٠١٧ أصدر وزير الداخلية رسالة إلى وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، يشير فيها إلى مجتمع الميم بشكل سلبي. ومع ذلك، استخدم الوزير المصطلحات الصحيحة للإشارة إلى مجتمع الميم، وهي المرة الأولى لعضو من السلطة التنفيذية.

على الرغم من إلغاء تجريم العلاقات المثلية بالتراضي بشكل فعال منذ العام ١٩٥١، إلا أن الناشطين رصدوا حالات استخدمت فيها القوانين الأخلاقية لاستهداف العابرات من النساء. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت هياكل الأسرة والقبيلة والشرف في العنف والتمييز ضد مجتمع الميم الأردني. منذ العام ٢٠٠٩، ترفض وزارة التنمية الاجتماعية طلبات تسجيل المنظمات التي تهتم بحقوق مجتمع الميم، مع ذلك، تستمر تنظيمات مجتمع الميم من خلال آليات غير رسمية كالمبادرات الفردية، والمجموعات المجتمعية، ومنصات الإنترنت، والفنون، ووسائل الإعلام. يتفاوض نشطاء مجتمع الميم بعناية حول التوازن في مبادراتهم في ضوء التمثيل في وسائل الإعلام وزيادة التدقيق من أعضاء السلطة التنفيذية والبرلمانيين بعد الأحداث البارزة المرتبطة بمجتمع الميم. وتشمل المبادرات الرئيسية ماي كالي، أول مجلة لمجتمع الميم في الأردن، والتي لا تزال تعمل على الرغم من التحديات؛ استخدام المسرح والفن والسينما كحافز لتعزيز النقاش والتوعية لدى مجتمع الميم. التوعية بالصحة الجنسية وتقديم الخدمات للاجئين من مجتمع الميم. التحديات والفرص المستمرة تتضمن المزيد من التعاون بين النشطاء والمنظمات؛ خلق مساحة للنساء في المجتمع؛ والمناصرة من خلال آليات الأمم المتحدة.

لبنان

١٩٤٢: اعتماد قانون العقوبات اللبناني، بما في ذلك المادة ٥٣٤، التي تجرم الأفعال الجنسية "التي تتعارض مع قوانين الطبيعة"

٢٠٠٣/٢٠٠٤ تشكيل منظمة حِلِم، أول منظمة لمجتمع الميم في دولة تتحدث اللغة العربية في المنطقة

٢٠٠٥ احتفال باليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية لأول مرة في لبنان

٢٠٠٧ تأسيس منظمة ميم، منظمة نسوية كويرية

٢٠٠٨ أول مظاهرة بقيادة مجتمع الميم ضد عنف الشرطة

٢٠٠٩ قرار محكمة البترون الذي رفض فيه القاضي تطبيق المادة ٥٣٤، معتبراً أن العلاقات الجنسية المثلية لا يمكن اعتبارها ضد "قواعد الطبيعة"

٢٠١٢ إصدار أمر لوضع حد للفحوصات الشرجية القسرية من قبل الأطباء ووزير العدل اللبناني.

٢٠١٣ أصدرت الجمعية اللبنانية للطب النفسي (LPA) وجمعية الأطباء النفسيين اللبناني (LPS) بيانات تقر بأن المثلية الجنسية ليست مرضًا عقليًا وأن محاولات تغيير الميول الجنسية غير مجدية وربما تكون ضارة

٢٠١٤ شكك قرار محكمة الجديدة في القدرة على تعريف "غير طبيعي" بموجب المادة ٥٣٤، واعترف بالهوية الجنسية للمدعى عليه

٢٠١٦ قرار محكمة المتن الذي رفض فيه القاضي تطبيق المادة ٥٣٤، مستشهداً بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشكلات الصحية ذات الصلة

٢٠١٧ قرار محكمة المتن الذي رفض فيه القاضي تطبيق المادة ٥٣٤، واعتماد منهج قائم على الحقوق وإدراج الحجج المتعلقة بحرية التعبير.

٢٠١٨ أيدت محكمة الاستئناف الجنائي في جبل لبنان ٢٠١٧ تبرئة محكمة المتن

يستمر استهداف أفراد مجتمع الميم من خلال سلسلة من القوانين بموجب قانون العقوبات اللبناني، بما في ذلك المادة ٥٣٤ التي تجرّم الأفعال الجنسية التي «تتناقض مع الطبيعة».
وأفاد النشطاء بأن النساء العابرات، اللاجئين واللاجئات من مجتمع الميم، بالإضافة إلى الرجال المثليين ومزدوجي الميول الجنسية والكوير، الذين ينتمون إلى وضع اجتماعي واقتصادي منخفض، هم عرضة بشكل خاص للاعتقال. في حين أشار الكثيرون إلى أن العنف والتمييز والتصورات السلبية عن مجتمع الميم منتشرة على نطاق واسع، فقد سلطوا الضوء أيضًا على دور تنظيم مجتمع الميم في مواجهة الانتهاكات الصعبة.

يعود النشاط المنظم لمجتمع الميم في لبنان إلى منتصف التسعينات. وتتضمن أهم المحطات اللاحقة تأسيس منظمة حِلِم، وهي أول منظمة لمجتمع الميم في دولة تتحدث اللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنظمة ميم، وهي منظمة نسوية كويرية والتي وضعت أسس تنظيم مجتمع المثليات، مزدوجات الميول الجنسية، العابرات جنسيات، والكويريات. واليوم، يتم تسجيل غالبية المنظمات التي تعمل مع مجتمع الميم ولديها تخصصات متنوعة بما في ذلك التمثيل القانوني والصحة الجنسية والإنجابية وتقديم الخدمات للفئات المهمشة بما في ذلك اللاجئين من من مجتمع الميم. النجاحات الرئيسية تشمل الضغط من أجل وضع حد للفحوصات الشرجية القسرية كجزء من الأدلة التي تستخدم في الإدانات؛ المشاركة الفعالة من المتخصصين في الرعاية الصحية في مناصرة مجتمع الميم. أحكام متقدمة في المحاكم فيما يتعلق بتفسير المادة ٥٣٤؛ تنظيم نسائي كويري وخلق مساحات آمنة. التحديات والفرص المستمرة تشمل توثيق الاعتقالات. التعاطي مع الأحزاب السياسية. بناء التحالفات والعمل التقاطعي؛ واستمرار العمل مع آليات الأمم المتحدة.

المغرب

١٩١٣: تجريم العلاقات الجنسية المثلية الرضائية بموجب قانون العقوبات الفرنسي الاستعماري

٢٠١١ حركة ٢٠ فبراير والمطالبة بالحريات تؤدي إلى نمو المجتمع المدني ونشاط مجتمع الميم

٢٠١٦ قضية "بني ملال"

٢٠١٦ قضية "فتيات مراكش"

٢٠١٧ قَبِلَ المغرب ثلاث توصيات خلال الاستعراض الدوري الشامل تتعلق الميول الجنسية والهوية / التعبير الجندري

٢٠١٨ تسجيل الإتحاد النسائي الحر، وهي منظمة نسوية- ذات ميول جنسية وهويات و،تعبيرات جنسية غير محددة، رسميا

يتم استهداف مجتمع الميم المغربي بالمادة ٤٨٩ التي تجرم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي، والقوانين المتعلقة بالآداب العامة. هذا على الرغم من حقيقة أن هذه القوانين تتعارض مع أحكام الدستور المغربي لعام ٢٠١١. كما أن مجتمع الميم محل تصريحات سلبية من أعضاء وموظفين سابقين وحاليين في الإدارة التنفيذية المغربية وممثلا بطريقة سلبية من قبل أقسام الإعلام المختلفة. ساهمت حركة ٢٠ فبراير في العام ٢٠١١ في نمو المجتمع المدني وتنظيم مجتمع المي. يوجد اليوم العديد من المنظمات والمجموعات التثقيفية التي تمثل وتعمل مع مجتمع الميم، ولكن معظمها لا تزال غير مسجلة. على الرغم من هذا التحدي، تمكن النشطاء من التدخل بفعالية في قضايا الاعتقال البارزة. تكوين شراكات مع العاملين في القطاع القانوني والطبي؛ والانخراط في بناء المجتمع وخلق مساحات آمنة. التحديات والفرص المستمرة تشمل التصدي للعنف ضد مجتمع الميم. المناصرة من خلال آليات الأمم المتحدة؛ والإصلاح القانوني والتوعية.

تونس

١٩١٣: تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بموجب قانون العقوبات الفرنسي الاستعماري

٢٠٠٢ تأسيس أول جمعية لمجتمع الميم في تونس

٢٠١١ الثورة التونسية

٢٠١٣ الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية لأول مرة في تونس

٢٠١٤ إطلاق شوفتوهن، مهرجان الفن النسوي الذي يتضمن موضوعات حلو الهويات الجنسية والجندرية

٢٠١٥ قضية "مروان"

٢٠١٥ ٢٠١٦ قضية "القيروان ٦"

٢٠١٦ تم إطلاق الائتلاف المدني للحريات الفردية، الذي تتكون من أكثر من ٣٥ منظمة مجتمع مدني بما في ذلك منظمات مجتمع الميم

٢٠١٦ المطاعم والمحلات التجارية ومقاهي الإنترنت تضع لافتات تقول "لا يسمح بدخول المثليين جنسياً"

٢٠١٧ تونس تقبل توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بحظر الفحوصات الشرجية القسرية ومكافحة التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية / التعبير الجندري

٢٠١٨ انطلاق مهرجان أفلام يعني بقضايا مجتمع الميم في تونس

٢٠١٨ اللجنة التونسية التي عينها الرئيس توصي بإلغاء المادة ٢٣٠ التي تجرم العلاقات الجنسية المثلية

المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات التونسي، التي تجرم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي، والقوانين المتعلقة بـ «المعايير الأخلاقية» و«اللياقة العامة» تُستخدم ضد أفراد مجتمع الميم. أفراد مجتمع الميم من العابرين والعابرات جنسياً والرجال المثليين ومزدوجي الميول الجنسية والكويريين أكثر عرضة للخطر. والجدير بالذكر أن هذه القوانين تتعارض مع أحكام الدستور التونسي للعام ٢٠١٤. ما زال أفراد مجتمع الميم التونسي يعيشون في سياق اجتماعي مليء بالتحديات. وتشمل التحديات القيود المفروضة على حركة النساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والكويريات من قِبل الهياكل الأسرية وجرائم كراهية موثقة ضد أفراد من مجتمع الميم. منذ الثورة التونسية في العام ٢٠١١، ظهرت العديد من المنظمات الجديدة القائمة على مبدأ العضوية والتي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق مجتمع الميم. في العام ٢٠١٦، تم تشكيل الائتلاف المدني للحريات الفردية التي تتكون من أكثر من ٣٥ منظمة مجتمع مدني، بما في ذلك منظمات لمجتمع الميم. إن حقوق مجتمع

الميم جزء لا يتجزأ من أجندة الائتلاف, حيث ساهمت حالة المناضلين في زيادة الأمن والمصداقية وتواجد منظمات مجتمع الميم. النجاحات الرئيسية للحركة التونسية لمجتمع الميم تشمل الحملة الفعالة حول حالات الاعتقال البارزة. استخدام آليات الأمم المتحدة للتواصل مع الحكومة ووضعها أمام مسؤولياتها؛ التقدم القانوني والاجتماعي الذي يؤثر على نساء مجتمع الميم؛ واستخدام الفن كأداة في النشاط. أما أبرز نقاط التقدم الرئيسية, فتتلخص في أنه في العام ٢٠١٨, أوصت لجنة الحريات الفردية والمساواة التي عينها الرئيس بإلغاء المادة ٢٣٠. حدد النشطاء توصيات اللجنة وكذلك المحكمة الدستورية التونسية, التي لم يتم إنشاؤها بعد, كطريق لتحقيق الإصلاح القانوني. وتشمل التحديات والفرص الإضافية زيادة جمع البيانات المتعلقة بالعنف والتمييز ضد مجتمع الميم؛ ضمان المساءلة حول استخدام الفحوصات الشرجية القسرية كجزء من الأدلة في الإدانات؛ وإنشاء ملجأ امجتمع الميم.

في حين أن هناك اختلافات واضحة في سياق كل بلد, هناك أيضا استراتيجيات مشتركة يتبناها النشطاء لتحقيق التقدم. يقدم التقرير أدلة على أن حقوق مجتمع الميم في المنطقة يمكن دعمها من خلال نهج متعدد الجوانب مع المنظمات المحلية لمجتمع الميم, وبناء التحالفات, والتنظيمات النسوية والإنتاج الفني تأتي في المقدمة. وتشير النتائج أيضاً إلى أن المشاركة الإقليمية والدولية المتقاربة والمصممة بعناية يمكن أن تدعم التقدم المحلي وتعجل به.

المقدمة

يهدف هذا التقرير إلى التقاط لمحة عن والتقدم والتجارب والتحديات كما يرويها أفراد مجتمع الميم في الأربع دول الناطقة باللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأردن ولبنان والمغرب وتونس. سعت كل من AFE وOutRight لتوثيق النشاط الثقافي والنضالي, والأوجه الرئيسية للتقدم القانوني والاجتماعي لأعضاء مجتمع الميم في أربعة سياقات مختلفة في جميع أنحاء المنطقة.

يأمل المؤلفون أن هذا التقرير سيستقرأ إلى حد ما النطاق الضيق الحالي لتجارب أعضاء مجتمع الميم, تحديداً عدم الاعتراف بالنضال والحركات المحلية في المنتديات المتعددة الأطراف القائمة, ووثائق حقوق الإنسان, والتغطية الإعلامية, والخطاب الأكاديمي والسياساتي.

تظل العلاقات المثلية بالتراضي مجرّمة في غالبية الدول الناطقة بالعربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
ويعد الجنس الشرجي, وممارسة الفجور وقوانين الأخلاق العامة من بين الأدوات التي تستخدمها الدول لانتهاك حقوق أفراد مجتمع الميم. بالإضافة إلى خطر الاعتقال, كما يختبر أفراد مجتمع الميم خبرات العنف والتمييز في المنطقة, عبر المجالين العام والخاص.

وقد تم بحث الآثار المترتبة على القوانين والعنف والتمييز ضد أفراد مجتمع الميم في الدول الناطقة بالعربية بالتفصيل من قبل منظمات حقوق الإنسان وفي التغطيات الإعلامية. ومع ذلك, فإن الحقائق المعقدة التي تواجه أفراد مجتمع الميم على الأرض, بما في ذلك صمود المجتمعات المحلية والحركات وتقدمها, غالبًا ما تكون غائبة عن الخطاب. كما أن لأفراد مجتمع الميم في المنطقة تجارب تم تشكيلها من خلال النشاط المحلي المنشأ والتقدم القانوني والاجتماعي الذي جاء نتيجة نضال طويل.

على وجه الخصوص, فإن تنوع تجارب أفراد مجتمع الميم في المنطقة, ومجالات التقدم في نشاط مجتمع الميم وحقوق الإنسان, يتم تجاهلها تاريخياً أو تحريفها على المستوى الدولي من قبل الدول الرئيسية في المنطقة. وفي مثل هذه الحالات, أسيء استخدام حقوق الإنسان الخاصة بأفراد مجتمع الميم جنسياً كأدوات سياسية وبلاغية لتقويض نزاهة الأنظمة المتعددة الأطراف.

في الأمم المتحدة وتحديداً في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة, تتلاعب بعض دول المنطقة بتأثير الكتل والمجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة, بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي(OIC) , ومجموعة إفريقيا والمجموعة العربية, لمعارضة تطبيق حقوق الإنسان العالمية فيما يتعلق بالميول الجنسية والهوية والتعبير الجندريين.

في هذا النقاش, يُقال بشكل خاطئ أن احترام حقوق الإنسان لأفراد مجتمع الميم, يتعارض على نحو ما مع القيم الثقافية والدينية, ويفرض «القيم الغربية» غير المرغوب فيها على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الناطقة باللغة العربية, ويُضعف الإجماع الدولي من خلال فرض معايير جديدة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

في يونيو/حزيران ٢٠١٦, على سبيل المثال, عارض المغرب انتداب الخبير المستقل المعني بالميول الجنسي والهوية والتعبير الجندريين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[٣] , معتبراً أن ذلك يتعارض مع «قيم ومعتقدات ما لا يقل عن ١,٥ مليار شخص ينتمون إلى حضارة واحدة[٤]» . كما قال نفس المندوب إن الولاية خلقت غموضًا لدى الشباب وتحدت عالمية حقوق الإنسان[٥] .

---

٣ تم تأسيس ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميول الجنسية والهوية الجندرية بهدف: «تقييم تنفيذ الآليات الدولية الحالية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بطرق التغلب على العنف والتمييز ضد الأشخاص على أساس ميولهم الجنسية أو هوياتهم الجندرية, وتحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف والتمييز». انظر حقوق الإنسان للأمم المتحدة: «الخبير المستقل المعني بالميول الجنسية والهوية الجندرية» متاح على:
https://www.ohchr.org/EN/Issues/SexualOrientationGender/Pages/Index.aspx

٤ التحالف الدولي لمجتمعات الرينبو, المنظمة الدولية للمثليين والمثليات والعابرين والعابرات جنسياً وبينيي الجنس – انترسكس –, استكمال تبني قرار الميول الجنسية والهوية الجندرية ٢٠١٦, في ٣٠ يونيو ٢٠١٦, متاح على:
https://www.ilga.org/downloads/SOGI_Resolution_Vote_compilation.pdf ص ٩٦

٥ المرجع نفسه

وبالمثل, في نوفمبر ٢٠١٦ في الجمعية العامة للأمم المتحدة, رفضت مصر – زاعمةً أنها تتحدث نيابة عن جميع الدول داخل منظمة المؤتمر الإسلامي – انتداب الخبير المستقل المعني بالميول الجنسية والهويات الجندرية, حيث أدعى مندوب مصر أن هذا الأمر كان «مثيراً للانقسام ويهدف إلى فرض مجموعة من القيم على العالم[٦]» .

وتكمن إشكالية مثل هذه الادعاءات أنها تسيء تمثيل الدول الناطقة باللغة العربية والأغلبية المسلمة ككيان متجانس يحمل وجهة نظر موحدة بخصوص أفراد مجتمع الميم. ففي البيانات المشتركة التي أدلت بها منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة إفريقيا ضد الخبير المستقل المعني بالميول الجنسية والهويات الجندرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة على سبيل المثال, فإن سجلات التصويت في كل دولة على حدة لم تعكس الإجماع التي أكدت عليه مصر[٧] . وتفشل هذه البيانات أيضًا في الاعتراف بالوقائع المحلية والحركات, السياقات الثقافي والتقدم التدريجي الذي تحقق فيما يخص الاعتراف بأفراد مجتمع الميم في المنطقة.

توفر السياقات في الأردن ولبنان والمغرب وتونس, رؤية محدودة لتنوع مجتمعات الميم, والحراك, والتقدم عبر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الناطقة باللغة العربية. تم اختيار أربع دراسات حالة لتوضيح حراك وتقدم مجتمع الميم, في مراحله مختلفة, في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, في سياقات اجتماعية وقانونية واضحة.
بينما كشف كل سياق عن مجموعة متنوعة من التحديات والنجاحات, كما تم تحديد عدد من القواسم المشتركة الواضحة عبر الاستراتيجيات التي استخدمها النشطاء لتحقيق التقدم.
يقدم التقرير أدلة على أن حقوق أفراد مجتمع الميم في المنطقة يمكن دعمها من خلال نهج متعدد الجوانب عبر منظمات مجتمع الميم المحلية, وبناء الائتلافات, والمنظمات النسوية والإنتاج الفني في مقدمة هذه الإجراءات.
حيث أنه لا يمكن قياس التقدم على أساس التشريع فقط, وبالتالي فإن الدعوة إلى الإصلاح القانوني وحدها غير كافية.
وتشير النتائج أيضاً إلى أن المشاركة الإقليمية والدولية المتقاربة والمصممة بعناية يمكن أن تدعم التقدم المحلي وتعجل به.

منهجية التقرير:

أشركت عملية تنفيذ هذا التقرير, أصحاب المصلحة والشأن الرئيسيين قبل وأثناء وبعد إجراء البحوث الرسمية, للمساعدة في تحديد أسئلة البحث الرئيسية. شملت عملية البحث الرسمية مراجعة شاملة للأدبيات, وإقامة مجموعات التركيز, وأكثر من ٤٠ مقابلة شبه منظمة, أجريت بشكل أساسي أثناء الزيارات إلى الأردن ولبنان والمغرب وتونس, في الفترة بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧ وفبراير/شباط ٢٠١٨.

ينقسم التقرير إلى دراسة حالة لأربع دول. قبل الخوض في النشاط والتقدم, يوجز التقرير السياق القانوني والاجتماعي في جميع البلدان الأربعة, بما في ذلك التحديات. وتختم كل دراسة حالة بتقييم للفجوات في النشاط والأولويات الحالية التي حددها النشطاء.
وتم الانتهاء من صياغة التقرير واستعراضه بالتشاور مع خبراء من مجموعات التركيز في البلدان الأربعة.

مشاركة أصحاب المصلحة قبل البحث:
عند بداية المشروع, تم البحث والتواصل مع أكاديميين وناشطين بارزين من الدول الناطقة باللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, وعلى وجه التحديد في البلدان الأربعة التي حددها التقرير.
كان الهدف من التواصل هو المساعدة في تحديد نشطاء ومؤسسات وشبكات مجتمع الميم, بالإضافة إلى التركيز على المقابلات. تم إشراك أصحاب المصلحة في المراحل الرئيسية طوال العملية بما في ذلك مجموعات التركيز شبه المنظمة بعد البحث.

اختيار الدول:
تم اقتراح البلدان التي يركز عليها التقرير من قبل المؤسسة العربية للحريات والمساواة وتم دعمها من خلال عملية مشاركة أصحاب المصلحة.
يظهر كل بلد سياقات قانونية واجتماعية متميزة ومختلفة, وتشكّل هذه الخصائص معاً التنوع في مرحلتي النضال والتقدم.
إن التنوع الذي تمثله دراسات الحالة في البلدان الأربعة يعمل على تحدي الرأي القائل بأن هناك تجانسًا بين الدول التي تتحدث اللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالظروف التي يمر بها أفراد مجتمع الميم.

المقابلات:
أجريت مقابلات مع نشطاء مجتمع الميم, وأعضاء من المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان, وأكاديميين متخصصين في مجال الجنسانية والجندر في المنطقة, ومهنيين في الحقل القانوني والطبي.
تم تحديد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات من خلال شبكات الناشطين لدى منظمتي AFE OutRightg ومجتمع الميم في جميع البلدان الأربعة.

استجابةً للنقص في تمثيل النساء من المثليات ومزدوجات الميول الجنسية والعابرات جنسياً والكويرات في توثيق الحالت المعنية بحقوق الإنسان في المنطقة, سعينا بشكل استباقي لضمان تمثيل أصوات

٦ دفاع منظمة تحرك الآن الدولية, الخدمة الدولية لحقوق الإنسان, المنظمة الدولية للمثليين والمثليات والعابرين والعابرات جنسياً وبينيي الجنس – انترسكس –, والتحالف الدولي لمجتمعات الرينبو, عن الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية في الدورة الـ٧١ للجمعية العامة للأمم المتحدة متاح على:
https://www.outrightinternational.org/sites/default/files/OutRightGAA4_V5_LR.pdf
ص. ٣٤-٣٥

٧ وكمثال على ذلك, لمتيقم أيا من تونس ولبنان بالتصويت في التعديلات التي أدخلت على الجمعية العامة والتي سعت إلى إعاقة تفويض الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية (انظر المرجع السابق, ص ١٤).

النساء داخل مجتمع الميم في التقرير، من خلال إعطاء الأولوية للمشاركة مع الشبكات النسوية، والمنظمات النسائية، والمجتمعات الفنية والخدمات المقدمة للنساء.

وقع جميع من أجريت معهم المقابلات إقرارات بعدم الممانعة في المشاركة في التقرير. تم حجب أسماء بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في ضوء المخاوف الأمنية و/أو احترام الخصوصية. تمت ترجمة المقابلات التي أجريت باللغة العربية فورياً من قبل أحد أفراد مجتمع الميم، أو من خلال شخص حليف، تم اختياره من قبل أو بالتشاور مع الشخص الذي تمت مقابلته.

المشاركة مع نشطاء من الأردن ولبنان والمغرب وتونس
تم استعراض كل دراسة حالة في الدول الأربع من قبل أحد أبرز ناشطي مجتمع الميم من البلد المعنية. وشارك جميع المراجعين الأربعة في مجموعة تركيز في يونيو/حزيران ٢٠١٨ للاتفاق على محتوى التقرير وإطاره.

ملحوظة بشأن التمييز والعنف على أسس دينية وثقافية:
غالباً ما يبرر مرتكبو العنف والمتواطئون في انتهاكات حقوق الإنسان والعنف والتمييز ضد مجتمع الميم في هذه البلدان الأربعة، بالحجج القائمة على المرجعية الدينية والقيم الثقافية.
فهناك أكوام من البحوث الأكاديمية والقانونية حول استخدام النسبية الثقافية والدين، كذريعة لانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء وبعض المجتمعات بما في ذلك مجتمع الميم.
وعلى الرغم من وعينا بهذا الأمر طوال فترة إعداد التقرير، إلا أننا لم نركز على تحليل متعمق لهذه العوامل، حيث يعمل هذا التقرير على المبدأ الأساسي الذي مفاده أن الثقافة والدين لا يمثلان أبدا تبريراً مشروعاً لانتهاك حقوق الإنسان.

الأردن

١٩٥١: إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بموجب قانون العقوبات الأردني

٢٠٠٧ إطلاق ماي كالي، أول مجلة لمجتمع الميم في الأردن

٢٠٠٩ وزارة التنمية الاجتماعية ترفض طلب تسجيل منظمة لحقوق مجتمع الميم

٢٠١٤ نشر مدون غير معروف ما يقارب الـ١٠٠ صورة لمستخدمين اردنيين لتطبيقات المواعدة جرايندر و سكراف

٢٠١٥ يؤدي الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة رهاب المثلية، في عمان إلى رد فعل عنيفة ضد نشطاء مجتمع الميم والمجتمع الأوسع

٢٠١٦ حظر الوصول إلى موقع ماي كالي بعد إطلاق اللغة العربية منه

٢٠١٧ / ٢٠١٧ إطلاق مبادرة عادي (٢٠١٦) ومبادرة سينمجي (٢٠١٧) الجديدتين

٢٠١٧ نشر رسالة مفتوحة من مجتمع الميم الأردني للمثليين إلى عضو في البرلمان الأردني

٢٠١٧ أصدر وزير الداخلية رسالة إلى وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، يشير فيها إلى مجتمع الميم بشكل سلبي. ومع ذلك، استخدم الوزير المصطلحات الصحيحة للإشارة إلى مجتمع الميم، وهي المرة الأولى لعضو من السلطة التنفيذية.

١- السياق القانوني والاجتماعي

(أ) القانون وتطبيقاته:

لا يجرم قانون العقوبات الأردني، الذي تم اعتماده في عام ١٩٥١، صراحةً العلاقات الجنسية بين من هم من نفس النوع. وجدير بالذكر، أن تشريعات قانون الانتداب البريطاني الجنائي، التي سبقت قانون العقوبات الحالي، جرمت النشاط الجنسي من نفس الجنس بين الرجال، بعقوبة تصل إلى ١٠ سنوات سجن[٨] .

ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم وجود قانون محدد، تشير الأدلة السردية إلى أن الشرطة تستخدم قوانين الأخلاق والآداب العامة، لاستهداف مجتمع الميم[٩] . فمن بين الأحكام التي يمكن تطبيقها عليهم، المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات التي تنص على:

٨ المادة ١٥٢ (٢-ج)- «أي شخص يسمح لشخص ذكر بأن يكون له معه علاقة أو معرفة ذات طابع جسدي أو أي طابع آخر منافي للطبيعة، يكون مذنبا بارتكاب جناية، ويعاقب بالسجن لمدة عشر سنوات.»(انظر قانون العقوبات العام لفلسطين) متاح على:
https://www.nevo.co.il/law_html/law21/PG-e0633-.pdf

٩ مقابلة AFEg OutRight مع ناشط من مجتمع الميم [تم حذف الاسم]، عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، مقابلة OutRight و AFE مع ناشطة من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان ، ٣٠ أكتوبر/ شرين الأول ٢٠١٧

«أي شخص يرتكب فعلًا يخدش الحياء، أو يعبر عما يشير إللى ما قد يخدش الحياء، في مكان عام أو تجمع عام أو بطريقة يمكن أن يراها من هم في مكان عام، يعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً[١٠].»

إن الرأي القائل بأن العلاقات الجنسية المثلية مجرمة فعلاً في الأردن مدعوم من قبل وزير العدل الأردني الدكتور عواد أبو جراد المشاغبه في عام ٢٠١٧:

«منح الحقوق لهؤلاء الذين يطلق عليهم الانحرافات الجنسية، ... ينتهك أحكام الدستور الأردني والتشريعات الوطنية، حيث ينص الدستور في [أ] المادة ٢ على أن: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية» بينما الانحراف الجنسي ينتهك أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام للدولة ويخدش الحياء العام[١١]».

يُذكر أن وزير العدل لم يذكر أحكاماً محددة من قانون العقوبات في بيانه. كما يشير ناشط أردني مستقل من مجتمع الميم إلى أن غياب الوضوح المحيط بالقانون يوفر مجالاً لسوء المعاملة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وعلّق الناشط: «لا تحتاج الشرطة إلى قانون محدد لاستهداف أفراد مجتمع الميم– بل هم فقط بحاجة فقط ليكون لديهم رهاب المثلية ورهاب العابرين والعابرات جنسيا. إن القوانين الأخلاقية والأدلة المستخدمة مائعة – فكل ما تحتاج إليه هو كلمة ضابطين ضدك[١٢]».
استنادًا إلى المعلومات من الشبكات المجتمعية، صرّح ثلاثة ناشطين أردنيين من مجتمع الميم حدوث مضايقات، وفي بعض الحالات اعتقالات لرجال مثليي الجنس، وعابرات جنسيا كنتيجة للبيئة الاجتماعية الصعبة لمجتمع الميم [انظر القسم الثاني].
غير أن ناشطين آخرين شككوا في مدى استهداف القانون للرجال المثليين، مما يشير إلى أن التأثير كان في الغالب أكثر وطئاً على العابرات جنسياً[١٣] . كما أوضحوا أن الأفراد الذين يتم اعتقالهم نن قبل الشرطة يتم إطلاق سراحهم عادة في غضون يوم واحد[١٤] .
ومن أمثلة الاعتقالات التي استشهد بها النشطاء: العابرات جنسياً تحت بند: «التشبه بالنوع الآخر» و/أو المشاركة في العمل في الجنس[١٥] , ويتم الإيقاع بالرجال والنساء العابرات جنسياً من قبل الشرطة في الأماكن العامة[١٦] .

وبينما يعلم النشطاء في كثير من الأحيان بالحالات من خلال شبكاتهم الخاصة، فلا يزال الحصول على صورة كاملة لعدد التهم والإدانات يعد تحديا صعبًا. يشير ناشط مستقل في مجتمع الميم إلى أن العديد من الحالات لا يتم الإبلاغ عنها، وقال: «عدد الحالات هو أكثر مما نسمعه من شبكاتنا أو وسائل الإعلام». وأضاف: «لا توجد شفافية في نظام الاحتجاز لدينا، كما أن الأشخاص المستهدفون وعائلاتهم عادةً ما يحاولوا تغطية القضية لحماية الشرف والسمعة[١٧]».

وفقا للأدلة القصصية، فإن الأفراد المستهدفين وطبيعة الإجراءات ضدهم تعتمد إلى حد كبير على وضعهم الاجتماعي-الاقتصادي والصلات العائلية. «العائلات والقبائل تهيمن على نظام العلاقات في المجتمع الأردني» كما أوضح أحد النشطاء: «أولئك المستهدفون من قبل الشرطة يأتون في الغالب من خلفيات اجتماعية واقتصادية متدنية وليس لديهم نفوذ كبير، وإلا فقد تتمكن الأسر من ممارسة الضغط[١٨] «. بينما يشير النشطاء إلى أن العائلات والقبائل قد تكون قادرة على التأثير على الإجراءات، في كثير من الحالات، تشكل هذه الهياكل أيضًا مصدرًا للعنف والتمييز ضد أفراد مجتمع الميم [المعلومات متوفرة في القسم ا (ب)].

يقترح أحد النشطاء أنه على الرغم من المضايقات من قِبل منفذي القانون، نادرا ما يتم اتخاذ إجراءات قانونية رسمية ضد أفراد مجتمع الميم. «من الحالات التي أعرفها، يتم عادة استدعاءهم إلى مركز الشرطة، ويتم إطلاق سراحهم بعد بضع ساعات». وقال الناشط: «من الأسهل إطلاق سراحهم إذا كانت أسرهم ذات نفوذ، ونادراً ما يتدخل وكلاء النيابة في الأمر[١٩]».

فيما يتعلق بالقضايا التي يتم النظر فيها أمام المحاكم، فقد قدم النشطاء معلومات مختلفة حول قدرة المتهمين على الحصول على التمثيل القانوني. في حين أشار بعض النشطاء إلى أن هناك خدمات مساعدة قانونية متاحة نظرياً لأفراد مجتمع الميم[٢٠]، وأفاد آخرون بأن المحامين يرفضون تولي القضايا، مما يترك الكثيرين غير ممثلين[٢١]. علاوة على ذلك، أوضح أحد النشطاء أنه حتى عندما تكون المساعدة القانونية متاحة، فغالباً ما يرفض الناس من مجتمع الميم التمثيل القانوني للحد من معرفة تهمهم من أجل تجنب التسبب في تشويه سمعة عائلتهم و/أو قبيلتهم[٢٢].

---

١٠ المنظمة الدولية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين والعابرات جنسياً وبينبي الجنس: «رهاب المثلية تحت رعاية الدولة ٢٠١٧: مسح عالمي لقوانين التوجه الجنسي: التجريم والحماية والاعتراف «، ٤٢.

١١ رسالة من وزير العدل، د.عوض أبو جراد المشاغبه، ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٧ متاحة عبر: https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/letter_from_ministry_of_justice.pdf

١٢ مقابلة OutRight وAFE مع ناشطة من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧

١٣ مقابلة OutRight وAFE عبر الواتس آب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ٤ يوليو/ تموز ٢٠١٨

١٤ المرجع نفسه

١٥ مقابلة OutRight وAFE عبر سكايب مع ناشط مستقل [تم حجب الاسم]، ١٠مارس/ آذار ٢٠١٨

١٦ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨

١٧ المرجع نفسه

١٨ المرجع نفسه

١٩ مقابلة هاتفية OutRight وAFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ٩ مايو/أيار ٢٠١٨.

٢٠ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٢١ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧

٢٢ مقابلة OutRight وAFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

وصرح العديد من النشطاء على أنهم كانوا غير ملمين بالقوانين الخاصة الآداب والأخلاق العامة التي تُطبَّق على أعضاء النساء من مجتمع الميم. وقدم أحد النشطاء تفسيراً محتملاً مفاده: «غالبًا ما تكون النساء من مجتمع الميم غير مرئيات في الأماكن العامة حيث يتم تطبيق القانون في الغالب[٢٣]». ولذلك، فإنه من المرجح أن يكون عدم توقيف نساء مجتمع الميم مؤشراً على افتقارهن إلى القدرة على الحركة والحاجة إلى التنظيم الذاتي لجنسانيتهم، لضمان الأمان.

تواجه العابرات جنسياً مخاطر محددة بموجب قانون العقوبات الأردني. حيث تنص المادة ٣٠٧ على فرض عقوبة تصل إلى ستة أشهر لـ»أي رجل، متنكر في هيئة امرأة يدخل إلى مكان محجوز أو حصري لاستخدام النساء في وقت ارتكاب فعله[٢٤]». لاحظ أحد النشطاء أن القانون قد طبق على النساء في الأماكن العامة، بما في ذلك أثناء استخدام غرف تغيير ملابس النساء[٢٥] .

يظل القانون الأردني صامتًا بشأن الاعتراف أو حماية العابرين والعابرات جنسياً. ومع ذلك، فقد حكى أحد النشطاء عن حالتين سمح فيها القضاة بالعبور الجنسي وتغييرالأسماء والنوع في الوثائق الرسمية، على الرغم من أن الظروف المحيطة بالحالات كانت فريدة ومعقدة من الناحية الإجرائية:

كان كلا الشخصين قد أكملوا عمليات التصحيح الجنسي الجراحية، وحصلوا على دعم أسرهم الممتدة. مثل هذا الدعم نادر، وعادةً ما تحاول العائلات منع أي اعتراف... لكن في واحدة من الحالتين، الأسرة دعمت أيضا الأدلة الطبية، لم يكن الأمر سهلاً – حيث كان القاضي لا يزال مترددًا[٢٦].

(ب) المواقف الاجتماعية والعنف والتمييز:

وفقاً للنشطاء، لا يزال العنف والتمييز ضدّ مجتمع الميم متفشياً في كل من المجالين الخاص والعام[٢٧]. فعبر المقابلات التي أجريت، كان تأثير كيانات الأسرة والقبائل وخاصةً الشرف في المجتمع الأردني على مجتمع الميم جلياً.

وكما قال مدين الجزيرة، الناشط المستقل:
«يأتي اسم وفخر القبيلة والعائلة قبل كل شيء. ويتم النظر لانتماء لمجتمع الميم باعتباره وصمة عار على شرف القبيلة والعائلة... حيث كانت هناك حالات اغتصاب وابتزاز واحتجاز في منازل عائلية[٢٨]»

وأكد النشطاء أن العنف غير المبلغ عنه داخل الأسرة والقبيلة لا يزال مصدر قلق عميق. منعت الإصلاحات القانونية الأخيرة تخفيف العقوبات على من يرتكبون جرائم ضد النساء[٢٩] , غير أنه من المشكوك فيه أن يكون لذلك أي تداعيات على نساء مجتمع الميم، ولا يزال من المستبعد أن يستفدن من الحماية القانونية أو التعويض عن الحالات التي تنطوي على عنف من الأسرة.

كما أوضح أحد الناشطين: «لا تزال الشرطة والقضاء متأثرين بالأسر والقبائل. كما أننا لسنا متأكدين من مدى انتشار العنف ضد أفراد مجتمع الميم من قبل العائلات للسبب ذاته[٣٠]». وعبر النشطاء عن مخاوفهم المشروعة من العنف، ومع ذلك، فإن تأثير الشعور بالخزي والعار حد من قدرتهم على جمع البيانات ودون التيقن من مدى العنف الممارس.

أهمية الشرف والأسرة لها تأثير على ظهور أفراد مجتمع الميم في الأردن. وفي سياق القمع الأبوي الأوسع، يعتبر هذا التحدي أصعب بشكل خاص للنساء من مجتمع الميم.

ويؤكد ناشط يعمل على خلق مساحات أكبر للنساء الكويرات، على هذه الضغوط تحديداً: «أعرف في الأردن أقل من ١٠ نساء من مجتمع الميم منفتحات حول ميولهن الجنسية» وأضاف: «وهذا داخل دوائري الموسعة. فالنساء تفكرن أكثر حول ضغوط الأسرة وسمعتها[٣١]».
يواجه العابرين والعابرات جنسياً تحديات متعلقة بالحصول على التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والبقاء فيها. ويمكن أن تتفاقم هذه التحديات من خلال تأثير الهياكل العائلية في الحياة العامة. ذكرت ناشطة عابرة جنسياً تعيش في عمان أنها تعرف أشخاصاً عابرين جنسياً، من الذين شعروا أنهم مجبرون على ترك المدرسة بسبب المضايقات والتنمر[٣٢] . كما شاركت بتجربتها الخاصة بمحاولتها الحصول على الخدمات الطبية:

« كنت في زيارة الطبيب كجزء من رحلة العبور الخاصة بي، وكان الطبيب مفيدًا جدًا في البداية. ولكن بعد ذلك قامت عائلتي بزيارتها وتغيرت بالكامل. رفضت الطبيبة كتابة وصفات الهرمونات، وأخبرتني بأنني بحاجة إلى جلسات مع طبيب نفسي، وبدأت حتى في استخدام ضمائر ذكرية واستخدام اسمي عند الولادة. وقفت إلى جانب عائلتي – سيأخذ الأطباء دائما جانب الأسرة لأنهم

٢٣ مقابلة AFEg OutRight عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٨

٢٤ قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ متاح:
http://irckhf.org/check_1.php?t=legislation&f=HRIDJL0084_PenalCode_En_1960

٢٥ مقابلة AFEg OutRight عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٨

٢٦ مقابلة AFEg OutRight عبر سكايب مع ناشط مستقب [تم حجب الاسم]، عمان، ١٠ مارس/آذار

٢٧ مقابلة AFEg OutRight مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٢٨ مقابلة AFEg OutRight مع مدين الجزيرة، عمان، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٢٩ تقرير هيومن رايتس ووتش , «الأردن: البرلمان يجيز إصلاحات حقوق الإنسان» , ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧
https://www.hrw.org/news/٢٠١٧/١٠/٠٤/jordan-parliament-passes-human-rights-reforms

٣٠ مقابلة AFEg OutRight عبر واتس آب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧

٣١ مقابلة OutRight و AFE عبر واتس آب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ١٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٨

٣٢ مقابلة OutRight و AFE عبر سكايب مع ناشط مستقل [تم حجب الاسم]، عمان، ١٠ مارس/آذار ٢٠١

٣٣ المرجع السابق

يخشون التعرض للهجوم[٣٣]».
كما وصفت التحديات التي يمكن أن تواجهها العابرات جنسياً خلال البحث عن عمل:

« كل العابرات اللواتي أعرفهن عاطلات عن العمل. أنا مهندسة معي عشر سنوات من الخبرة في العمل في الخارج، لكنني لم أجد عملاً في الأردن. فبعد مقابلات العمل، لا يذكر أصحاب العمل أي شيء بشكل مباشر، ولكن أعتقد أن مظهري كان غير مرضياً بالنسبة لهم[٣٤].»

ذكر رجال مثليي الجنس مزدوجي الميول الجنسية وعابرين جنسياً وكويريين في الأردن، أنهم تعرضوا للابتزاز والفضح والعنف، الذي غالباً ما يأتي عن طريق استخدام تطبيقات المواعدة. ففي حادثة واحدة منسقة في أغسطس/آب ٢٠١٤، تم نشر ما يقرب من ١٠٠ صورة لمستخدمين أردنيين لتطبيقات المواعدة[٣٥] جرايندر وسكراف على مدونة عامة[٣٦].
كانت محاولات أفراد مجتمع الميم بالإبلاغ عن المدونة لموظفي إنفاذ القانون غير مجدية، وتم نشر الصور في وقت لاحق على مواقع أخرى[٣٧] .
قد لاحظ أحد مقدمي الخدمات الذي عمل عن كثب مع لاجئين من مجتمع الميم في الأردن، أنهم غالباً ما يعانون من الإقصاء الاقتصادي:

«في حالة اللاجئين السوريين، يعمل الأردن على إصدار تصاريح عمل في بعض الظروف. ومع ذلك، كثيراً ما لا يحصل العديد من أفراد مجتمع الميم على تصاريح لأنهم خارج الأسرة [التقليدية]. حيث يتم اعطاء الأولوية للأشخاص الذين لديهم عائلات [تقليدية] لدعمهم. ونتيجةً لذلك، نسمع عن حالات من الرجال والنساء من مجتمع الميم يشاركون في العمل في الجنس من أجل العيش[٣٨] .»

في المجال العام، تواصل الحكومة الأردنية والأحزاب السياسية تبني اللغة والسياسات التمييزية تجاه أفراد مجتمع الميم. ففي العام ٢٠١٥، بعد أن أصبح معروفًا أن السفير الأمريكي في الأردن حضر فعالية من تنظيم نشطاء من مجتمع الميم للاحتفال باليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية في عمان، ردت وسائل الإعلام وأعضاء جبهة العمل الإسلامي (الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين) بعدوانية، وربطوا الحدث بما يسمى أجندة الغرب. حيث عبرت جبهة العمل الإسلامي أن مثل هذه الاجتماعات كانت شكلاً من أشكال «الفساد والانحراف»، مما يهدد استقرار وأمن البلاد[٣٩] . حتى أن محاميًا أردنيًا حاول مقاضاة السفير الأمريكي ووزير التنمية الاجتماعية الأردني للسماح بالقيام «بنشاط غير مرخص[٤٠]». وقال المحامي إنه في عام ٢٠١١ و٢٠١٧، منعت الفرقة اللبنانية-مشروع ليلى من إقامة حفلات في الأردن. فيما أصدرت وزارة الداخلية الأردنية المنع في ٢٠١٧ دون سبب رسمي، المنع ساهم في زيادة التدقيق في مجتمعات الميم الأردنية، حيث أن المغني الرئيسي في الفرقة مثلي الجنس بشكل معلن وأغاني الفرقة تتناول موضوعات ذات علاقة بالجنسانية. عندما سؤلت عضو البرلمان الأردني المنتمية لجماعة الأخوان المسلمين ديما طهبوب على قناة دويتشه فيله التلفزيونية عن ما إذا كان سبب المنع هو الميول الجنسية للمغني الرئيسي في الفرقة قالت بإنها تدعم المنع حيث يتوافق ذلك مع رغبة ناخبيها» وأنه كان «نوعًا ما قرارا بالإجماع بين أعضاء البرلمان[٤٢]» .

مشروع ليلى

في نفس اليوم، قامت طهبوب بتغريد صورة لرجل ملتح في فستان زفاف يتزوج مع إضافة تعليق يقول:»أعليّ أن أقول مبروك[٤٣] ؟»

كان هناك تأييد واسع النطاق لرد طهبوب في وسائل الإعلام الأردنية، وهو ما قال النشطاء أنه أدى إلى خطاب كراهية وتهديدات ضد مجتمع الميم[٤٤] , وأدى هذا التركيز المتزايد على مجتمع الميم الأردني إلى قيام وزراء الداخلية[٤٥] والعدل[٤٦] الأردنيين بإصدار رسائل إلى وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، جاء فيها أن أفراد مجتمع الميم ينتهكون الأعراف الثقافية والدستور الأردني. وأعلن وزير الداخلية:

---

٣٤ المرجع السابق

٣٥ خالد عبد الهادي، «التهديدات الرقمية وفرص نشطاء مجتمع الميم في الأردن» , ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦https://drive.google.com/file/d/0B-C8GvtQEpB3UTdHc0ZzUzR2M0FTT/view/ExFbVNLQkxkQVBDMTc0

٣٦ المرجع السابق

٣٧ المرجع السابق

٣٨ مقابلة OutRight و AFE عبر واتس آب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم] , ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٨

٣٩ الحقوق في المنفى: «موارد مجتمع الميم في الأردن» متاح عبر http://www.refugeelegalaidinformation.org/jordan-lgbti-resources

٤٠ رائد العمري، «المحامي الذي حاول مقاضاة سفير الولايات المتحدة، ووزير التنمية الاجتماعية بسبب اجتماع غير مرخص لمثليي الجنس»، جوردان تايمز , ١ يونيو/حزيران ٢٠١٥ .http://www.jordantimes.com/news/local/lawyer-looks-sue-us-ambassador-social-development-minister-over-illegal-meeting

٤١ المرجع السابق

٤٢ دويتشه فيله , «ديما طهبوب في منطقة النزاع» https://www.dw.com/en/dima-tahboub-on-conflict-zone/av39757352

٤٣ جايسون ليمون , «هذه النائبة الأردنية تقود حربًا ضد مجتمع الميم»، ستيبفيد متاح عبر ١ أغسطس/آب ٢٠١٧ -https://stepfeed.com/this-jordanian-mp-is-leading-a-war-against-the-lgbt-community0827

٤٤ أوليفيا كوثبرت , «استهداف ناشطون أردنيون بعد أن تصريح نائبة أن المثليين غير مرحب بهم» , ميدل إيست آي , ١١ أغسطس/آب ٢٠١٧ /https://www.middleeasteye.net/news/debate-renewed-around-lgbt-rights-jordan-mb-mp-says-homosexuality-unwelcome2128400833

«لم ولن يوافق الأردن على أي ميثاق أو بروتوكول يعترف بالمثليين جنسياً – المعرف عنهم بإسم مجتمع الميم – أو يمنحهم أي حقوق لأنه يعتبر انحرافاً عن القانون الإسلامي والدستور الأردني، وأن أي مبادرات صادرة من جانب أولئك الذين لديهم ذلك الانحراف الجنسي تنتهك أحكام الدين الإسلامي والنظام العام[٤٧]».

تستمر وسائل الإعلام الأردنية في تقديم صورة سلبية حول أفراد مجتمع الميم. حيث تشير دراسة قام بها خالد عبد الهادي، مؤسس مجلة مای كالي، إلى أن تغطية وسائل الإعلام لأفراد مجتمع الميم غالباً ما تنطوي على «معلومات خاطئة، وصور نمطية، وإثارة[٤٨].» على وجه التحديد، وغالباً ما تستخدم المواقع عناوين مليئة برهاب المثلية ورهاب العبور الجنسي، كطعم إلكتروني، لجذب الجمهور وإيرادات الإعلانات[٤٩] .

تتضمن أمثلة تلك العناوين والقصص: «الكارثة الاجتماعية التي تهدد الأردن» و «حفلة خطوبة (للمثليين) في مقهى في عمان»، والتي ذكرت أن رجلين قاما بتشغيل قرصاً موسيقياً مع صورة للشيطان يحمل ميكروفون على الغلاف في احتفال الخطوبة[٥٠].

ازدادت التغطية الإعلامية السلبية ضد مجتمع الميم في الأردن في أعقاب فعالية احتفالية اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية في العام ٢٠١٥ وحظر حفل مشروع ليلى في العام ٢٠١٧. ويشير التحليل النوعي الذي تم إجراؤه على ٣٥ مقالة نشرت في أعقاب احتفالية اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية إلى أن التغطية كانت سلبية بشكل كبير[٥١] . وجادلت المقالات بأن المثلية الجنسية تتعارض مع المعايير الدينية والثقافية وتشكل تهديدًا للأمن القومي[٥٢] .

٢- نشاط مجتمع الميم في الأردن: حرب البقاء في مواجهة القمع

لقد نشأ نشاط وتنظيم مجتمع الميم في الأردن من خلال آليات غير رسمية مثل المبادرات الفردية والمجموعات المجتمعية والمنصات الإلكترونية والفنون والإعلام. إن الجهود المبذولة لتشكيل منظمات مجتمع الميم أو زيادة ظهور المجتمع من خلال الأحداث التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، كانت حتى الآن غير مستدامة، مما عرض النشطاء والمجتمع الأوسع للخطر في نهاية المطاف.

حيث أدت التغطية الإعلامية السلبية في أعقاب احتفالية اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية في العام ٢٠١٥ إلى زيادة خطاب الكراهية والعنف تجاه مجتمع الميم، مع نشر مقاطع فيديو لاعتداءات ذات خلفية رهاب المثلية على مواقع التواصل الاجتماعي[٥٣].

إن تنظيم المجتمع المدني في الأردن محفوف بالتحديات، بما في ذلك القوانين المقيدة والضغط من الدولة فيما يتعلق بمجالات التركيز[٥٤] . وقد ثبت أن تسجيل منظمات مجتمع الميم يمثل تحديًا كبيرًا. على سبيل المثال، رفضت وزارة التنمية الاجتماعية في العام ٢٠٠٩ طلباً لتأسيس منظمة غير حكومية تدعم حقوق مجتمع الميم، مشيرةً إلى أنها «تنتهك الأخلاق واللياقة العامة[٥٥]». ولم تتكلل المحاولات اللاحقة لتشكيل منظمات لمجتمع الميم بالنجاح[٥٦]. ومنذ نشر هذا التقرير، لم يتغير موقف الحكومة. ففي العام ٢٠١٧، صرح وزير الداخلية الأردني بأنه لن يتم السماح للمنظمات المثلية وأنشطتها:

«فيما يتعلق بالسماح لهذه المجموعة بإقامة أي نشاط أو إنشاء منظمات أو جمعيات تمثلها، فإن الحكومة لم تسمح بمثل هذه الأعمال. ووفقاً لقانون الاجتماعات الفعالة، فإن أي نشاط أو تجمع، يجب على منظمه أن يخطر الحاكم الإداري، الذي لم يحدث قط ولن يتم التسامح معه أبداً[٥٧] .»

---

٤٥ رسالة من وزير الداخلية، غالب الزعبي، تشير إلى خطاب رئيس الوزراء رقم (٣١٤٣٠/A/٤/١٢/٥١) ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٧ https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/letter_from_ministry_of_interior.pdf

٤٦ رسالة من وزير العدل، الدكتور عوض أبو جراد المشاغبة ، ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٧ https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/letter_from_ministry_of_justice.pdf

٤٧ رسالة من وزير الداخلية، غالب الزعبي تشير إلى خطاب رئيس الوزراء رقم: (٣١٤٣٠/A/٤/١٢/٥١) ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٧ https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/letter_from_ministry_of_interior.pdf

٤٨ خالد عبد الهادي، «التهديدات الرقمية وفرص نشطاء مجتمع الميم في الأردن» , ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ ص. ٣ https://drive.google.com/file/d/٠B-CAGvtQEpB٣UTdHc٠ZzUzR٢M٠FTTExFbVNLQkxkQVBDMTc٠/view

٤٩ المرجع السابق

٥٠ المرجع السابق

٥١ أحمد الشريف، «معالجة مسألة رهاب المثلية في الخطاب العام الأردني». المجلة الدولية للغويات التطبيقية والأدب الإنجليزي ١.٦. ص٤٧ ٦ ٢٠١٧

٥٢ المرجع السابق

٥٣ خالد عبد الهادي , «التهديدات الرقمية وفرص نشطاء مجتمع الميم في الأردن» , ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ ص. ٣ https://drive.google.com/file/d/٠B-CAGvtQEpB٣UTdHc٠ZzUzR٢M٠FTTEx/view/FbVNLQkxkQVBDMTc٠

٥٤ هبة عبد الناصر، «المؤسسات الاجتماعية الجديدة في الأردن: إعادة تعريف معنى المجتمع المدني»، شاتم هاوس، سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/-28-09-2016jordan-civil-society-al-nasser-final.pdf

٥٥ فريدوم هاوس، «الأردن - ٢٠١٥ تقرير الحرية في العالم» https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2015/jordan

٥٦ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم] , عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٥٧ رسالة من وزير الداخلية، غالب الزعبي، تشير إلى خطاب رئيس الوزراء رقم: (٣١٤٣٠/A/٤/١٢/٥١) ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٧ https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/letter_from_ministry_of_interior.pdf

من أجل الاستمرار في العمل بأمان، يتفاوض الناشطون من مجتمع الميم على توازن دقيق في جهودهم، خاصة في ضوء رد الفعل العنيف الذي أعقب احتفالية اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية في العام ٢٠١٥ والأحداث التي تلت حظر حفل مشروع ليلى في ٢٠١٧. وتشير الأدلة القصصية إلى أن كلا الحدثين تبعهتما تغطيات إعلامية[٥٨] ضارة سببت في تزايد في خطاب الكراهية والعنف[٥٩]. تزامنت ردود الأفعال هذه مع تصريحات سلبية من أعضاء السلطة التنفيذية الأردنية[٦٠]. في ضوء هذا التفاعل، أشار أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة، إلى التأثير الأوسع للانخراط في نشاط مجتمع الميم[٦١] : «لا يوجد فصل بين النشطاء والمجتمع الأوسع، فعندما نستهدف، فإن الضرر يمتد أيضاً إلى المجتمع».

لاحظ أحد الناشطين استمرار الآثار المترتبة على أحداث احتفالية اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية في العام ٢٠١٥ حتى اليوم:

«تغيرت نظرة الناس للنضال بعد احتفالية اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية في العام ٢٠١٥. حيث فقدنا نشطاء في العملية – أشخاص لم يعودوا مستعدين للعمل على قضايا مجتمع الميم، كانوا من الحالمين، الذين يعملون بجدية، والجيل الأقدم من النشطاء. فهناك فجوة في المعرفة[٦٢] .»

ومن الآثار الأخرى للهجوم على احتفالية اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية في العام ٢٠١٥ هو محاولات بعض النشطاء للحد من التعاطي مع رموز بارزين في الحراك من الشمال العالمي. فقد أدى حضور السفير الأمريكي الاحتفالية، إلى نقاش مسيّس مع الاشارة إلى إشارات بأن حركة مجتمع الميم ليست محلية، ولكنها جزء من محاولة لتشويه الثقافة الأردنية. ونتيجة لذلك، أعرب العديد من النشطاء عن الحاجة إلى توخي الحذر أثناء التعاون مع المنظمات في الشمال العالمي في المستقبل[٦٣] .

٣- مجالات التقدم الرئيسية

على الرغم من العمل في أجواء مليئة بالتحديات مع مخاطر أمنية كبيرة، استمر النشطاء الأردنيون في البقاء والعمل وبناء المجتمع، حتى تمكن مجتمع الميم من إحراز تقدم كبير في المجالات التالية:

(أ) المنشورات الإلكترونية

في العام ٢٠٠٧، قام خالد عبد الهادي بتأسيس المجلة التي تعني بمجتمع الميم الأولى في الأردن، ماي كالي، كشكل من أشكال التعبير عن الذات. بدأت المجلة النشر باللغة الإنجليزية، حيث اعتقد المؤسس أن الجمهور المتحدث باللغة الإنجليزية داخل المنطقة سيكون أكثر تقبلاً للمحتوى[٦٤]. وشرح عبد الهادي الدافع وراء المجلة:

«كانت هناك موارد محدودة في المنطقة تتناول الجندر والجنسانية. أردت ببساطة الكتابة والتدوين، لكنني قوبلت بالرفض من قبل المنشورات المحلية والإقليمية[٦٥].»

تناولت الطبعات الأولى للمجلة موضوعات خفيفة، مثل الموضة والمواعدة. ومع ذلك، سرعان ما أصبح عبد الهادي أكثر وعيًا بالتأثير الذي تركته المجلة. كما أوضح، مما أدى إلى حدوث تحول تدريجي في محتوى المجلة:

«تلقينا رسائل داعمة عبر البريد الإلكتروني من أفراد مجتمع الميم، الذين يواجه العديد منهم تحديات خطيرة. أدركنا أن لدينا مسؤولية ويمكن استخدام المجلة كأداة. كان ردنا هو البدء في معالجة قضايا مثل الصحة الجنسية والمفاهيم حول الجندر والجنسانية[٦٦] .»

في العام ٢٠١٦، أطلقت ماي كالي إصدارًا باللغة العربية. أوضح محرر اللغة العربية في المجلة أن هذه الخطوة الهامة كانت تهدف إلى الوصول إلى جمهور أوسع في العالم العربي، بدلاً من مجرد «النخبة الناطقة باللغة الإنجليزية» في المنطقة[٦٧] . تناولت الطبعة العربية الأولى موضوعات مثيرة للجدل وتضمنت مقابلة مع إمام أردني مثلي، ومقال يناقش الميول الجنسية للمغنية المصرية الشهيرة أم كلثوم[٦٨] .

---

٥٨ أحمد الشريف , «معالجة مسألة رهاب المثلية في الخطاب العام الأردني». المجلة الدولية للغويات التطبيقية والأدب الإنجليزي. ص٤٧ ٦.١ ٢٠١٧

٥٩ خالد عبد الهادي , «التهديدات الرقمية وفرص النشطاء المثليين في الأردن» , ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ ص. ٣
https://drive.google.com/file/d/0B-C8GvtQEpB3UTdHc0ZzUzR2M0FTTExFbVNLQkxkQVBDMTc0/view

٦٠ رسالة من وزير الداخلية , غالب الزعبي , تشير إلى خطاب رئيس الوزراء رقم: (31430/A/4/12/51) 25 يوليو/تموز ٢٠١٧
https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/letter_from_ministry_of_interior.pdf
رسالة من وزير العدل , الدكتور عوض أبو جراد المشاغبة , ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٧
https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/letter_from_ministry_of_justice.pdf

٦١ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم] , عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٦٢ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم] , ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٨

٦٣ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم] , عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ + مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٦٤ مقابلة OutRight AFEg عبر سكايب مع خالد عبد الهادي، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧

٦٥ المرجع السابق

٦٦ المرجع السابق

٦٧ مقابلة OutRight AFEg مع محرر اللغة العربية لمجلة ماي كالي [تم حجب الاسم]، عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٦٨ المرجع السابق

منذ نشأتها, واجهت المجلة معارضة كبيرة. ففي العام ٢٠٠٧, كتبت صحيفة إسلامية مقالة عن المجلة بعنوان «ثورة الشواذ في الأردن[٦٩]». وقد أعيد نشر هذا المقال من قبل العديد من المنافذ الإخبارية, وتم التعريف بعبد الهادي علانية بعد أن نشر موقع على الإنترنت صورة له دون موافقته. في العام ٢٠١٦, قام ثلاثة من مزودي خدمة الإنترنت الأردنيين بحظر موقع المجلة الإلكتروني[٧٠].

جاء هذا الإجراء في أعقاب مقابلة أجراها عبد الهادي مع مدير موقع رصيف ٢٢ الإخباري الأردني المستقل بعنوان «كيف يعيش المثليون جنسياً في الأردن[٧١]؟» منذ حظره, استضافت مؤسسة كورم الإعلامية الموقع, التي تحتفظ أيضًا بنسخة من الموقع[٧٢] . كما تشارك المجلة المقالات والمشاركات من خلال حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر. ووفقاً لمحرر اللغة العربية للمجلة, فقد زاد عدد قراء المجلة على الرغم من حجب الموقع[٧٣].

في العام ٢٠١٧, واجهت ماي كالي هجومًا آخر عندما دعت البرلمانية طهبوب لجنة الإعلام الأردنية إلى فتح تحقيق حول ما إذا كانت المجلة قد سُجلت وحصلت على الترخيص المطلوب بموجب قانون الصحافة والمطبوعات[٧٤].

في شكواها إلى لجنة الإعلام, استعملت طهبوب مصطلح «الشواذ» أو «المنحرفين» للإشارة إلى ماي كالي[٧٥] . ودعم العديد من وسائل الإعلام ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي حملة طهبوب, على وسائل التواصل الاجتماعي, وتلقت المجلة بعض الدعم, ولكن تلقى عبد الهادي تهديدات[٧٦] , وبينما لم تكن المجلة مسجلة وقد تم حظرها بالفعل عبر الإنترنت, إلا أن وسائل الإعلام اساءت تغطية تلك القضية, كنتائج لحملة طهبوب.
وردت ماي كالي عن طريق نشر رسالة مفتوحة إلى طهبوب, والتي اتخذت موقفاً قوياً لدعم حقوق مجتمع الميم:

«كما رأينا من قبل, فإن إضفاء الشيطنة العامة على مجتمع الميم, سيضر بالصحة والسلامة العامة, ويشجع على العنف الجسدي ضد مجموعة ضعيفة من الأردنيين. وبينما نطمح جميعاً إلى وجود أردن آمن للجميع – وهو بلد تحكمه سيادة القانون والعدالة والتعددية – فنحن نعتقد أنه يجب علينا أن نبدأ في العيش والتعايش والازدهار وأن ننجح ونقبل ونتقبل[٧٧] .»

تلقت الرسالة المفتوحة دعماً من بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الأردني, الذين اقترحوا أن تضع طهبوب الأولوية لقضايا وطنية أخرى بدلاً من استهداف أفراد مجتمع الميم. أوضح عبد الهادي أن التعاطي مع طهبوب كانت خطوة مهمة للأمام:

«قبل عشر سنوات, لم يكن لدى الأردن هذا النوع من الحوار أو النقاش حول قضايا مجتمع الميم. نحن نتحدث الآن عن عضو في البرلمان يمثل جماعة الإخوان الذين يحاولون فعلاً اتخاذ إجراءات ضد منصتنا ... وهذا تلقائياً هو اعتراف منهم بنا[٧٨].»

على الرغم من سلسلة من العقبات, يخطط فريق ماي كالي حالياً لنشر طبعة الذكرى العاشرة. وأوضح محرر اللغة العربية في المجلة أهمية «ماي كالي» في مقاومة الضغط لإيقافها.

وقال: «استمرار ماي كالي حتى الآن شيء يستحق أن نفخر به, حيث اختفت معظم مجلات مجتمع الميم في المنطقة – وهذا هو أحد الأسباب التي تجعلنا نواصل العمل[٧٩].»

٦٩ مقابلة OutRight و AFE عبر سكايب مع خالد عبد الهادي، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧

٧٠ مؤسسة قرم للإعلام «حجم الانترنت بالأردن»
https://www.qurium.org/alerts/jordan/internet-blocking-in-jordan/

٧١ المرجع السابق

٧٢ المرجع السابق

٧٣ مقابلة OutRight و AFE مع محرر اللغة العربية لمجلة ماي كالي [تم حجب الاسم] , عمان, ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٧٤ «عضوة برلمانية تصف مجلة لمجتمع الميم بأنها «منحرفة وفاسقة» , ٢ أغسطس/آب ٢٠١٧
https://www.alaraby.co.uk/english/blog/2/8/2017/jordan-mp-describes-lgbtq-magazine-as-deviant-and-perverted

٧٥ المرجع السابق

٧٦ مقابلة OutRight و AFE عبر سكايب مع خالد عبد الهادي، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧

٧٧ مجلة ماي كالي: «رسالة مفتوحة إلى النائبة الأردنية ديما طهبوب» , ٢ أغسطس/آب ٢٠١٧
https://medium.com/my-kali-magazine/open-letter-to-jordanian-mp-dima-tahboub-ec586b338b4

٧٨ أوليفيا كوثبرت «استهداف النشطاء الأردنيون بعد قول نائب برلماني أنهم غير مرحب بهم»، عين الشرق الأوسط , ١١ أغسطس/آب ٢٠١٧
https://www.middleeasteye.net/news/debate-renewed-around-lgbt-rights-jordan-mb-mp-says-homosexuality-unwelcome2128400833-

٧٩ مقابلة OutRight و AFE مع محرر اللغة العربية لمجلة ماي كالي [تم حجب الاسم] , عمان, ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

(ب) النضال والفنون

تفسر إحدى الناشطات اللواتي ينظمن عروضا مسرحية وفعاليات قصصية خاصة تتناول موضوعات لها علاقة بمجتمع الميم, لماذا كان الفن شكلاً فعّالاً من النضال والمقاومة في السياق الأردني:

«المسرح والفنون يسمحان لنا بنقل الرسائل دون أن يكون صوتنا مسموعًا في نظر الحكومة.» وأضافت: «كما أن الناس أكثر انفتاحًا للتعلم حول تجارب الأشخاص المثليين عند استخدام الفن[٨٠]».

وقد احتوت عروضها من مسرحيات وعروض حكواتية, على قصص مختلفة عن إعلان الميول الجنسية للعائلة والحب من نفس الجنس. وتؤكد أن عملها مهم بشكل خاص حيث أن الظهور نساء مجتمع الميم في الأردن محدود. وأوضحت:

«أنه أمر مهم لكل من المرأة الأردنية الكويرية والمجتمع الأوسع أيضًا. يجب أن

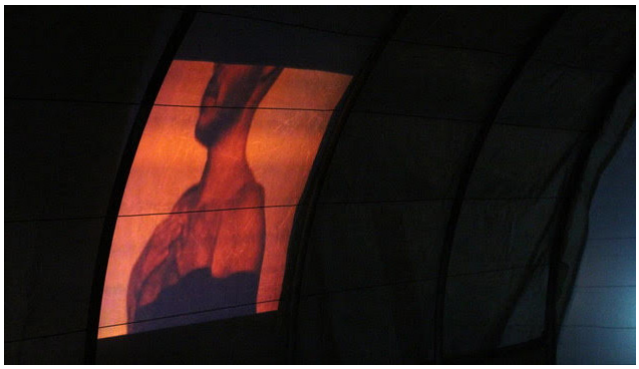

أرجوحة حساسة - عرض فيديو, ٢٠١٦ لريما دو سام

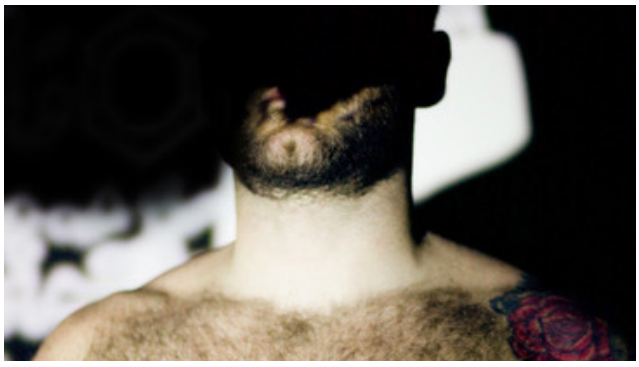

الرغبة للرجال - سلسلة صور لريما دو سام

يعرفوا أننا موجودون[٨١]».

كما أوضح فنان كويري آخر, يعرف بإسم ريما دو سام والذي عرض صورا وأفلام وأعمالا فنية في الأردن متطرقا لموضوعات ذات علاقة بمجتمع الميم, أهمية الفن في النشاط:

«يتم استهلاك الفن كل يوم – فهو منتوج محلي وليس استيرادًا غربيًا. ليس من الضروري تصنيف أعمالي على إنها خاصة بمجتمع الميم – فيمكن تفسيرها بعدة طرق, ولكنها أيضاً تتفاعل مع أفراد مجتمع الميم بطريقة فريدة. يمكننا أيضا الوصول إلى الجيل الأكبر سناً أو أولئك الذين يديرون البلاد[٨٢].»

ولاحظ ريما دو سام أن موضوعات مجتمع الميم غالباً ما تكون ضمنية بدلاً من الإشارة إليها مباشرةً في ضوء السياق الأردني. فعلى سبيل المثال, استخدم الفنان الذي يفضل استخدام ضمائر «هم» التأرجح والظلال في العمل الفني التركيبي للرمز للهويات الجندرية غير المحددة.

كانت هذه الرموز كافية لتؤدي إلى مناقشات داخل المجتمع المحلي حول التوجه الجنسي, والهوية الجندرية, والتعبير عن الهوية الجندرية. ونتيجة لذلك, هناك نمو ملحوظ في الفن الذي يتعامل مع مواضيع مجتمع الميم منذ أن بدأت معارضهم في الأردن.

كما يعرض ريما دو سام أعماله في الخارج, مما يرفع مستوى الوعي بتجارب مجتمع الميم الأردني على المستوى الدولي. على الرغم من أنهم ليسوا منفتحين تمامًا مع أسرتهم ودوائرهم الاجتماعية حول تركيز فنهم على الجنسانية والجندر, فإنه يقوم بابراز موضوعات مجتمع الميم بقوة في معارضهم في الخارج:

«عندما تم الاتصال بي للمشاركة في معرض فني في الخارج, فإن طبيعة المعرض تعني أنه يمكن بالسهولة التعرف على إنه معرض يهتم بفن مجتمع الميم. هذا التصنيف من شأنه أن يثير أسئلة في بيتنا ويؤثر على عملي, ولكن في الوقت نفسه, كنت أريد من الأشخاص المقربين مني معرفة أنني دُعيت لأعرض أعمالي في الخارج –كان هذا إنجازًا. لذا توصلت إلى فكرة إنشاء معرضين, أحدهما حقيقي والآخر كواجهة, وكلاهما مفتوحان للجمهور, اللذان يعطيان خلفية لحياتي وحالتي. نشرت صورًا من المعرض الواجهة على وسائل التواصل الاجتماعي, لذا لن يشك الناس في الأردن. لقد واصلت إجراء المعارض المزدوجة منذ ذلك الحين. أقوم بالتأثير من خلال هذه المعارض, مع حماية هويتي[٨٣] .»

في العام ٢٠١٦, تم إنشاء مجموعة دعم مواضيعية باسم «عادي», أيضًا تعمل عادي على خلق مساحة آمنة لمجتمع الميم وتدعم أفراد المجتمع للتواصل وتبادل الخبرات الشخصية. منذ العام ٢٠١٧ تقوم مبادرة فنية إقليمية في الأردن, تدعى سينامجي (وهو مصطلح عربي قديم لمحبي السينما), بتنظيم عروض شهرية لأفلام الكوير تليها مناقشات حول المواضيع.

تعاونت سينامجي مع ١٢ منظمة ومساحة توفر أماكن للعروض, وكذلك مع صانعي الأفلام الكويريين من جميع أنحاء المنطقة, والذين يرسلون أفلامهم إلى هذه المبادرة. وتسعى سينامجي أيضًا إلى توفير منصة للنشطاء ومقدمي الخدمات للتواصل مع مجتمع الميم.

---

٨٠ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٨

٨١ المرجع السابق

٨٢ مقابلة OutRight و AFE مع ريما دو سام , [تم حجب الموقع], ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٨٣ المرجع السابق

أكد مؤسس سينامجي، موسى الشديدي، على أهمية عرض أفلام كويرية باللغة العربية:

«معظم الناس يشاهدون تمثيل مجتمع الميم في أفلام هوليود. ومع ذلك، فإن ذلك يمنحك الشعور بأنك إذا كنت تريد البهجة والسعادة، فأنت بحاجة لأن تكون أبيض، ونحن نريد أن نتحدى ذلك[٨٤]».

كما أعرب الشديدي عن أن هذه المبادرة تهدف إلى إنتاج «المعرفة السينمائية العربية الكويرية» من خلال الكتيبات وأشرطة الفيديو القصيرة، استناداً إلى ملاحظات النقاش بعد عرض الأفلام[٨٥]. على سبيل المثال، أنتجت سينامجي فيديو على الإنترنت، بعنوان «ما هو العبور الجنسي» لتبديد الأساطير المحيطة بالعابرين والعابرات جنسياً على أساس مقاطع سينمائية قديمة باللغة العربية[٨٦] .

(ج) توفير الخدمات للأشخاص من مجتمع الميم:

الرعاية الصحية

يواجه الأردنيون من أفراد مجتمع الميم عقبات هيكلية للوصول إلى الرعاية الصحية بسبب التمييز والوصمة. أفاد النشطاء أنه من المتعارف عليه أن الأطباء يسألون أسئلة مهينة ويظهرون القليل من الاحترام للخصوصية، مما يهدد سلامة المرضى في بيئة اجتماعية وقانونية معادية. تحدث محمد نصر الله الذي يعمل مع منظمة فورأرمز للرعاية الصحية لصالح مركز التغيير لتمكين المجتمع عن صعوبة التفاعل مع الأطباء ومقدمي الخدمات. وقال:

«إن السعي للحصول على الرعاية الطبية يمكن أن يكون مصدراً للصدمة النفسية بالنسبة لأفراد مجتمع الميم. فالعديد من الأطباء غير قادرين على التخلص من تحيزهم وببساطة أداء وظائفهم[٨٧].»

ونتيجة لذلك، غالباً ما يحجم أعضاء مجتمع الميم عن السعي للحصول على الخدمات الطبية، بما في ذلك الفحوص والرعاية النفسية وكذلك اختبارات وعلاج الفيروسات المنقولة بالدم وغيرها من الالتهابات المنقولة جنسياً.

سينامجي: ما هو العبور الجنسي؟

تفاعلا مع ذلك، عملت مجموعة من ٢٠ متطوعا منذ العام ٢٠١٦ للتوعية بقضايا صحة مجتمع الميم وجعل المجتمع على اتصال مع أطباء منفتحين على مجتمع الميم. تقوم المجموعة بالتواصل في المناطق التي يرتادها أفراد مجتمع الميم وتطبيقات المواعدة. في حين أن المبادرة جديدة نسبياً، ذكر أحد المتطوعين الذين تمت مقابلتهم أن هناك زيادة في الوعي بالصحة الجنسية بين الكثيرين من أفراد المجتمع، فضلاً عن الانفتاح على اجراء الاختبارات[٨٨] .»

اللاجئين

يشكل اللاجئون حوالي ثلث سكان الأردن[٨٩] . يواجه لاجئو مجتمع الميم تحديات فريدة في الحصول على العمل والوصول على الرعاية الصحية والإسكان، بالإضافة إلى وصمة العار التي يُنظر لهم بها من قبل اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء , والتي غالباً ما تؤدي إلى مخاطر أمنية[٩٠] .

شارع قوس قزح هو منظمة تسعى إلى توفير حلول فورية وطويلة الأجل لأفراد مجتمع الميم من الأردنيين واللاجئين. أوضح عامر هلسا، الذي يرأس فريق العمل في شارع قوس قزح، أن فريقاً من ١١ من أخصائيي الحالات في جميع أنحاء البلاد يحددون نقاط الضعف ويسعون إلى تقديم المساعدة من خلال منح االية، والمساعدة في الحصول على الإقامة، والإحالة إلى الاستشارات والخدمات الصحية[٩١] .

في حالات محددة من اللاجئين ذوي الحالات المستعصية، تعمل المنظمة على توفير حلول دائمة خارج الأردن، بما في ذلك برامج الرعاية الفردية.

---

٨٤ مقابلة OutRight وAFE مع موسى الشديدي، عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٨٥ المرجع السابق

٨٦ سينامجي: «من هو العابر جنسياً؟» ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، متاح هنا https://www.youtube.com/watch?v=UyJJU6t-mvM&t=17s

٨٧ مقابلة OutRight و AFE مع محمد نصر الله، عمان، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٨٨ المرجع السابق

٨٩ البنك الدولي , «عدد اللاجئين حسب البلد أو إقليم اللجوء» متاح عبر https://data.worldbank.org/indicator/SM.POP.REFG

٩٠ مقابلة OutRight و AFE مع عامر هلسا، شارع الرينبو، عمان، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٩١ المرجع السابق

(د) بناء الوعي والتدريب اللغوي

يعمل النشطاء على أساس غير رسمي لتوفير التدريب لبناء توافق حول سياسة اللغة، سواء داخل مجتمع الميم أو مع المسؤولين الحكوميين ومنافذ الأخبار ومقدمي الخدمات الإنسانية[٩٢].

وقد صرح ناشط كان يدير جلسات تدريبية منذ العام ٢٠١٠:

«أكثر من ألف شخص في الأردن تلقوا تدريباتنا حتى الآن. بدأنا عملنا داخل المجتمع – ثم تشعبنا. كان من أهم النجاحات ضمان استخدام المصطلحات الصحيحة لمخاطبة المثليين والمصليات بمصطلحات «مثلية ومثلي»، كما أصبحت وسائل الإعلام الجديدة أفضل بشكل خاص في استخدام اللغة الصحيحة. لكن بالطبع هناك الكثير الذي يجب القيام به بعد[٩٣].»

وأكد أحد النشطاء أن التدريب على اللغة قد وصل إلى المجالات الحكومية[٩٤]. ففي العام ٢٠١٧، استخدم وزير العدل (في بيان يعتبر سلبياً في مجمله) عبارة «المثليين» للإشارة إلى أهل مجتمع الميم[٩٥]».

وتساءل الناشط عن الآثار المترتبة على هذا البيان:

«كان البيان سلبياً – فقد قال إننا غير مقبولين» وأوضح الناشط: «لكنها كانت تاريخية أيضاً لأنها كانت المرة الأولى التي استخدم فيها مسؤول رفيع المستوى في المنطقة المصطلح الصحيح» المثليين. أتساءل إذا كان يمكن اعتبار ذلك تقدماً[٩٦] ؟»

٤- التحديات والفرص المستمرة

على الرغم من وجود قدر من التقدم في نشاط مجتمع الميم وتقديم الخدمات في الأردن، فإن النشطاء يحددون العديد من التحديات والفرص التي من شأنها تشكيل عملهم المستقبلي:

(أ) التعاون بين نشطاء ومبادرات مجتمع الميم:

في غياب منظمة حقوقية تعني بأمور مجتمع الميم، وبوجود مخاطر أمنية مرتبطة بالنشاط، قد يكون التعاون بين النشطاء غير منتظم. بالنظر إلى أن مبادرات مجتمع الميم في الأردن لديها تجمعات متنوعة، تتراوح بين الفن إلى الرعاية الصحية، اقترح النشطاء أن بناء الشراكات سيكون مفيدًا بشكل خاص[٩٧].

ذكر أحد النشطاء أن التعاون هو المفتاح للحصول على فهم أكثر شمولًا لاستهداف مجتمع الميم بموجب القانون، وذلك لأن المعلومات يتم الحصول عليها في كثير من الأحيان من خلال الشبكات الشخصية[٩٨]. علاوة على إن تبادل الاستراتيجيات لتعزيز الأمان على الإنترنت والأمان الجسدي من شأنه أن يعزز الحراك[٩٩] .

(ب) خلق مساحات للنساء داخل مجتمع الميم:

شددت ناشطة في مجال مجتمع الميم إلى الحاجة الملحة إلى زيادة ظهور نساء مجتمع الميم داخل الحركة وعلى نطاق أوسع. واعترفت بآثار الرجال السيس الذين يقودون حركة مجتمع الميم، حيث قالت: «الرجال يوجهون الحركة، وحتى لو كان عن حسن نية، لا أشعر دائماً بأنني أنتمي إلى تلك الأماكن[١٠٠]».

كما أوضحت أنه من الصعب على نساء مجتمع الميم، التعاون مع المنظمات النسوية المحلية، كما هو الحال في أجزاء أخرى من المنطقة. وقالت: «إن الحيز النسوي [بشكل عام] ببساطة لا يشمل الكويرات والعابرات[١٠١]».

وبينما كانت هناك في الماضي مبادرة تعرف باسم «المحادثات المجتمعية»، وهي مجموعة دعم تقودها امرأة كويرية، فقد توقفت اجتماعاتها الآن[١٠٢] . وإلى أن يتم إحياء مثل هذه المبادرة، تخطط الناشطة التي تمت معها المقابلة، على العمل على زيادة ظهور نساء مجتمع الميم من خلال الفن، وتحديدًا المسرح[١٠٣].

---

٩٢ مقابلة OutRight و AFE عبر التليفون مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ٩ مارس/آذار ٢٠١٨

٩٣ مقابلة OutRight و AFE عبر التليفون مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ٩ مايو/أيار ٢٠١٨

٩٤ المرجع السابق

٩٥ رسالة من وزير العدل، الدكتور عوض أبو جراد المشاغبة، ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٧ https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/letter_from_ministry_of_justice.pdf

٩٦ مقابلة OutRight وAFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٩٧ مقابلة OutRight وAFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٩٨ مقابلة OutRight وAFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، عمان، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٩٩ المرجع السابق

١٠٠ مقابلة OutRight وAFE الشخصية مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٨

١٠١ المرجع السابق

١٠٢ المرجع السابق

١٠٣ المرجع السابق

(ت) المناصرة من خلال آليات الأمم المتحدة

لا يزال النشطاء الأردنيون في مجتمع الميم لم ينخرطوا في النضال عبر المناصرة من خلال آليات الأمم المتحدة. شكك المشطاء فيما إذا كان هذا قرارًا واعًيا أو نقصًا في الفرص والقدرات[١٠٤].

تشير التطورات الأخيرة إلى وجود مجال آخر للمناصرة من خلال منظومة الأمم المتحدة.

على سبيل المثال, في شهر أغسطس/آب ٢٠١٥, شارك الأردن في اجتماع صيغة أريا التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول المجموعات الضعيفة في النزاع: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي تستهدف أفرادمجتمع الميم. احتوى الاجتماع على المناقشة الأولى التي ركزت حصريًا على قضايا مجتمع جهاز الأمم المتحدة الأساسي المكرس للسلام والأمن. ومن الجدير بالملاحظة أن المندوب الأردني أدلى ببيان حيث أقر بأفعال داعش وتأثيرها على الأقليات, سواء كانت دينية أو غير ذلك[١٠٥].

خلال دورتي الاستعراض الدوري الشامل[١٠٦] السابقتين في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣, لم يتلق الأردن أي توصيات تشير بالتحديد إلى الميول الجنسية أو الهوية أو التعبير الجندري. في العام ٢٠١٣, قَبِل الأردن التوصيات الخاصة بالجندر بما في ذلك التوصيات المتعلقة بتعزيز التشريعات حول الزواج القسري, والحد من العنف ضد المرأة, والتدابير الرامية إلى القضاء على جرائم الشرف[١٠٧].

ومع ذلك, رفض الأردن أيضاً التوصيات التي تدعو إلى إدراج الجندر كأساس للتمييز في التشريع وإزالة الظروف المخففة كعامل يُنظر فيه في المقاضاة على جرائم الشرف[١٠٨].

في ضوء التصريحات الأخيرة الصادرة عن وزراء العدل والداخلية التي تنص على أنهم لن يعترفوا بحقوق أفراد مجتمع الميم, يشك النشطاء فيما إذا كان الأردن سيقبل أي توصيات مستقبلية تتعلق بالميول الجنسية والهوية الجندرية[١٠٩] . ومع ذلك, فهناك العديد من آليات الأمم المتحدة المعترف بها كوسيلة للتواصل مع الحكومة[١١٠] .

١٠٤ مقابلة OutRight و AFE عبر سكايب مع ناشط أردني [تم حجب الاسم], ٢٢ يوليو/تموز ٢٠١٨

١٠٥ جيسيكا ستيرن, ملاحظات من اجتماع صيغة أريا, ٢٤ أغسطس/آب ٢٠١٥ [في ملف]

١٠٦ الاستعراض الدوري الشامل هي عملية مراجعة أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان, لسجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. (انظر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة , «الاستعراض الدوري الشامل»https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx

١٠٧ ILGA و ARC International , نتائج الدورة السابعة عشرة للاستعراض الدوري الشامل التقرير النهائي التقارير القطرية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة - الدورة ٢٥ , فبراير/شباط ٢٠١٦ https://ilga.org/wp-content/uploads/02/2016/Outcomes-of-the17-th-UPR-session-Final-adoption-Country-Reports-UN-Human-Rights-Council25-th-session.pdf

١٠٨ المرجع السابق

١٠٩ مقابلة OutRight AFEg مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], عمان, ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ + مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], عمان, ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

١١٠ مقابلة OutRight AFEg مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], عمان, ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول

لبنان

١٩٤٢: اعتماد قانون العقوبات اللبناني, بما في ذلك المادة ٥٣٤, التي تجرم الأفعال الجنسية "التي تتعارض مع قوانين الطبيعة"

٢٠٠٢ ٢٠٠٣ تشكيل منظمة جِلِم, أول منظمة لمجتمع الميم في دولة تتحدث اللغة العربية في المنطقة

٢٠٠٥ احتفال باليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية لأول مرة في لبنان

٢٠٠٧ تأسيس منظمة ميم, منظمة نسوية كويرية

٢٠٠٨ أول مظاهرة بقيادة مجتمع الميم ضد عنف الشرطة

٢٠٠٩ قرار محكمة البترون الذي رفض فيه القاضي تطبيق المادة ٥٣٤, معتبراً أن العلاقات الجنسية المثلية لا يمكن اعتبارها ضد "قواعد الطبيعة"

٢٠١٢ إصدار أمر لوضع حد للفحوصات الشرجية القسرية من قبل الأطباء ووزير العدل اللبناني.

٢٠١٣ أصدرت الجمعية اللبنانية للطب النفسي(LPA) وجمعية الأطباء النفسيين اللبناني(LPS) بيانات تقر بأن المثلية الجنسية ليست مرضًا عقليًا وأن محاولات تغيير الميول الجنسية غير مجدية وربما تكون ضارة

٢٠١٤ أصدر وزير الداخلية رسالة إلى وزير الشؤون السياسية والبرلمانية, يشير فيها إلى مجتمع الميم بشكل سلبي. ومع ذلك, استخدم الوزير المصطلحات الصحيحة للإشارة إلى مجتمع الميم, وهي المرة الأولى لعضو من السلطة التنفيذية.

٢٠١٦ قرار محكمة المتن الذي رفض فيه القاضي تطبيق المادة ٥٣٤, مستشهداً بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشكلات الصحية ذات الصلة

٢٠١٧ قرار محكمة المتن الذي رفض فيه القاضي تطبيق المادة ٥٣٤, واعتماد منهج قائم على الحقوق وإدراج الحجج المتعلقة بحرية التعبير.

٢٠١٨ أيدت محكمة الاستئناف الجنائي في جبل لبنان ٢٠١٧ تبرئة محكمة المتن

١- السياق القانوني والاجتماعي

(أ) القانون وتطبيقاته

المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات اللبناني تجرم الأفعال الجنسية التي «تتعارض مع الطبيعة» مع عقوبة تصل إلى السجن[١١١] لمدة سنة واحدة. يتم تفسير مصطلح «يتناقض مع قوانين الطبيعة» على نطاق واسع لتطبيقه على أفراد مجتمع الميم[١١٢] . بالرغم من صياغة المادة, لاحظ النشطاء أن القانون يتم تطبيقه على الأشخاص على أساس الميول الجنسية دون دليل على الانخراط في أعمال جنسية[١١٣] .

وقالت يمنى مخلوف، وهي محامية تعمل مع «المفكرة القانونية» تمثل المُدعى عليهم المتهمين بموجب المادة ٥٣٤: أنه لا توجد بعد دراسة شاملة حول أصول القانون[١١٤]. على الرغم من صدور أحكام تقدمية فيما يتعلق بالمادة ٥٣٤ التي تصدر من المحاكم اللبنانية [انظر القسم ٣ (ج) , تشير إحصائيات جمعية حلم، أول منظمة في لبنان لمجتمع الميم، إلى أن عدد الاعتقالات الموثقة بموجب المادة قد ازداد تدريجياً على مر السنين[١١٥]:

العام	عدد الاعتقالات
٢٠١٢	٤٣
٢٠١٣	٥٧
٢٠١٤	٦٣
٢٠١٥	٧٦
٢٠١٦	٧٦

وتعد شبكات المجتمع الأقوى والأساليب المحسنة للتوثيق، بما في ذلك القدرة على تحديد أنماط الاعتقالات، عوامل مساهمة في زيادة الاعتقالات الموثقة[١١٦].

صرحت غنوة سمحات، المديرة التنفيذية لجمعية حلم، بأن العابرات جنسياً، واللجئين واللاجئات من مجتمع الميم، والرجال المثليين ومزدوجي الميول الجنسية والكويريين والذين ينتمون إلى وضع اجتماعي واقتصادي متدن هم عرضة بشكل خاص للعنف والوصمة[١١٧] . وأكد النشطاء أن استهداف هذه المجموعات هو نتيجة لمزيج من وصمة العار الموصومين بها والاعتقاد من قبل السلطات بأنهم لن يكونوا قادرين على الوصول إلى الإنصاف[١١٨] .

كما تم الإبلاغ عن عنف جسدي ونفسي في مرافق الاحتجاز. وتشمل حالات العنف الرئيسية التي وثقتها جماعات مجتمع الميم، اعتقالات عقب غارة للشرطة في عام ٢٠١٣ على نادٍ ليلي في الدكوانة[١١٩] وغارة على حمام تقليدي في بيروت[١٢٠] قُبض فيها على ٢٨ رجلاً. في كلتا الغارتين، كان اللاجئون السوريون من بين المعتقلين والمعرضين للعنف. لاحظ أحد النشطاء المستقلين مدى تأثير الظروف السياسية والأمنية على التفاعل بين اللاجئين السوريين من مجتمع الميم والشرطة اللبنانية:

« يتجلى التاريخ السياسي السوري / اللبناني، ذو الحدود المشتركة، في الحياة اليومية للهيئات السورية الكويرية، بطرق تجعلهم أكثر قابلية للاستغلال والاستبدال، عبر تقاطع القومية والذكورية. هناك تاريخ سياسي واقتصادي وعسكري واجتماعي معقد جداً بين لبنان وسوريا، حيث تتجلى توترات تلك التواريخ على أشدها عندما يتم احتجاز لاجئ سوري، خاصة إذا تم احتجاز اللاجئ بموجب المادة ٥٣٤.
وقد أصبحت هذه الديناميكيات محفورة على أجساد اللاجئين من مجتمع الميم من خلال التعذيب في مراكز الشرطة وغيرها من مراكز الاحتجاز[١٢١].»

كانت الحالات المبلغ عنها في المادة ٥٣٤ المطبقة على نساء مجتمع الميم نادرة. اقترح أحد النشطاء أسبابًا محتملة لذلك. وقال: «النساء لا يتمتعن بنفس القدرة على الحركة في لبنان، والكثير من الاعتقالات كانت في الأماكن العامة. كما أن الطبيعة الجنسية للمرأة الكويرية غير معترف بها في القانون.

ولا يوجد أي شيء قانونيًا ينص على أنه يمكن ممارسة الجنس بدون قضيب[١٢٢]. ولاحظ الناشط أن نساء مجتمع الميم لا يزال يواجهن خطر قوانين[١٢٣] الفجور والأخلاق العامة.»

في حين أن اللغة الواردة في المادة ٥٣٤ تنص أنه لا يتم تطبيقها إلا فيما يتعلق بالأفعال الجنسية، إلا أنها تستخدم أيضًا لاستهداف الأشخاص بناءً على ميولهم الجنسية و/ أو هويتهم الجندرية.

ويشير مخلوف إلى أن الاتهامات قد تبدأ على أساس المظهر غير المطابق للجندر، في الأماكن العامة والصور وسجلات الدردشة الالكترونية التي يتم الحصول عليها من الهواتف المحمولة[١٢٤].

إن حقيقة أن قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني

١١١ وحيد الفرشيشي ونزار صاغية، «العلاقات المثلية في قوانين العقوبات: دراسة عامة حول القوانين في الدول العربية مع تقرير حول لبنان وتونس» ص ١٠
https://www.daleel-madani.org/sites/default/files/HelemStudy.pdf

١١٢ المرجع السابق

١١٣ أشار أحد النشطاء إلى قرار المحكمة لعام ٢٠١٦ من القاضي هيلينا إسكندر (مراسلات الكترونية OutRight وAFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم] ١٧ يونيو/حزيران ٢٠١٨

١١٤ مقابلة OutRight وAFE مع يمنى مخلوف، المفكرة القانونية، ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

١١٥ حلم:»انتهاكات حقوق الإنسان ضد أفراد مجتمع الميم في لبنان تقرير الظل المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان»
https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared20%Documents/LBN/INT_CCPR_ICO_LBN_27152_E.pdf

١١٦ مقابلة OutRight وAFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم والموقع]، ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٨ + مقابلة OutRight و AFE عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٨

١١٧ مقابلة OutRight و AFE عبر واتس آب مع غنوة سمحات، حلم، ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٨

١١٨ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم والموقع]، ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٨ + مقابلة OutRight و AFE عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٨

١١٩ صبيحة علوش، «(دايس) - لا بد من التقاطع مع التقاطع خلال اللجوء السوري في لبنان»، كحل: مجلة أبحاث الجسد والجندر، العدد ٣، رقم ١ (الملخص ٢٠١٧) متاح عبر،
https://eprints.soas.ac.uk/1/24731/Allouche-Dis-Intersecting-Intersectionality.pdf

١٢٠ سارة وانسا، «التعذيب في كل مرحلة: الرواية غير الرسمية عن حمام الأغا رائد» , ١٢ نوفمبر ٢٠١٤
http://legal-agenda.com/en/article.php?id=3043

١٢١ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم والموقع]، ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٨

١٢٢ المرجع السابق

١٢٣ المرجع السابق

١٢٤ مقابلة OutRight و AFE مع يمنى مخلوف، المفكرة القانونية، ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

لا يضمن الوصول إلى المحامين خلال مرحلة التحقيق في الإجراءات غالباً ما يمنح الشرطة تفويضاً واسعاً في جمع الأدلة[١٢٥] .

تقليدياً, يتم استخدام الفحوصات الشرجية القسرية كدليل إدانة في إجراءات المادة ٥٣٤. هذه الممارسة, والتي تم ضحدها ورفضها على نطاق واسع من قبل الأطباء, ترقى إلى مستوى التعذيب ولا أساس لها من الناحية العلمية. وهي تنطوي على إدخال أصابع أو أحياناً جسم في فتحة الشرج في محاولة لتحديد ما إذا كانوا قد مارسوا الاتصال الجنسي. ومع ذلك, في ضوء حملة مناهضة مستمرة من المجتمع المدني اللبناني والعاملين في المجال الطبي والجمعيات الطبية, لم تعد هذه الممارسة شائعة [انظر القسم ٣ (أ)].

بالإضافة إلى المادة ٥٣٤, يتم استخدام قوانين الأخلاق العامة, والقوانين الأخرى التي تجرم العمل الجنسي، لاستهداف أفراد من مجتمع الميم.

وتشمل المادة ٥٢٣: ممارسة البغاء وتيسيره؛ المادة ٥٢٦: إغراء الجمهور بأعمال فساد؛ المادة ٥٢٧: الاعتماد على بغاء الآخرين؛ المادتان ٥٣١ و ٥٣٢: انتهاك الأخلاق العامة والأخلاقيات؛ والمادة ٥٣٣: تجارة المواد غير اللائقة[١٢٦] .

أوضحت مخلوف أن العابرات جنسياً, معرضات بشكل خاص للاستهداف بالقوانين التي تجرم العمل الجنسي:

«بشكل عام, لا يتم تطبيق القوانين الأخرى غير المادة ٥٣٤ إلا إذا كانت تتعلق بظروف القضية. ومع ذلك, يربط [مسؤولو إنفاذ القانون] المرأة العابرة بعاملات الجنس. لقد رأينا حالات يتم فيها إلقاء القبض على النساء من الشارع وهي لم تتورط في في عمل البغاء[١٢٧] .»

وأشار النشطاء أن العديد من المحامين ليس لديهم الرغبة في التعامل مع قضايا الدعارة المزعومة بسبب وصمة العار, مما يجعل من الصعب على العديد من النساء الوصول إلى التمثيل القانوني[١٢٨].
في العام ٢٠١٦, أكد قرار محكمة الاستئناف حق عابر جنسياً في تغيير جنسه في السجلات العامة والسجل المدني الوطني[١٢٩]. القرار مهم لأنه من المحتمل أن يكون له تأثير على القضايا المستقبلية من قبل المحاكم الدنيا. ومع ذلك, وكما لاحظت نورما ليز, وهي ناشطة عابرة جنسياً, فإن الاعتراف القانوني ممكن فقط أن يكون بعد جراحة تصحيح الجنس[١٣٠] .

(ب) المواقف الاجتماعية والعنف والتمييز

تم توثيق أن التمييز والعنف ضد مجتمع الميم ينتشر على نطاق واسع في لبنان, في المجالين الخاص والعام. فقد جدت دراسة أجريت العام ٢٠١٥ بتكليف من AFE أن ٨٢,٢% من الذين شملهم الاستطلاع اعتبروا المثليين خطراً على الأسرة التقليدية[١٣١] .

أما عن داخل كيانات الأسرة, فقد كشف النشطاء الذين تمت مقابلتهم في هذا التقرير, عن حالات زواج قسري، واحتجاز في بيوت الأسرة, علاجات التحويل, والنبذ الاجتماعي.

وشددت ناشطة مستقلة على أن التحديات الكبيرة ما زالت تواجه نساء مجتمع الميم:

« قبل الحديث عن نساء مجتمع الميم, يجب التنويه أن النساء بشكل عام يواجهن التمييز. في لبنان, نحن مرتبطات أساسًا بالرجال وفكرة الزواج – لا تزال النساء غير قادرات على منح الجنسية لأطفالهن. لذا, عندما تختار عدم الزواج أو الارتباط بالرجال, فهناك وصمة عار. يمكن للمرأة القاصرة أن تتعرض للزواج القسري، وأن يكون لها أطفال, وأن تُجبر على البقاء في منزل العائلة[١٣٢].»

في المجال العام, يقول النشطاء أن العنف والمضايقات تحدث بشكل منتظم ضد أفراد مجتمع الميم, لا سيما النساء والرجال الذين لا يتوافقون مع المعايير الجندرية. وشرح أحد الناشطين الذين عملوا على توثيق حالات العنف والمضايقات حجم المضايقات ضد النساء العابرات في الأماكن العامة.

وقال: «إن خطر المضايقة قد وصل لحدٍ كبير حتى أن الكثير من العابرات جنسياً لا أحد يراهن خلال النهار – إنهن لا يشعرن بالراحة لمغادرة منازلهن. سيحدق الناس ويتنمرون عليهم, وقد يشك ضباط الشرطة بأنهم متورطات في العمل الجنسي[١٣٣].»

---

١٢٥ انظر المادة ٤٧ , قانون الإجراءات الجنائية اللبناني , (المحكمة الخاصة بلبنان , مشروع الترجمة الرسمية من العربية, متاح على https://www.stl-tsl.org/en/documents/relevant-law-and-case-law/applicable-lebanese-law/٣٤٠-lebanese-code-of-criminal-procedure

١٢٦ غيدا فرنجية, «غارة حمام الآغا: الملاحقة الجماعية في انتهاك الحقوق الفردية», المفكرة القانونية
http://legal-agenda.com/en/article.php?id=3029

١٢٧ مقابلة OutRight و AFE مع بمنى مخلوف [المفكرة القانونية], ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

١٢٨ مقابلة AFEg OutRight مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], ١٣ مارس/آذار ٢٠١٨ + مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٨

١٢٩ صحيفة الديلي ستار, «القاضي اللبناني يمنح الحق في تغيير الجنس», ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦
http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2016/Jan-332090/15-lebanese-judge-grants-trans-man-right-to-change-gender.ashx

١٣٠ مراسلات OutRight و AFE مع الناشطة نورما ليزا, ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٨

١٣١ نور نصر وطارق زيدان, «ما داموا بعيدين» - استكشاف المواقف اللبنانية تجاه الجنسانية والهوية الجندرية », AFE, ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥
http://afemena.org/wp-content/uploads/12/2015/Report-high-resolution.pdf

١٣٢ مقابلة AFEg OutRight عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٨

١٣٣ مقابلة AFEg OutRight عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٨

كوميكس من خرابيش نسوية - رسومات نسوية

لاحظ النشطاء أيضاً أن الابتزاز والعنف ضد رجال مجتمع الميم متكرر, غالباً من خلال تطبيقات المواعدة[١٣٤] . ومع ذلك, فإن الضحايا يترددون في طلب العدالة في ضوء المادة ٥٣٤:

«هناك حالات يلتقون فيها بشخصٍ ما من تطبيق المواعدة في مكان خاص, ويتم تخديرهم, ثم يستيقظون على الرصيف. ونسمع عن العديد من حالات الاغتصاب. من الناحية القانونية, هناك القليل مما يمكنك فعله – يمنح القانون مرتكب الجريمة اليد العليا – يمكن أن يقولوا دائمًا أن هذا الشخص مثلي الجنس[١٣٥] .»

يواجه اللاجئون من مجتمع الميم الذين يعيشون في لبنان أشكالاً متعددة ومتشابكة من التمييز والعنف من جانب العامة, ووكلاء الحكومة, وضمن مجتمع الميم الأوسع.

شرح شربل ميدع, مدير موزاييك – منظمة متخصّصة في تقديم الخدمات, والمدافعة, والدمج, وبناء القدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, وهي منظمة تعمل على تحسين الصحة والمعيشة للفئات المهمشة, والمفاهيم السلبية داخل المجتمع,وقال:

«لأن اللاجئين من مجتمع الميم مؤهلون لإعادة التوطين في بلدان ثالثة, فإن هناك وجهة نظر لدى العديد من اللبنانيين من مجتمع الميم بأن هؤلاء اللاجئين في وضع أفضل, وهذا يؤدي إلى الانقسامات[١٣٦]».

يواجه اللاجئون المثليون أيضاً المخاطر عندما يلتمسون المساعدة من الشرطة. أشار ناشط مستقل إلى حالة واحدة كانت مؤشرا لمثل هذه المخاطر:

«لقد وثقنا حالة تعرض فيها لاجئ سوري للضرب وسُرقت محفظته, بينما وصفه مهاجمه بأنه «شاذ». ذهب إلى الشرطة للإبلاغ عن الجريمة, لكنه تم احتجازه لمدة عشرين يومًا لأنه لم يكن يحمل وثائق (لأنها كانت في محفظته التي سُرقت) واستغرق الأمر وقتاً طويلاً للإفراج عنه – لم يكن بإمكاننا تخصيص محامٍ لبناني له. ولأنه سوري, كان على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) التدخل[١٣٧] .

من حيث المواقف الاجتماعية , تظهر دراسة AFE أعدتها في العام ٢٠١٥ أن الجمهور اللبناني استمر في النظر إلى «المثليين والعابرين جنسياً على أنها قضية طبية أو نفسية[١٣٨]». رأى ٦٤% من الذين شملهم الاستطلاع أنه لا ينبغي قبول المثليين في المجتمع[١٣٩].

٢- نمو النضال اللبناني في مجتمع الميم:

تعود أصول نضال مجتمع الميم في لبنان, إلى منتصف التسعينات, من خلال إنشاء مجتمع عبر الإنترنت. ثم في العام ١٩٩٨, وبعد بناء درجة من الثقة, التقى أعضاء المجتمع جسديًا وقرروا تشكيل Club Free, وهي مجموعة اجتماعية لم تكن في بدايتها تركز على النشاط.

في العام ٢٠٠٢, ومع التوصل إلى أن منظمات حقوق الإنسان لا تدافع عن حقوق مجتمع الميم, قرر أعضاء Club Free تشكيل منظمة قائمة على النشاط, وكانت تلك المنظمة هي (حِلم), أول منظمة لحقوق مجتمع الميم في دولة ناطقة بالعربية أُنشئت بهدف تحدي المادة ٥٣٤.

سعت جمعية حلم للتسجيل الرسمي في العام ٢٠٠٤, لكن وزارة الداخلية لم توافق بعد على طلب حلم أو ترفضه حتى كتابة هذا التقرير.

توسع عمل حلم بعد العام ٢٠٠٥, مع تخفيف القيود على الحريات الشخصية بعد انتهاء الاحتلال السوري للبنان. خلال حرب العام ٢٠٠٦ مع إسرائيل, فتح حِلم فضاءه للمجتمع الأوسع وحظى باحترام من منظمات المجتمع المدني الأخرى.

١٣٤ مقابلة AFEg OutRight عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٨

١٣٥ المرجع السابق

١٣٦ مقابلة AFEg OutRight عبر سكايب مع شربل مديع [موزاييك], بيروت, ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧

١٣٧ مقابلة AFEg OutRight مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم والموقع], ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٨

١٣٨ نور نصر وطارق زيدان , «ما داموا بعيدون» - استكشاف المواقف اللبنانية تجاه الجنسانية والهوية الجنسانية », AFE , ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ http://afemena.org/wp-content/uploads/12/2015/Report-high-resolution.pdf

١٣٩ المرجع السابق

أكد طارق زيدان، وهو ناشط في مؤسسة حلم، أن هناك حاجة إلى أرشفة السنوات الأولى من النشاط، بما في ذلك العلاقة بين مقاومة الصراع ونشاط مجتمع الميم:

«إذا نظرت إلى الوراء، لم يبدأ نشاط مجتمع الميم في العام ٢٠٠٤ بإنشاء مؤسسة حلم، حيث كان التنظيم الكويري مستمراً لسنوات قبل ذلك. كانت المرة الأولى التي ظهر فيها علم قوس قزح في العالم العربي في بيروت عام ٢٠٠٣، خلال الاحتجاجات الشعبية ضد حرب العراق. لكن هناك حالات لتنظيم ومقاومة مجتمع الميم تعود إلى زمن الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت في العام ١٩٧٥، فتاريخنا طويل وغني ولكن للأسف لم يتم البحث عنه وبالتالي حجبه[١٤٠].»

منذ نشأتها، دأبت حلم على العمل على إلغاء تجريم العلاقات المثلية. تبقى المنظمة قائمة على العضوية وتُشَغِل مركزاً مجتمعياً وتوفر خدمات رئيسية لأعضاء مجتمع الميم [راجع القسم ٣ (e).

تقديراً للحاجة إلى مساحة مخصصة للنساء داخل مجتمع الميم , تأسست «ميم»، وهي منظمة نسوية كويرية غير رسمية، في العام ٢٠٠٧.

عملت ميم في مكان آمن وقدمت خدمات للنساء من مجتمع الميم، بما في ذلك الدعم القانوني والطبي والنفسي. وتشمل النجاحات الرئيسية التي حققتها ميم نشر مجموعة «بريد مستعجل»، وهي مجموعة من القصص التي توثق تجارب نساء مجتمع الميم في لبنان، ومجلة بخصوص الشهرية.

توقفت ميم عن العمل في العام ٢٠١٤؛ ومع ذلك، تفرّع الأعضاء السابقون لاحقاً لإنشاء مساحات ومبادرات جديدة [انظر القسم ٣ (د).

من الناحية التاريخية، قام النشطاء اللبنانيون من مجتمع الميم بالعمل والتحرك كردة فعل لعمليات القمع الرئيسية التي تقوم بها الشرطة. وتشمل هذه غارة العام ٢٠١٢ على سينما بلازا، حيث تم احتجاز ٣٦ رجلاً وخضعوا للفحوصات الشرجية القسرية[١٤١] وغارة حمام الأغا في العام ٢٠١٤، وهو حمام في بيروت حيث تم اعتقال ٢٨ رجلاً[١٤٢] , من خلال حملات تم رفع الوعي حول تطبيق القانون لاستهداف مجتمع الميم واستخدام الفحوصات الشرجية القسريه.

وهو ما أدى إلى أن وزير العدل قد دعا المدعي العام في العام ٢٠١٢ إلى إصدار توجيه بانهاء هذه الاختبارات كلياً[١٤٣] [انظر القسم ٣ (أ).

واليوم، بالإضافة إلى منظمة حلم، هناك العديد من المنظمات اللبنانية التي تقدم خدمات ومناصرة لأفراد مجتمع الميم. لدى المنظمات تخصصات ومجالات تركيز متنوعة بما في ذلك التمثيل القانوني والصحة الجنسية والإنجابية وخدمات للمجموعات المهمشة بما في ذلك لاجئي مجتمع الميم. ومن الأمثلة على المنظمات الجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية (LebMASH)، والمفكرة القانونية، ومركز الصحة الجنسية مرسى، وموزاييك.

وتقوم العديد من هذه المنظمات حالياً بالعمل على تشكيل ائتلاف لحقوق مجتمع الميم، رسمياً بعد سنوات من العمل معاً بشكل غير رسمي [انظر القسم ٤ (ج). وتجدر الإشارة إلى أن غالبية المنظمات تمكنت من الحصول على التسجيل لدى وزارة الداخلية، باستثناء مؤسسة حلم[١٤٤] .

استضافت «حلم» بنجاح حدث شبه عام لاحتفالية اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية، لأفراد وحلفاء مجتمع الميم منذ العام ٢٠٠٥. في العام ٢٠١٧، تم عقد مؤتمر فخر مجتمع الميم في بيروت لأول مرة، والذي تزامن مع احتفالية مناهضة لرهاب المثلية، وشمل مجموعة من الأحداث بما في ذلك المؤتمرات وورش العمل وفعاليات لحكاية القصص، والحفلات.

في العام ٢٠١٧، على الرغم من المعارضة والتهديدات من قبل مجموعات من بينها رابطة علماء المسلمين، لم تتأثر أحداث فخر بيروت إلى حد كبير[١٤٥] .

ومع ذلك، في تلك السنة وللمرة الأولى اضطرت منظمة «حلم» والمنظمات غير الحكومية المشاركة في تنظيمها، بما في ذلك «الأجندة القانونية»، «مرسى»و «موزاييك» و»ليبماش»، إلى نقل الحدث إلى مكان آمن، ولم يكن مفتوحًا للجمهور، وقد تم بث البيانات والمحادثات التي تم إعدادها لذلك اليوم مباشرة من مكان آمن[١٤٦] .

في العام ٢٠١٨، تم احتجاز المنظم المشارك في احتفالية فخر بيروت، هادي داميان، خلال أحد فعاليات الفخر، وتم الافراج عنه بشرط أن يلغي جميع الفعاليات أو يواجه المحاكمة بسبب «الترويج للفجور ومخالفة الأخلاق[١٤٧]».

---

١٤٠ مقابلة OutRight و AFE عبر واتس آب مع طارق زيدان، ٢٨ مارس/آذار ٢٠١٨

١٤١ داميان كايف: «صورة التسامح مرتجفة في دور السينما القديمة»، نيويورك تايمز، ٢٧ أغسطس/آب ٢٠١٢ متاح هنا https://www.nytimes.com/2012/08/28/world/middleeast/old-beirut-cinemas-recall-more-tolerant-days.html

١٤٢ غيدا فرنجية، «غارة حمام الأغا: المحاكمة الجماعية في انتهاك الحقوق الفردية»، المفكرة القانونية، ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، متاح هنا: http://legal-agenda.com/en/article.php?id=3029

١٤٣ هيومن رايتس ووتش، «الكرامة المتضائلة: الفحوصات الشرجية القسرية خلال التحقيق مع المثليين»، ١٢ يوليو/ تموز ٢٠١٦، متاح هنا: https://www.hrw.org/report/2016/07/12/dignity-debased/forced-anal-examinations-homosexuality

١٤٤ مقابلة OutRight وAFE عبر واتس آب مع طارق زيدان، ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٨

١٤٥ مقابلة OutRight وAFE عبر الايميل مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ١٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٨

١٤٦ المرجع السابق

١٤٧ «الكفاح من أجل الحرية مستمر» , المؤسسة العربية للحريات والمساواة ١٨ مايو/أيار ٢٠١٨ http://afemena.org/16/05/2018/afe-press-release-the-fight-for-freedoms-persists/

ورغم أن العديد من الفعاليات التي كان من المخطط لها تم إلغاؤها، إلى أنه هناك فعاليات أخرى تمت[١٤٨]. وقد قيل إن إلغاء فعاليات الفخر لم يؤثر على العمل الأوسع نطاقاً لمنظمات مجتمع الميم في لبنان، والذي يمتد إلى ما بعد الأسبوع[١٤٩]، حيث استطاعت حلم والمجموعات المشاركة أن تقوم بتنظيم احتفالية مناهضة رهاب المثلية، بنجاح في ٢٠١٨[١٥٠].

٣- مجالات التقدم الرئيسية:

(أ) الفحوصات الشرجية القسرية

كثيرا ما استخدمت الفحوصات الشرجية القسرية كدليل في إجراءات المادة ٥٣٤. ومع ذلك، اعتبارا من اليوم، فإن استخدام هذه الممارسة نادرة على نحو متزايد[١٥١]. يمكن أن يُعزى هذا التحول بشكل كبير إلى الدفاع المستمر من المجتمع المدني التي بدأت بحملة في العام ٢٠١٢ المعروفة باسم «فحوصات العار».

اكتسبت الحملة زخماً بعد غارة شنتها قوات الأمن على سينما بلازا حيث احتجزت ٣٦ رجلاً وخضعوا للفحوصات الشرجية القسرية.

شرح جوزيف عون، مدير مركز المجتمع في جمعية حلم، أهمية الحملة:

«قبل هذه الحملة، لم يكن يعرف الجمهور مدى تطبيق الفحوصات. بعد غارة سينما بلازا، صدم الجمهور. استهدفنا في حملاتنا الشرطة ووسائل الإعلام والجمعيات الطبية. حتى أن محطة التلفزيون اللبنانية افتتحت الأخبار بعنوان «جمهورية العار[١٥٢]».»

أدى الدعم من وسائل الإعلام والجمهور والمبادرات، بما في ذلك الاعتصامات خارج وزارة العدل ونقابة أطباء لبنان، إلى البيانات المذكورة أعلاه التي أصدرتها كل من نقابة الأطباء ووزير العدل التي تدعو إلى إنهاء الممارسة في العام ٢٠١٥.

(ب) النضال والصحة

LebMASH

كوميكس من خرابيش نسوية - رسومات نسوية

أوضح عمر فتال، المؤسس المشارك للجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية (LebMASH)، والتي تركز على وجه التحديد على أفراد مجتمع الميم والمجتمعات المهمشة الأخرى، أهمية مهنيي الرعاية الصحية الذين يشاركون في مناصرة حقوق مجتمع الميم:

«هناك اعتقاد شائع بأن هناك علاقة بين مجتمع الميم والحالات الطبية، بما في ذلك الأمراض العقلية. على سبيل المثال، عندما تعلن عن هويتك الجنسية، فإن رد الفعل الأولي لدى الناس هو «رؤية طبيب نفسي». نحن نعتقد أن هذه الآراء هي العائق الرئيسي أمام تحقيق حقوق مجتمع الميم في لبنان، ومن هو أفضل في فضح هذه المفاهيم الخاطئة أكثر من أخصائيي الرعاية الصحية. نحن قادرون على التحدث بنفس اللغة لنقل الرسائل إلى الأطباء والممرضات[١٥٣]».»

وبالمثل، وصف فتال كيف يمكن أن يكون إطار النقاش حول الصحة أكثر إقناعاً مقارنةً بتلك المتعلقة بحقوق الإنسان:

«عندما تسأل أفراد العائلة ما إذا كانوا يريدون أن يتزوج ابنهم رجلاً، فمن المحتمل أن يقولوا لا. ومع ذلك، إذا سألتهم عما إذا كانوا يريدون أن يذهب ابنهم إلى غرفة الطوارئ أو يتعرض لسوء المعاملة أو الانتحار بسبب الضغط، فسيقولون لا[١٥٤]».»

في العام ٢٠١٣، عملت LebMASH مع الجمعية اللبنانية للطب النفسي (LPA) وجمعية اللبنانية للأطباء النفسيين (LPS) لإصدار بيانات تفيد بأن المثلية ليست مرضًا عقليًا وأن المحاولات المضللة لتغيير التوجه الجنسي غير مجدية وربما ضارة[١٥٥] . في العام ٢٠١٥، أصدر LPS بيان، يطالب بإلغاء المادة ٥٣٤.

---

١٤٨ ٣٠ فعالية لمناهضة رهاب المثلية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، المؤسسة العربية للحرية والمساواة ٢٠ مايو/أيار ٢٠١٨
http://afemena.org/-29/20/05/2018idahotb-2018-activities-from-the-mena-region /

١٤٩ نيكو لانغ , «ستستمر فعاليات مجتمع الميم في لبنان حتى بعد إلغاء أسبوع فخر بيروت»، مجلة أنتو، ١٧ مايو ٢٠١٨ متاح عبر:
https://intomore.com/impact/lgbtq-events-will-go-on-in-lebanon-even-after-cancellation-of-beirut-pride-week/c9c0507f987a4f9d

١٥٠ مقابلة OutRight وAFEg عبر الايميل مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ١٧ يونيو/حزيران ٢٠١٨

١٥١ مقابلة OutRight وAFEg عبر واتس آب مع طارق زيدان، ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٨

١٥٢ مقابلة OutRight و AFE مع جوزيف عون [حلم]، ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، الرابط لنشرة الأخبار
https://www.youtube.com/watch?v=iOqMhTfutjY&t=114s

١٥٣ مقابلة OutRight و AFE عبر التليفون مع عمر فتال ١٠ مارس/آذار ٢٠١٨

١٥٤ المرجع السابق

١٥٥ بيان الجمعية اللبنانية للأطباء النفسيين، يوليو/تموز ٢٠١٣، متاح على: https://www.lebmash.org/statement-lebanese-psychiatric-society/.
إيمان الشناوي، «هل أصبح اللبنانيون أكثر تسامحًا مع المثلية الجنسية؟»، قناة العربية، ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١٣ , متوفر على: https://english.alarabiya.net/en/perspective/2013/07/20/Are-the-Lebanese-becoming-more-tolerant-to-homosexuality-.html

وصرح عمر حرفوش, الرئيس الحالي لـ LebASH, أن قدرة المنظمة على تقديم الحجج الطبية والبحوث لكل من LPA و LPS سهلت خروج هذه البيانات[١٥٦] .

أوضح عمر فتال أهمية التصريحات. «إنه قاعدتنا المحلية» وقال. «في السابق كان علينا أن نستشهد بموقف الجمعيات الأمريكية للطب النفسي وعلم النفس. ومع ذلك, فإن البيانات الآن باللغة العربية ولم يعد من السهل على الناس اتهامنا بأن الحجة التي نستخدمها مستوردة من الغرب[١٥٧]».

بعد إطلاقها, اعتمدت LebMASH على النجاحات الأولية من خلال تنظيم حملة فيديو (شو السبب؟) في العام ٢٠١٦ لتبديد الأساطير الطبية المحيطة بالمثلية الجنسية[١٥٨].

كما أطلقت المنظمة أسبوعاً وطنياً لصحة مجتمع الميم في لبنان, وهو الأول من نوعه في المنطقة, والذي يتضمن مؤتمراً طبياً وورش عمل للطلاب. وأوضح حرفوش أن هذه المبادرة مهمة لأنها تشجع العمل الأكاديمي على مجتمع الميم, والذي يمكن أن يغذي النضال[١٥٩] . علاوة على ذلك, من خلال التفاعل مع الطلاب, يمكننا تعزيز الرعاية الصحية الصديقة لمجتمع الميم في مرحلة مبكرة.

مرسى

منذ العام ٢٠١١, تقدم «مرسى», مركز الصحة الجنسية في بيروت, الرعاية الصحية السرية دون وصمة عار أو تمييز, لكافة الأشخاص بما في ذلك مجتمع

حملة ليبماش عبر الفيديو ٢٠١٦ "شو الشباب"

١٥٦ مقابلة AFEg OutRight عبر واتس آب مع عمر حرفوش [ليبماش], ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

١٥٧ مقابلة AFEg OutRight عبر التليفون مع عمر فتال ١٠ مارس/آذار ٢٠١٨

١٥٨ ليبماش شو السبب؟ ١١ يناير/كانون الثاني, متاح هنا https://www.youtube.com/watch?v=O_WKO34EoVE

١٥٩ مقابلة AFEg OutRight عبر واتس آب مع عمر حرفوش [ليبماش], ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

الميم. بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية, تقوم مرسى بتسهيل تعليم الصحة الجنسية الشامل في الجامعات بهدف الوصول إلى الممارسين الطبيين في المستقبل.

وقد أوضحت سارة أبو زكي , منسقة المشاريع لمبادرة مرسى, الفكرة الأساسية لهذا المشروع. وقالت أبو زكي:

«لقد أجرينا تحليلاً ظاهريًا ووجدنا أنه حتى الجامعات لديها فجوات راسخة في التثقيف الصحي الجنسي». «على سبيل المثال, لم تفوض أي جامعة جزءًا من دوراتها الدراسية للتركيز على صحة العابرين/العابرات جنسياً[١٦٠]».

وردا على ذلك, قامت مرسى بتصميم دورة للصحة الجنسية يمكن تبنيها ككل أو في أجزاء حسب الجامعات. ويشكل الاتصال وتحديدا كيفية التعامل مع مجتمع الميم جانباً رئيسياً من الدورة. بدأت العديد من الجامعات الخاصة بالفعل في تنفيذ الدورة.

أطلقت مرسي أيضًا العديد من حملات الفيديو الناجحة المتعلقة بالصحة الجنسية والمفاهيم الخاطئة, بما في ذلك صحة المرأة وجنسانيتها وصحة العابرات والعابرين جنسيا. وقد عبرت ناشطة مستقلة عن تقديرها على وجه التحديد لحقيقة أن مرسي قامت بتخصيص مقاطع فيديو مخصصة للجمهور النسائي, بما في ذلك مواضيع لم يتم مناقشتها بشكل علني مثل الدورة الشهرية[١٦١].

أوضحت ديانا أبو عباس, المدير التنفيذي لمرسى, أن الإستراتيجية التي جاءت وراء الفيديو حول صحة العابرين والعابرات جنسياً[١٦٢]:

«ليس من السهل شرح مفهوم العبور إلى الجمهور الذي لا يتحدث عن الجنسانية والجندر, لذا فقررنا استخدام الرسوم المتحركة لأنها تبدو أكثر قبولاً. كما استخدمنا التعليق الصوتي – نفس الصوت المستخدم في المطار أو عندما تذهب إلى البنك – وهو الصوت الأكثر شهرة في لبنان. كانت هذه تفاصيل صغيرة, لكنها مدخلات رائعة من شركة الإنتاج[١٦٣] التي تعاملنا معها».

وصرحت أبو عباس بأن الاستجابة الجمهور العام للحملات بالإضافة إلى حملات الفيديو الأخرى كانت إيجابية بشكل كبير[١٦٤] .

١٦٠ مقابلة AFEg OutRight مع سارة ابو زكي, مرسى ١٠ أبريل/نيسان ٢٠١٧

١٦١ مقابلة AFEg OutRight عبر الايميل مع ناشط مجتمع الميم (تم حجب اسمه), ١٧ يونيو/حزيران ٢٠١٨

١٦٢ مرسى للصحة الجنسية, العابرون/العابرات جنسيا يقابلون العالم ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٦, متاح عبر: https://www.youtube.com/watch?v=iETepapE0og

١٦٣ مقابلة AFEg OutRight مع ديانا ابو عباس, مرسى ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

١٦٤ المرجع السابق

(ج) التقدم القانوني

منذ العام ٢٠٠٩, صدرت أربعة أحكام تقدمية من المحاكم الدنيا اللبنانية التي برّأت المُدعى عليهم بموجب المادة ٥٣٤. وبالإضافة إلى ذلك ففي العام ٢٠١٨, أيدت محكمة الاستئناف الجنائي في جبل لبنان واحدة من البراءات, والتي يعتقد المحامون أنها قد تؤثر على القرارات اللاحقة.

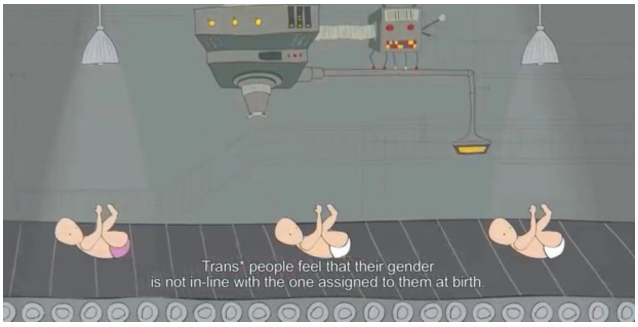

حملة مرسى عبر الفيديو "العابرون يقابلون العالم"

جاء التقدم في المحاكم في سياق الحملات المستمرة من المحامين ومنظمات مجتمع الميم, بما في ذلك إنشاء دفاع نموذجي من قبل المفكرة القانونية الذي يوثق الحجج القانونية في القضايا بموجب المادة ٥٣٤ وتواصل المجتمع المدني مع القضاء.

توثيق الأحكام الرئيسية وآثارها كما يلي:

ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩: قرار محكمة البترون

رفض القاضي منير سليمان تطبيق المادة ٥٣٤ على رجلين, وقال إن العلاقات الجنسية المثلية لا يمكن اعتبارها «غير طبيعية « خاصة في ضوء التغيير الاجتماعي. وقد جادل في حكمه بأن «مفهوم» غير طبيعي[١٦٥] «يرتبط بعقلية المجتمع وعاداته وقبوله لأنماط طبيعية جديدة لا يعرفها أو غير مقبولة بعد[١٦٦]».

اقترحت مخلوف, المحامية التي تعمل مع «المفكرة القانونية», أن القاضي اتخذ نهجًا فلسفيًا تجاه مسألة ما يمكن اعتباره «غير طبيعي[١٦٧]» . ونرى ذلك جليا في صياغة الحكم:

> «في حين أن الإنسان جزء من الطبيعة وأحد عناصرها, لا يمكن القول بأن أي ممارسة أو سلوك له هو ضد الطبيعة, لذلك فإن العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي ليست «غير طبيعية», وبالتالي لا ينبغي أن تخضع لعقوبة قانونية[١٦٨] .»

يناير/كانون الثاني ٢٠١٤: قرار محكمة الجديدة:

في حالة امرأة عابرة جنسياً تم اتهامها بالانخراط في «علاقات من نفس الجنس» مع رجل, شكك القاضي ناجي الدحداح أيضًا في القدرة على تحديد ما هو «غير طبيعي». وأشار مخلوف إلى وجود علاقة واضحة بين هذا الحكم وقرار البترون[١٦٩]. ومع ذلك, فقد ذهب القرار إلى أبعد من ذلك من خلال الاعتراف بالهوية الجندرية للمدعى عليها.

وقال القاضي: «لا يتم تحديد الهوية الجندرية فقط من خلال الأوراق القانونية, ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار[١٧٠] تطور الشخص وتصوره عن جسده\ها. «

مايو/أيار ٢٠١٦: قرار محكمة المتن

رفض القاضي هشام قنطار تطبيق المادة ٥٣٤ على مواطن سوري ذكر عند الولادة كان يقف على جانب الطريق مرتدياً ما وصف بملابس «أنثوية»[١٧١] . وتركز القرار مرة أخرى حول تعريف «الطبيعة», غير أن موقف القاضي شمل أيضا الإشارة إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة, التي تنص على أن المثلية ليست مرضا[١٧٢] .

يناير/كانون الثاني ٢٠١٧: قرار محكمة المتن

أثناء تفسير المادة ٥٣٤ , قال القاضي ربيع معلوف: «يحق للمثليين جنسياً أن يقيموا علاقات إنسانية وحميمية مع من يريدون, دون أي تدخل أو تمييز فيما يتعلق بميولهم الجنسية, كما هو الحال مع غيرهم[١٧٣]». واستندل بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات, التي تتعلق بحرية التعبير لدعم موقفه, قائلاً: «إن الفعل المرتكب لا يعتبر جريمة إذا تم ممارسته كحق دون تجاوز حدوده[١٧٤]».

---

١٦٥ إيمار أربولا, فانسيسكا بيرتولوتي-بياليي, جيوجري كاستيرا, وساندرا تيرديمان « تجربة قانونية حول قوانين «ضد الطبيعة», مجلة «ضد الطبيعة» متاح عبر: http://www.council.art/inquiries/29/the-against-nature-journal/403/a-legal-experiment-on-contra-naturam-laws

١٦٦ مقابلة OutRight وAFE مع يمنى مخلوف, المفكرة القانونية, بيروت ٤ أكتوبر ٢٠١٧

١٦٧ جورج قزي: «لا يزال مجتمع الميم اللبناني يعاني من الانتهاكات» هنرتش بول ستيفتونغ – معهد غوندا وارنر, ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤, متاح هنا: https://www.gwi-boell.de/en/26/09/2014/lebanons-lgbt-community-still-suffering-abuses

١٦٨ المرجع السابق

١٦٩ مقابلة OutRight و AFE مع يمنى مخلوف, المفكرة القانونية ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

١٧٠ https://www.gwi-boell.de/en/26/09/2014/lebanons-lgbt-community-still-suffering-abuses

١٧١ يمنى مخلوف, «سقوط المادة ٥٣٤ اللبنانية: المثلية الجنسية لم يعد «خلافا للطبيعة» المفكرة القانونية, ١١ يوليو/حزيران ٢٠١٦ , وهو متاح في: http://legal-agenda.com/en/article.id=3149#.php

١٧٢ مقابلة OutRight وAFE مع يمنى مخلوف, الاجندة اللبنانية ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

١٧٣ غريم ريد, «لبنان يقترب من إلغاء تجريم السلوك المثلي» , هيومن رايتس ووتش, ٢ فبراير/ شباط ٢٠١٧, متاح على: https://www.hrw.org/news/02/02/2017/lebanon-edges-closer-decriminalizing-same-sex-conduct

١٧٤ سوزانا والدن, «أحكام القضاة» خطوة رئيسية إلى الأمام «لحركة الحقوق الجنسية» ديلي ستار (لبنان), ٣١ يناير/كانون الثاني) ٢٠١٧ , متاح في https://www.pressreader.com/lebanon/the-daily-star-lebanon/20170131/281560880518492

شرحت مخلوف أهمية القضية:

«كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها صياغة [قرار يتعلق بالمادة ٥٣٤] من حيث الحريات. كان القاضي شمولياً في منهجه – حيث أشار إلى الحق في الخصوصية وأن القانون اللبناني والمعايير الطبية الدولية تنص على أن المثلية ليست مرضا، وهو ما يتفق مع اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية[١٧٥].»

ويشير مخلوف إلى أن هذا القرار أثار جدلاً عاماً كبيراً حول المادة ٥٣٤ في ضوء التغطية الإعلامية، وتمت مناقشته حتى بين البرلمانيين اللبنانيين[١٧٦].

يوليو/تموز ٢٠١٨: قرار محكمة استئناف جبل لبنان

وقد استأنفت النيابة العامة اللبنانية حكم القاضي معلوف في قضية البراءة في العام ٢٠١٧، وتم النظر فيها أمام محكمة استئناف جبل لبنان.

جادل محامون من «المفكرة القانونية» بأن النيابة لا تملك أي أساس لاستئناف القرار لأن القانون لا يجرم الهويات و/أو التوجهات، ولكن الأفعال المحددة[١٧٧] . وأشار المحامون كذلك إلى أن المثلية الجنسية لا تتعارض مع الطبيعة، معتمدة على الاتفاقيات الطبية الدولية، والتصريحات من جمعيات نفسانية ونفسية لبنانية، وأحكام المحاكم السابقة[١٧٨] . كما شددوا على دور القضاة في تفسير المادة ٥٣٤، في ضوء حقيقة أن صياغة القانون لا تجرّم المثلية الجنسية، وليس هناك ما يشير إلى «الأعمال التحضيرية» التي يعتزمها المشرعون لتجريم المثلية الجنسية[١٧٩] .

وأيدت هيئة قضائية مؤلفة من ثلاثة قضاة تبرئة المتن، مشيرة إلى أنه لا يمكن اعتبار العلاقات المثلية بالتراضي «غير طبيعية»، إلا إذا انتهكت الأخلاق والآداب، على سبيل المثال، «عندما ينظر إليها الآخرون أو يسمعها الآخرون، أو لو تمت في مكان عام، أو مع شخص يجب حمايته مثل القاصر[١٨٠].

إن هذا القرار مهم لأنه قرار محكمة الاستئناف الأول من نوعه ومن المحتمل أن يكون له تأثير على قرارات المرحلة الابتدائية المستقبلية.

شرحت مخلوف من المفكرة القانونية الآثار المترتبة على القرار:

«هذا القرار مهم لأن محكمة الاستئناف شددت على أن نية المشرع لا تهدف إلى تجريم التوجه الجنسي وأن القانون يجب أن يفسر وفقاً لروحه ويأخذ في الاعتبار تطور المجتمع ومعايير العدالة الاجتماعية. كما يبين أنه لا توجد فجوة بين الأجيال بين القضاة الذين يتعاملون مع هذه المسألة حيث أن محكمة الاستئناف انضمت إلى محاكم أدنى في طريقة تفسير المادة ٥٣٤ [١٨١].»

(د) التقدم المُحرز لصالح النساء من مجتمع الميم:

أساس التقدم الذي حققته نساء مجتمع الميم كان إلى حد كبير من خلال عمل ميم، المنظمة النسوية الكويرية الغير رسمية التي عملت من ٢٠٠٧-٢٠١٤.

كما ذكرت عضوة سابقة في ميم:

لقد تمكنا من بناء مجتمع قائم على النسوية الكويرية، على الرغم من خلافاتنا. فقبل ميم، كانت المنظمات التقليدية المعنية بحقوق المرأة في المقام الأول هي من تقوم بالدور، والتي لم تكن تشمل دائماً الكويرات والعابرات جنسياً. ثم قمنا برفع سقف التوقعات، والآن لا يتم قبول أي خطابات تشتمل على رسائل رهاب المثلية أو رهاب العبور الجنسي، من بين المنظمات غير الحكومية المعنية[١٨٢] بحقوق المرأة.

وكدليل على وجود مساحة أكثر شمولاً، خلال مسيرة يوم المرأة العالمي في بيروت في مارس/آذار ٢٠١٨، سار أعضاء في منظمات حقوق النساء جنبا إلى جنب مع ناشطات من مجتمع الميم[١٨٣].

يستمر إرث ميم من خلال نشر بريد مستعجل، وهي مجموعة من القصص التي توثق تجارب نساء مجتمع الميم في لبنان.

عضوة سابقة في ميم تبين أهمية المجموعة:

«كان هذا هو الكتاب الأول من نوعه الذي يقدم قصصاً تستند إلى التجربة المعيشية للنساء الكويرات في لبنان. تلقينا العديد من الطلبات من جميع أنحاء العالم، وقد أقيمت قراءات من الكتاب. وقد أدرجت حتى في المناهج الدراسية في الجامعات، بدءا من الولايات المتحدة[١٨٤].»

١٧٥ مقابلة OutRight وAFE مع يمنى مخلوف، المفكرة القانونية ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

١٧٦ المرجع السابق

١٧٧ المرجع السابق

١٧٨ المرجع السابق

١٧٩ المرجع السابق

١٨٠ «هيومان رايتس ووتش: العلاقات الجنسية المثلية ليست ضد القانون» ١٩ يوليو/حزيران ٢٠١٨، متاح عبر: https://www.hrw.org/news/2018/07/19/-lebanon-same-sex-relations-not-illegal

١٨١ مقابلة OutRight وAFE مع يمنى مخلوف، المفكرة القانونية ٤-١٠-٢٠١٧

١٨٢ مقابلة OutRight و AFE عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٨

١٨٣ مقابلة عبر الواتساب بين OutRight و AFE مع غنوة سمحات، حلم ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٧

١٨٤ مقابلةعبر السكايب OutRight و AFE عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٨

ساعدت ميم أيضا في تطوير مهارات الناشطات الحاليين من مجتمع الميم، مما أدى إلى خلق مساحات ومبادرات جديدة: «اليوم عندما أنظر إلى الوراء، جعلتني ميم الكاتبة والناشطة التي هي أنا. أستطيع أن أقول أن هذا هو الحال بالنسبة للعديد من الناشطات – لقد قمنا بتمكين بعضنا البعض وبناء مجتمع، وتم تأسيس العديد من المساحات الحالية لنساء مجتمع الميم من قبل أعضاء سابقين في ميم[١٨٥]».

صورة من مسيرة النساء في ٢٠١٨ بيروت - لبنان

منذ إغلاق ميم في عام ٢٠١٤، أنشأ الأعضاء السابقون مساحات ومبادرات تمثل أصواتًا نسوية كويرية في الشعر ومنصات إلكترونية، منها منصات للمعرفة والفنون.

في حالة مجتمع العابرات جنسياً، لاحظت غنوة سمحات أن حلم قد سعت إلى توفير مساحة منفصلة:

«يجب أن يكون هناك عمل مواز [للمجتمع العابر]. لدينا لجنة للعبور الجنسي في حلم، عُمرها سنة ونصف، أطلقوا حملتهم الأولى في نوفمبر/كانون الأول ٢٠١٧ وشاركوا في مسيرة النساء [في مارس/آذار ٢٠١٨[١٨٦]] .

(هـ) المساحات الآمنة

منذ تأسيسها، قامت حلم بتشغيل مركز مجتمعي، مما يسمح لها بالحفاظ على ما وصفه منسق المركز جوزيف عون بأنه «روح أصيلة[١٨٧]». يقدم المركز مساحة فريدة في بيروت، والتي أكد عون أنها تجمع مجتمع الميم من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة، ويساعد على تحدي الانقسامات داخل المجتمع[١٨٨]، كما يقدم المركز الدعم للفئات المهمشة بما في ذلك لاجئي مجتمع الميم و العابرات جنسياً.

شرح عون الحاجة إلى مثل هذا الفضاء، وقال:

«كثير من الناس ينامون في الشوارع. يمكنهم القيام بغسل ملابسهم هنا والاستحمام هنا مرة في الأسبوع. نقوم أيضًا بغداء مفتوح، ونحاول الحفاظ على كرامة الأشخاص المعرضين للخطر[١٨٩] .»

جانب أساسي من عمل المركز هو لجنته التطوعية، حيث ينظم المتطوعون فعاليات وأنشطة تتراوح من عروض الأفلام إلى العلاج الفني كما يساعدون الأعضاء على الوصول إلى التوظيف والخدمات، بما في ذلك المنظمات الحقوقية. ويبين عون، أن العمليات التي يشارك فيها المتطوعون في المقام الأول تسمح للأعضاء من السكان المهمشين بأن يشعروا بأنهم يتمتعون بالقوة ويأخذون على عاتقهم مسؤولية المبادرات[١٩٠].

تنظم موزاييك مجموعة من الأنشطة المجتمعية لأفراد مجتمع الميم، بما في ذلك التدريب على اللغة والعلاج بالفن. شرح شربل ميدع، مدير موزاييك، كيف تساعد الأنشطة على كسر الانقسامات بين فئات مجتمع الميم المختلفة:

«لقد كان لدينا أنشطة تضع مجتمع الميم من اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين والعراقيين في نفس الغرفة، بما في ذلك برنامج للنساء العابرات، يحتوي على العلاج الفني والدراما كطرق تمكننا من خلق حوار[١٩١].»

١٨٥ مقابلة OutRight وAFE عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٨

١٨٦ مقابلة OutRight و AFE مع غنوة سمحات، حلم ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٧

١٨٧ مقابلة OutRight وAFE مع جوزيف عون، حلم ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

١٨٨ المرجع السابق

١٨٩ المرجع السابق

١٩٠ المرجع السابق

١٩١ مقابلة OutRight وAFE مع شربل ميدع، ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

٤. التحديات والفرص المستمرة

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه نشطاء مجتمع الميم في لبنان، فقد حدد النشطاء التحديات المستمرة التي ستشكل أولوياتهم المستقبلية في:

(أ) الاعتقالات بموجب المادة ٥٣٤ والقوانين المرتبطة بها

حدثت زيادة تدريجية في عدد الاعتقالات الموثقة بموجب المادة ٥٣٤ منذ ٢٠١٢- ٢٠١٦[١٩٢]. ويمكن عزو الزيادة جزئيا على الأقل إلى شبكات المجتمع القوية وتطور التوثيق. إن اللاجئين وأعضاء مجتمع الميم من الرجال والنساء من الفئات الاجتماعية والاقتصادية القليلة الحظ الأكثرعرضة بشكل خاص للاعتقال. يشير النشطاء إلى أن الاعتقالات تنبع من التحيز المنهجي، وأن قوات الأمن على دراية بضعف توثيق الحالات المتعلقة بالمجموعات المهمشة , وبالتالي لن تخضع للمساءلة[١٩٣] .
كانت هناك تقارير في السنوات الأخيرة تشير إلى حالات سوء المعاملة الجسدية والنفسية والتعذيب أثناء الاحتجاز[١٩٤]. وشدد النشطاء على الحاجة إلى مواصلة التوثيق وممارسة الضغط على قوات الأمن.

(ب) التعاون مع الأحزاب والمرشحين السياسيين

شهدت الانتخابات العامة اللبنانية العام ٢٠١٨ أول مشاركة واسعة النطاق من قبل نشطاء مجتمع الميم مع الأحزاب والمرشحين السياسيين، حيث قامت المنظمات بما في ذلك AFE بالتواصل مع المرشحين واستجوبتهم بشأن مواقفهم بشأن المادة ٥٣٤ وحقوق مجتمع الميم. وقد وثقت AFE مواقف من ١٥٠-١٨٠ مرشحا، في إشارة إلى التأثير المتنامي لمجتمع الميم، أعربت العديد من الأحزاب السياسية عن موقف مؤيد لحقوق مجتمع الميم في الانتخابات، بما في ذلك الأحزاب السياسية المسيحية التقليدية، التي ينظر إليها النشطاء على أنها جناح يميني[١٩٥] .

بالإضافة إلى الأهداف طويلة الأجل المتمثلة في إلغاء التجريم وتطوير تفسير القوانين المتعلقة بالأخلاق العامة والعمل الجنسي، فإن المشاركة مع الأحزاب السياسية له القدرة على التأثير في الإجراءات القانونية ضد مجتمع الميم على المدى القصير.

غنوة سمحات من حلم شرحت العلاقة: «يتم اختيار أعضاء النيابة العامة [التي تبدأ الإجراءات القانونية] من قبل الأحزاب السياسية الرئيسية، لذلك فنأمل أن تسمح لنا المشاركة مع الأحزاب السياسية بالعمل مباشرة مع المدعين العامين[١٩٦] .

(ج) إنشاء ائتلاف عمل متعدد الجوانب لمجتمع الميم:

منظمات مجتمع الميم في صدد تشكيل ائتلاف بعد سنوات من العمل معا بشكل غير رسمي.

طارق زيدان، ناشط في حلم، شرح الآلية التي يعملون عليها من أجل الائتلاف وأهميته: «لقد كانت عملية عضوية، والنقاش امتد لسنوات. تقوم كل منظمة بعمل منفصل، لكن الفكرة هي جعل الأمور أكثر كفاءة واعلاء قيمة أصواتنا، خاصة عند التعامل مع التهديدات الخارجية[١٩٧]».
وأشار إلى أنه في ضوء عدم وجود عضويات ناشطة بمنظمات غير حكومية لمجتمع الميم، باستثناء حِلِم فإن الائتلاف سيوفر لتلك المنظمات شرعية أكبر وبالتالي تأثير أكبر[١٩٨].

وصفت غنوة سمحات من حلم كيف يمكن للائتلاف تقديم فرص لبناء شراكات جديدة وتطبيق نهج متميز للمناصرة.

وقالت: «سنحاول بناء شبكة مع منظمات حقوق إنسان أخرى، وقد نحاول تأطير المناصرة حول حرية التعبير[١٩٩]»

اقترح النشطاء أن هناك مجال أكبر لمؤسسات مجتمع الميم للتعامل مع والمنظمات النسوية التي تعمل مع العمالة المهاجرة[٢٠٠] . عندما سُألت عن نطاق للتعاون مع المنظمات النسوية، ذكرت سمحات:

«توجد منصات ومساحات نسوية تساهم في حركة مجتمع الميم، ونحن ندعم خلق مساحات جديدة، ونشطاء جدد... وبالتالي من الصعب مهاجمتنا كحركة متعددة الأطراف بهذا الشكل، مما يخلق قوة ويشكل ضغط اعلى الحكومة للتفاوض معنا[٢٠١]».

---

١٩٢ حلم، تقرير الظل حول «انتهاكات حقوق الإنسان ضد أفراد المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين والعابرات جنسيا والكويريين» المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان»، متاح على: http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared20%Documents/LBN/INT_CCPR_ICO_LBN_27152_E.pdf

١٩٣ مقابلة OutRight وAFE عبر واتس آب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]٢٠ مارس/آذار ٢٠١٧، مقابلة OutRight و AFE عبر واتس آب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم] ١٣ أبريل/ نيسان ٢٠١٧

١٩٤ هيومن رايتس ووتش، «لبنان: تقرير اللاجئين السوريين عن التعذيب - الاعتقال والضرب والإساءة للاشتباه في كونهم مثليين»، ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، متاح على: https://www.hrw.org/news/21/12/2016/lebanon-syrian-refugees-account-torture

١٩٥ مقابلة OutRight و AFE عبر الايميل مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم] ١٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٧

١٩٦ مقابلة OutRight وAFE مع غنوة سمحات عبر الواتساب، حلم ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

١٩٧ مقابلة OutRight وAFE عبر الواتساب مع طارق زيدان ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٨

١٩٨ المرجع السابق

١٩٩ مقابلة OutRight وAFE مع غنوة سمحات عبر الواتساب، حلم ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٧

٢٠٠ مقابلة OutRight وAFE عبر السكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم] ٢٠ مارس/ آذار ٢٠١٧، مقابلة OutRight و AFE عبر سكايب مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم] ١٣ أبريل/ نيسان ٢٠١٧

٢٠١ مقابلة OutRight وAFE مع غنوة سمحات عبر الواتساب، حلم ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٧

(د) مواصلة العمل مع آليات الأمم المتحدة

دأبت منظمات مجتمع الميم اللبنانية على الانخراط في المناصرة مع آليات الأمم المتحدة, بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة, ولجنة وضع المرأة, ولجنة حقوق الإنسان[٢٠٢] , ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة[٢٠٣], وعملية الاستعراض الدوري الشامل[٢٠٤]. على وجه الخصوص, تشير المشاركة والانخراط الأخيرين في لجنة وضع المرأة والجمعية العامة للأمم المتحدة, أنه قد يكون هناك مجال أكبر للتقدم طويل المدى من قبل نشطاء مجتمع الميم هناك. فقد دأب النشطاء على بناء القدرات بنظام مقر الأمم المتحدة في نيويورك من خلال حضور المؤتمرات مثل لجنة وضع المرأة والبرامج مثل الأسبوع السنوي للمناصرة لمنظمة OutRight.

والجدير بالذكر أن لبنان كان من بين الدولتين الناطقتين باللغة العربية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اللواتي لم يصوتن[٢٠٥] خلال التصويت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ على تعديل يهدف إلى منع تفويض الخبير المستقل المعني بالميول الجنسية والهوية الجندرية أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة[٢٠٦].

وبالنظر إلى أن التصويت أمام اللجنة الثالثة تم فحصه عن كثب ولبنان كان حاضرا للتصويت, فإن موقف لبنان يمكن اعتباره خروجا عن توافق الآراء الإقليمي الذي تم التعبير عنه في البيان الرسمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي. علاوة على ذلك, وفي إشارة أخرى إلى أن لبنان تخالف الإجماع الإقليمي, أشار الوفد اللبناني إلى استخدامه لـ»لغة أقوى» والإعراب عن دعمه للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجموعات النسوية والحقوق الجنسية والإنجابية خلال الاعتماد الرسمي للاستنتاجات المتفق عليها للجنة المعنية بوضع المرأة لعام ٢٠١٨[٢٠٧] , مما يتناقض مع مواقف دول أخرى من المنطقة, بما في ذلك المملكة العربية السعودية, التي رفضت المصطلحات المتعلقة بالحقوق الإنجابية للصحة الجنسية والتوجه الجنسي[٢٠٨] .

وفيما يتعلق بالدفاع أمام مجلس حقوق الإنسان, خلال دورة الاستعراض الدوري الشامل في ٢٠١٥, كان لبنان غير مستعد لقبول أي من التوصيات الخمس التي تلقاها بخصوص الميول الجنسية والهوية الجندرية[٢٠٩] .

ومع ذلك, اعترفت سمحات بأهمية عملية مساءلة الحكومة:

«وأدلى المندوب اللبناني ببيان مفاده أنه لم يعد هناك اعتقالات بموجب المادة ٥٣٤ ... ثم ألقينا خطابًا مضادًا حيث ضمنا أرقامًا لعدد الاعتقالات التي تضمنها تقرير الظل – وكان رداً قوياً – وأدى إلى توصيات من المجتمع الدولي. مما كان يعتبر انتقادا قائماً على الأدلة[٢١٠]».

تبنت جمعية حلم منهجًا مشابهًا قائمًا على الأدلة في تقرير الظل للعام ٢٠١٧ المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان, وتوثيق عدد الاعتقالات بموجب المادة ٥٣٤ وحالات التمييز والعنف.

وفي ملاحظاتها الختامية, أقرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان باستمرار الاعتقالات وحوادث العنف والتمييز, ودعت لبنان إلى إلغاء تجريم العلاقات المثلية الرضائية بين الجنسين وحماية حقوق مجتمع الميم[٢١١] .

---

٢٠٢ حلم, تقرير الظل حول «انتهاكات حقوق الإنسان ضد أفراد المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين والعابرات جنسيا والكويريين» المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان», متاح على: http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared20%Documents/LBN/INT_CCPR_ICO_LBN_27152_E.pdf

٢٠٣ حلم, تقرير العنف ضد المرأة على أساس االميول الجنسية اجتماع السيداو العشرين في جنيف, سويسرا ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨, متاح على:/http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW E.pdf_9474_40_20Documents/LBN/INT_CEDAW_NGO_LBN%Shared

٢٠٤ حلم وAFE, تقرير الاستعراض الدوري الشامل حول المثلية الجنسية والجندر في لبنان في الدورة الـ٢٣ لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مارس/ آذار ٢٠١٥, متاح على: https://ilga.org/wp-pdf.22-Shadow-report/02/2016/content/uploads

٢٠٥ إذا لم تصوّت لدولة ما سيتم تسجيلها على أنها «لم تصوت». وهذا يختلف عما إذا صوتت الدولة لصالح أو ضد أو امتنعت عن التصويت. «لا يصوت» يختلف عن الامتناع عن التصويت لأنه لا يشير بالضرورة إلى احتمال التصويت البديل.

٢٠٦ منظمة OutRight والخدمات الدولية لحقوق الإنسان, وإلغا, وآيك الدولية, «الدفاع عن الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف القائم على التوجه الجنسي والهوية الجندرية في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة», ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦, متاح على : https://www.outrightinternational.org/sites/default/files/OutRightGAA4_V5_LR.pdf، 5

٢٠٧ تلفزيون الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت, (الجزء ا) لجنة وضع المرأة (CSW٦٢ ٢٠١٨) , ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٨, متاح على: http://webtv.un.org/search/part-commission-on-the-status--1-20%20the%20on%term=commission?/5757583581001/2018-of-women-csw62 20women&sort=date%20of%status

٢٠٨ المرجع السابق

٢٠٩ معلومات الاستعراض الدوري الشامل, الردود على التوصيات والتعهدات الطوعية - لبنان -, مراجعة في مجموعة العمل: ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ الاعتماد في الجلسة العامة", ١٦ مارس/ آذار ٢٠١٦ , متاح على: https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/lebanon/ pdf.2015_recommendations_and_pledges_lebanon/2015_november_-_23_session

٢١٠ مقابلة OutRight وAFE مع غنوة سمحات, حلم ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٧

٢١١ لجنة حقوق الإنسان, «ملاحظات ختامية حول تقرير المدد الثالثة عن لبنان, C / LBN / CCPR / C / ٣», ٥ أبريل/نيسان ٢٠١٨ , متاح على: http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared20%Documents/LBN/CCPR_C_LBN_CO_30780_3_E.pdf

المغرب

١٩١٣: تجريم العلاقات الجنسية المثلية الرضائية بموجب قانون العقوبات الفرنسي الاستعماري

٢٠١١ حركة ٢٠ فبراير والمطالبة بالحريات تؤدي إلى نمو المجتمع المدني ونشاط مجتمع الميم

٢٠١٦ قضية "بني ملال"

٢٠١٦ قضية "فتيات مراكش"

٢٠١٧ قَبِلَ المغرب ثلاث توصيات خلال الاستعراض الدوري الشامل تتعلق الميول الجنسية والهوية / التعبير الجندري

٢٠١٨ تسجيل الإتحاد النسائي الحر، وهي منظمة نسوية- ذات ميول جنسية وهويات و,تعبيرات جنسية غير محددة، رسميا

١- السياق القانوني والاجتماعي

(أ) القانون وتطبيقاته

العلاقات الجنسية المثلية مُجرَمة بموجب المادة ٤٨٩ من قانون العقوبات المغربي. وتنص المادة ٤٨٩ على ما يلي:

«يعاقب الشخص الذي يرتكب عملا بذيئا أو غير طبيعي مع شخص من نفس الجنس بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات وبغرامة تتراوح بين ٢٠٠ و١٢٠٠ درهم[٢١٢]».

وأشار أحد محامي حقوق الإنسان الذي يعمل في قضايا مرفوعة بموجب المادة ٤٨٩، إلى أن أصول القانون متعددة الأوجه: «إن قانوننا مستوحى من القانون الفرنسي والتاريخ الاستعماري – لم يرغب الفرنسيون في زعزعة استقرار علاقة الناس بالدين والثقافة – ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن قانون العقوبات قد تم تبنيه خلال حكم الملك الحسن الثاني، حيث لم تُعتبر الحريات الشخصية أولوية[٢١٣].»

نوال بوزيد، ناشطة مستقلة، حذرت من تحميل مسؤولية القانون على الاستعمار الفرنسي فقط:

«القانون بشكل عام هو نتاج للاستعمار – لكن تم إلغاء تجريم المثلية الجنسية في فرنسا ولم يتم بعد في المغرب... في حين لم يتم تجريم العلاقات المثلية قبل قانون العقوبات الحديث، النظام السابق هو النظام الذي يشمل قضاة منفردون يترأسون المناطق المختلفة. كان الأمر يعود إلى تقدير كل قاضٍ من وجهة نظره حول كيفية نظرته إلى العلاقات المثلية[٢١٤].»

وأشار محامي حقوق الإنسان كذلك إلى أنه لا ينبغي النظر إلى المادة ٤٨٩ بمعزل عن الباقي، لأن قانون العقوبات بأكمله يجسد «روحاً أبوية» تهدف إلى السيطرة على النشاط الجنسي[٢١٥] . وعلى وجه التحديد، ارتباط المادة ٤٨٩ ارتباطًا وثيقًا بالمادتين ٤٩٠ و٤٩١ اللتين تجرمان الجنس خارج الزواج والزنا[٢١٦] . والجدير بالذكر أن العقوبات المفروضة في هذه المواد، والتي تنطبق على العلاقات الجنسية الغيرية، أقل بكثير من المادة ٤٨٩[٢١٧].

إن اللغة المستخدمة في المادة ٤٨٩ محايدة من حيث الجندر، وبالتالي يمكن تطبيق القانون على النساء والرجال والعابرين والعابرات جنسياً.

وقد عكست إحدى الناشطات الذين يعملون في مجال حقوق العابرين جنسياً مع (مجموعة أصوات)، التي تدعو إلى دعم مجتمع الميم في المغرب، أنه في حين أن هناك فراغًا قانونيًا بشأن العابرين جنسياً ووضعهم في المغرب، فغالباً ما يربط مسؤولو إنفاذ القانون بينهم وبين المثليين[٢١٨] . لذلك، لا تزال المادة ٤٨٩ تُستخدم ضد العابرين، غالباً على أساس تعبيرهم الجندري غير المطابق لوثائق الهوية الرسمية[٢١٩] . بالإضافة إلى أن المادة ٤٨٩، أشارت إلى أن العابرين تتم إدانتهم بموجب المادة ٤٨٣ من قانون العقوبات، التي تتعلق بـ «الفاحشة العامة» مثل «العري أو الفحش[٢٢٠]». تتراوح العقوبات المنصوص عليها في المادة ٤٨٣ من السجن لمدة شهر إلى عامين.

حملة أقليات ضد المادة ٤٨٩

٢١٢ ILGA، «رهاب المثلية برعاية الدولة - الطبعة الثانية عشر»، مايو/أيار ٢٠١٧، متاح على: https://WEB.pdf_2017_ILGA_State_Sponsored_Homophobia/2017/www.ilga.org/downloads

٢١٣ مقابلة AFEg OutRight مع محامي [تم حجب الاسم]، الدار البيضاء، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢١٤ مقابلة AFEg OutRight مع نواف بو زيد، الرباط، ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢١٥ مقابلة OutRight و AFE مع محامي [تم حجب الاسم، الدار البيضاء، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢١٦ المرجع السابق

٢١٧ وتنص المادة ٤٩٠ على عقوبة تتراوح بين السجن لمدة شهر إلى عام واحد، بينما تنص المادة ٤٩١ على عقوبة تتراوح بين سنة وسنتين من السجن (انظر القانون الجنائي) (الفقرة ١-٥٠٩-٤١٣ من القانون رقم ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢) (٢٨ جمادي الثاني ١٣٨٢)، متاح على http://www.wipo.int/wipolex/en/text.jsp?file_id=190447

٢١٨ مقابلة AFEg OutRight مع عضو في أصوات، الرباط، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢١٩ لا توجد قوانين أو إجراءات رسمية تسمح بتغيير الاسم أو النوع في الوثائق الرسمية. مقابلة AFEg OutRight مع محامي [تم حجب الاسم]، الدار البيضاء، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٢٠ ILGA، «رهاب المثلية برعاية الدولة - الطبعة الثانية عشر»، مايو/أيار ٢٠١٧، متاح على: https://www.ilga.org/downloads/2017/ILGA_State_Sponsored_Homophobia_2017_WEB.pdf

هناك نقص في البيانات المتاحة للجمهور عن عدد التهم والإدانات بموجب المادة ٤٨٩. ومع ذلك, نشرت وزارة العدل في العام ٢٠١٦ , بايجاز بيانات عن الإدانات الجنائية على الإنترنت[٢٢١] . وبناءً على هذه البيانات, بدأت مجموعة أصوات بإجراء دراسة حول الإدانات بموجب المادة ٤٨٩, ولاحظت أنه في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦, كانت هناك ١٩ إدانة في مدينة الدار البيضاء[٢٢٢] وحدها.

تشير الإحصاءات القديمة التي قدمتها وزارة العدل إلى وجود ٨١ محاكمة تتعلق بالتهم بموجب المادة ٤٨٩ في عام ٢٠١١[٢٢٣]. وعلى الرغم من عمل مجموعة أصوات, فلا تزال هناك ندرة في البيانات.

اسماعيل بلقياحة, من مجموعة أقليات, وهي جماعة تدافع عن الأقليات في البلاد بما في ذلك مجتمع الميم, تدرك أن المنظمات ليست على علم للعديد من الحالات بموجب المادة ٤٨٩ , خاصة وأن القانون غالباً ما يستهدف الناس من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأقل أو الفئات الأضعف, مثل العاملات في مجال الجنس, اللواتي يفتقرن إلى إمكانية الوصول إلى المحامين ودعم المجتمع المدني[٢٢٤] .

على النقيض من المادتين ٤٩٠ و٤٩١, اللتين تجرمان العلاقات الجنسية الغيرية في سياقات معينة, لا يوجد في القانون الجنائي ما يدل على الأدلة المسموح بها في الإجراءات بموجب المادة ٤٨٩[٢٢٥]. تعطي اللغة التي تم تبنيها بموجب البند ٤٨٩ «فعلًا فاسدًا أو منحرفًا» للسلطات الحق في «حرية التفسير» عندما يتعلق الأمر بالأدلة[٢٢٦] .
تشمل الأمثلة على الأدلة المستخدمة في الإجراءات الرسائل النصية والصور والمظهر الجندري للمتهم واختيار الملابس[٢٢٧] .

علاوة على ذلك, يرى النشطاء أن الوصمة الخاصة المرتبطة بالمادة ٤٨٩ تؤثر على مواقف المدعين العامين والقضاة تجاه المتهم.

وأشارت إحدى محامي حقوق الإنسان إلى أن وصمة العار تستمر بعد الإدانة في مراكز الاحتجاز. وذكرت أنها واجهت حالات عنف ضد أفراد مجتمع الميم في مراكز الاحتجاز, بما في ذلك الاعتداء الجنسي[٢٢٨]. ومع ذلك, فإن تجريم العلاقات الجنسية المثلية له عواقب بعيدة المدى تتعدى الإدانات.

أوضح بوزيد أن القانون قد يؤثر على الحقوق التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية, وعلى قدرة أفراد مجتمع الميم على التماس الدعم القانوني:

«وصمة العار التي يسببها القانون والخوف, تؤثران على حرية التجمع وعمل منظمات مجتمع الميم, فهم أشخاص غير قادرين أيضًا على طلب الرعاية الصحية بالإضافة إلى الحماية الاجتماعية والاقتصادية... فإذا كنت عرضة للعنف أو التمييز, فلا يمكنك محاكمة مرتكب الجريمة لأنك ستكون الشخص الذي يدخل السجن, فالخوف حقيقي[٢٢٩] .».

المادة ٤٨٩ تتعارض مع عدة أحكام بموجب الدستور المغربي للعام ٢٠١١. وتشمل هذه المادة ٢٢, التي تحظر انتهاك «السلامة البدنية أو المعنوية» لأي شخص في القطاع الخاص أو العام, والمادة ٢٤, التي تتعلق بحماية الحياة الخاصة[٢٣٠] .

ومع ذلك, فإن الحجج التي تستند إلى سيادة الدستور لم تنجح حتى الآن في المحاكم. وذكر محامٍ في مجال حقوق الإنسان أن القضاة يقيدون أنفسهمً بقراءة ضيقة لقانون العقوبات ولا يميلون إلى النظر في الدستور أو القانون الدولي لحقوق الإنسان[٢٣١] .

لا يوجد في المغرب تشريعات أو لوائح تسمح بتغيير الاسم أو الجندر في الوثائق الرسمية[٢٣٢] . ونتيجة لذلك, يجد الأشخاص العابرين جنسياً أنفسهم في فراغ قانوني, مع الافتقار إلى الاعتراف الذي يقيد قدرتهم على الوصول إلى الخدمات[٢٣٣] .

(ب) المواقف الاجتماعية والتمييز والعنف

ينتشر التمييز والعنف على نطاق واسع ضد مجتمع الميم في المجالين الخاص والعام. ومن الأمثلة التي ذكرها النشطاء الاحتجاز في منزل الأسرة, والاغتصاب التصحيحي, وعدم القدرة على الوصول إلى التعليم والعمل.

وذكرت أحدى عضوات مجموعة أصوات أن الضرر ينبعث في كثير من الأحيان من الأسر: «يمكن طردك من منزل العائلة, ومن أن تنبذ اجتماعيًا, بالطبع, إذا كنت محظوظًا بما يكفي لعدم التعرض للعنف الجسدي أو النفسي[٢٣٤]».

---

٢٢١ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], الرباط, ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٢٢ المرجع السابق

٢٢٣ كندا: مجلس الهجرة واللاجئين في كندا, «المغرب: وضع الأقليات الجنسية, بما في ذلك المعاملة من قبل السلطات والمجتمع؛ تطبيق المادة ٤٨٩ من قانون العقوبات وحالات الإدانة بسبب المثلية الجنسية؛ خدمات الحماية والدعم الحكومية «٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣, متاح على: http://www.refworld.org/docid/53732cbf4.html

٢٢٤ مقابلة OutRight و AFE مع اسماعيل بلقياحة, أقليات, مراكش, ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٢٥ قانون العقوبات (الصادر بالظهير رقم ١-٥٩-٤١٣ بتاريخ ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢, متاح على: http://www.wipo.int/wipolex/en/text.jsp?file_id=190447

٢٢٦ مقابلة OutRight AFEg مع محامي [تم حجب الاسم], الدار البيضاء, ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٢٧ المرجع السابق

٢٢٨ المرجع السابق

٢٢٩ مقابلة OutRight و AFE مع نوفل بو زيد, الرباط, ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٣٠ مشروع تأسيسي , «الدستور المغربي ٢٠١١» , متاح على: https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011.pdf

٢٣١ مقابلة OutRight AFEg مع محامي [تم حجب الاسم], الدار البيضاء, ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٣٢ المرجع السابق

٢٣٣ مقابلة OutRight AFEg مع زاك [تم حجب الاسم الأخير], الرباط ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٣٤ مقابلة OutRight AFEg مع عضو في أصوات, الرباط, ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

وأشارت إلى أن سلوك المرأة الكويرية غالباً ما يكون أكثر تنظيماً في ضوء الضغط المجتمعي. وأوضحت أن:

«النساء غالباً ما يجبرن على الزواج إذا تبين أنهن قد دخلن علاقات مع امرأة أخرى، بهدف استرضاء الحي والمجتمع وضمان نسيان الحادث[٢٣٥]».

صرحت نضال الأزهري من (الاتحاد النسائي الحر)، وهي منظمة نسوية كويرية تقف مع حقوق مجتمع الميم، أن أفراد مجتمع الميم الذين تم التخلي عنهم، يواجهون فيما بعد استبعادًا اجتماعيًا واقتصاديًا بدون دعم الأسرة[٢٣٦] .

حملة غرافيتي في الرباط ضد المادة ٤٨٩

وأشارت إلى أن الخطوط الفاصلة بين المجالين الخاص والعام أصبحت غير واضحة بشكل متزايد، وأن هناك ضغوط لتهدئة المجتمع الأوسع. «كان هناك دائما احترام لفكرة الخصوصية في ثقافتنا – لكن هذا تغير الآن. فالآن يسمح الناس لأنفسهم بالتدخل في حياة أفراد مجتمع الميم[٢٣٧]».

ذكر زاك، وهو عضو في الاتحاد النسائي الحر، أن أعضاء مجتمع العابرين جنسياً كثيراً ما يُنظر إليهم على أنهم مرضى عقليين، موضحاً أن «الجميع تقريباً ينصحهم باستشارة طبيب نفسي[٢٣٨]».

وأشار زاك إلى تجربته الخاصة في صعوبة الوصول إلى الخدمات العامة مثل البنوك، حيث أن تعبيره الجندري لا يتوافق مع هويته في الوثائق الرسمية[٢٣٩]، وذكر أيضاً أن المغاربة العابرين جنسياً يواجهون تحديات خاصة في الوصول إلى التعليم والعمل والبقاء فيه، في ضوء الوصمة والمضايقات[٢٤٠].

٢٣٥ المرجع السابق

٢٣٦ مقابلة OutRight وAFE مع نضال الأزهري [الاتحاد النسائي الحر]، الرباط ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٣٧ المرجع السابق

٢٣٨ مقابلة OutRight وAFE مع زاك [تم حجب الاسم الأخير]، الرباط ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٣٩ المرجع السابق

٢٤٠ المرجع السابق

غالباً ما يحاكي المسؤولون الحكوميون المغاربة اللغة ووجهات النظر التمييزية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مصطفى الرميد، وزير حقوق الإنسان الحالي ووزير العدل السابق، حيث ورد أنه في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ أشار إلى المثليين جنسياً باعتبارهم «نفايات» خلال حديثه لمجموعة من الصحفيين[٢٤١]، واستمر في ذلك من خلال تعليق له على الفيسبوك قال فيه: «إن المثلية الجنسية هي جريمة وغير مقبولة في مجتمعنا[٢٤٢]».

في العام ٢٠١٥، عندما كان وزيراً للعدل، ذكر الرميد في برنامج إذاعي: «من أجل تجنب المشاكل مع القانون، يجب على الشواذ فقط الخضوع لتغيير جنسهم[٢٤٣]».

وأوضح اسماعيل بلقياحة[٢٤٤]، من مجموعة أقليات، أن مثل هذه التصريحات من المسؤولين لها آثار أوسع: «عندما تأتي خطابات الكراهية من الدولة، فإنها تعطي شرعية للجماهير لتبني نفس اللغة والآراء».

وغالبا ما تغذي التغطية الإعلامية السلبية التصورات السلبية لأفراد مجتمع الميم، حيث كشف تقرير OutRight لعام ٢٠١٧ عن تمثيل الجنسانية والهوية الجندرية، في وسائل الإعلام العربية أن قضايا مجتمع الميم حصدت ثاني أكثر تغطية في المغرب بالمقارنة مع المنطقة[٢٤٥].

أجرى أحد النشطاء المستقلين في مجتمع الميم دراسة حول تصوير أفراد مجتمع الميم عبر ٥٠ عينة إعلامية مغربية (عبر الإذاعة والتلفزيون والإعلام الإلكتروني) ووجد أن التغطية كانت سلبية في الغالب[٢٤٦] ، حيث لا يزال يشار إلى الأشخاص المثليين بالشذوذ، وغالباً لا يوجد تمييز بين التوجه الجنسي والهوية أوالتعبير الجندري. كما تنعدم أو تتواجد بشكا ضئيل جدا أي تغطية للنساء داخل مجتمع الميم.

من بين أسوأ الأمثلة على التغطية التي خلصت إليها الدراسة كانت قصة غلاف مجلة Maroc Hebdo لعام ٢٠١٥ بعنوان (هل يجب أن نحرق الشواذ جنسياً؟)[٢٤٧]. وقد أدت الإدانة الواسعة النطاق إلى سحب النسخ من السوق.

٢٤١ أنسامید، «المثليون جنسياً هم نفايات، حسب وزير حقوق الإنسان المغربي»، ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، متاح على: http://www.ansamed.info/ansamed/en/news/sections/politics/2017/10/18/moroccan-human-rights-minister-says-homosexuals-are-trash_7b8bdcfc7971-84b4-4625-b05b-20bcef82_.html

٢٤٢ المرجع السابق

٢٤٣ المرجع السابق

٢٤٤ مقابلة OutRight و AFE مع اسماعيل بلقياحة، مراكش، ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٤٥ OutRight «الإعلام التقليدي العربي - تقرير يبحث في تواجد الجنسانية والهوية الجندرية في الإعلام العربي من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، ٢٠١٧، صفحة ٢٥، في الملف

٢٤٦ مقابلة OutRight وAFE مع ناشط مستقل من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، الدار البيضاء، ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٤٧ فرانس ٢٤، «مجلة مغربية تسحب نسخها التي تحمل عنوان « هل يجب أن نحرق مثليون جنسيا؟»، ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠١٥، متاح على: http://www.france24.com/en/-20150613morocco-maroc-hebdo-magazine-recalls-should-we-burn-gays-issue

٢. نمو نضال مجتمع الميم المغربي

يشير نشطاء مجتمع الميم المغاربة إلى أن التنظيم المبكر لحراك مجتمع الميم كان قد بدأ من قبل المغاربة المقيمين في الخارج[٢٤٨].

في العام ٢٠٠٤, تم تأسيس (كيف كيف) من قبل المغاربة المقيمين في إسبانيا, وقد تم تسجيل المنظمة رسمياً في إسبانيا في العام ٢٠٠٨. تمكنت كيف كيف من تأسيس قاعدة من الأعضاء وإقامة عدد من الفعاليات في المغرب, بما في ذلك مؤتمر «الواقعية في مقابل الأساطير» في العام ٢٠١٠[٢٤٩].

ومن المبادرات الرئيسية لها, كانت المجلة الشهرية «مثلي» التي كان لها قراء في المغرب, وتلقت انتقادات, من بينها انتقادات من صحيفة التجديد, وهي صحيفة تابعة لحزب العدالة والتنمية الإسلامي, الذي يتولى السلطة حاليًا[٢٥٠] .

في العام ٢٠٠٩, تم تأسيس منظمة «حركة بديلة من أجل الحريات الشخصية» (حركة مالي) في المغرب, التي تدافع عن الديمقراطية وحرية الاختيار والعلمانية في المجتمع المغربي, كما كانت حقوق مجتمع الميم جزءاً من جدول أعمالها[٢٥١].

ويشرح عضو سابق في مالي أنه من خلال التعبير بصوت مسموع عن حقوق مجتمع الميم, لعبت المنظمة دوراً أساسياً في إثارة النقاش حول الموضوع في المنافذ الإخبارية ووسائل الإعلام الاجتماعية في المغرب, بما في ذلك الحملات المناهضة للمادة ٤٨٩[٢٥٢].

صرح بلقياحة بأن نقطة التحول الرئيسية في النشاط المنظم لمجتمع الميم في المغرب كانت حركة ٢٠ فبراير في العام ٢٠١١[٢٥٣] . وقد تألفت الحركة من احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد مستوحاة من الانتفاضات في أماكن أخرى في المنطقة التي طالبت بالإصلاح السياسي واحترام الحريات المدنية.

بعد العام ٢٠١١, ظهرت اصدارات الكترونية على الانترنت لمجتمع الميم بما في ذلك أصوات وأقليات, واعترافا بالتحديات التي تواجه قرائهما, انتقلتا لتكوين مجموعات بأجندات أكثر تركيزاً على مجال دعم الحقوق[٢٥٤]. تأسس الاتحاد النسائي الحر, وهي منظمة نسوية تعمل على حقوق مجتمع الميم, رسميا في العام ٢٠١٦ بعد العمل بشكل غير رسمي لعدد من السنوات.

من بين المنظمات التي ظهرت بعد العام ٢٠١١, فقط الاتحاد النسائي الحر هو الذي حصل على الترخيص من الحكومة في العام ٢٠١٨ بعد أكثر من عامين من المناصرة.

سعت أقليات للتسجيل في العام ٢٠١٦, لكن المسؤولون رفضوا قبول طلباتهم, مستشهدين بأسباب إجرائية وصفها بلقياحة بأنها «تعسفية»[٢٥٥]. ومع ذلك, لم يسع لأصوات للتسجيل أبدًا , وقد أعرب الأعضاء عن تحفظاتهم بشأن ما إذا كانت الطلبات المستقبلية ستتم الموافقة عليها إذا ما عرفت السلطات أن أجندتهم ذات صلة بـ»الأقليات الجنسية والجندرية[٢٥٦] .»

يشكل عدم التسجيل تحديا للمنظمتين, يبدأ بعقد الاجتماعات وصولا إلى الحصول على التمويل[٢٥٧] . ومع ذلك, سعيت المنظمتان إلى العمل حول هذه التحديات جزئيا من خلال تشكيل شراكات مع المجتمع المدني الأوسع, بما في ذلك منظمات الصحة النسوية والجنسية[٢٥٨] .

وشرح بلقياحة قيمة الشراكات المتقاطعة لأقليات:

«لقد تعاوننا مع مجموعة من المنظمات, من المجموعات غير الرسمية إلى منظمات حقوق الإنسان الأكبر, الذين زودونا بمناطق آمنة للاجتماعات. ووقعوا على بيانات صحفية خاصة بحالات [أفراد من مجتمع الميم في مراكز الاحتجاز] التي نعمل عليها, وضعونا على اتصال بمحامين, والذين ربما كان من الصعب الوصول إليهم. فعندما نعمل معهم[٢٥٩], لا يتم النظر للموضوع كمسألة خاصة بمجتمع الميم فقط».

٢٤٨ مقابلة AFEg OutRight مع ناشط مستقل من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], الدار البيضاء, ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٨\ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط مستقل من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], الدار البيضاء, ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٤٩ صحيفة الجارديان, «تم إطلاق مجلة للمثليين في المغرب» ٢٠ مايو/أيار ٢٠١٠, متاح على: https://www.theguardian.com/world/2010/may/20/gay-magazine-launch-morocco-rights

٢٥٠ المرجع السابق

٢٥١ مقابلة AFEg OutRight مع ناشط مستقل من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], الدار البيضاء, ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٥٢ المرجع السابق

٢٥٣ مقابلة AFEg OutRight مع اسماعيل بلقياحة, مراكش, ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٥٤ الاتحاد النسائي الحر «الفخر في المغرب», ٢١ يونيو/حزيران ٢٠١٨, متاح على: https://www.facebook.com/UnionFeministeLibre/posts/1828017240841353

٢٥٥ مقابلة AFEg OutRight مع اسماعيل بلقياحة, مراكش, ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٥٦ مقابلة AFEg OutRight مع عضو في أصوات, الرباط, ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٥٧ المرجع السابق

٢٥٨ المرجع السابق

٢٥٩ مقابلة OutRight و AFE مع اسماعيل بلقياحة, مراكش, ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٣- مجالات التقدم الرئيسية

(أ) التدخل في الحالات الاستراتيجية

غالباً ما تتدخل منظمات مجتمع الميم في المغرب في حالات الأفراد المتهمين بموجب المادة ٤٨٩ وقوانين الآداب العامة. يشمل دور منظمات مجتمع الميم في مثل هذه الحالات دعم المُدعى عليهم في الحصول على التمثيل القانوني ومناصرة محلية ودولية. ونادراً ما أسفرت هذه الجهود عن الوصول إلى براءة المتهم، حيث لا يزال القضاة يشعرون بأنهم ملزمون بقانون العقوبات ولا ينظرون في الحجج التي تستند إلى الدستور المغربي والقانون الدولي لحقوق الإنسان[٢٦٠].

ومع ذلك، يمكن لمس التقدم في مثل هذه التدخلات من خلال تخفيض العقوبات وتوعية الرأي العام[٢٦١]. وكما أشار أحد محاميّ حقوق الإنسان، فإن العديد من الحالات التي حصلت تعاطفاً شعبياً مع أفراد مجتمع الميم[٢٦٢] تنطوي على العنف المرتكب ضدهم. هناك تدخلين بارزين من المجتمع المدني في حالتين مختلفتين، تمت دراستها في القسم التالي:

مارس-أبريل ٢٠١٦: قضية «بني ملال»

في مارس/آذار ٢٠١٦، دخلت مجموعة من الشبان بالقوة منزلًا في مدينة بني ملال. وشرعوا في ضرب رجلين يشتبه بتورطهما في علاقات جنسية، وقاما بجرهما إلى الشارع عاريان، وعرضاهما للإساءة الجسدية واللفظية. وتم بعد ذلك إلقاء القبض على كل من ضحايا العنف ومرتكبيه. واتُهم أحد الضحايا وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر من قبل محكمة ابتدائية بموجب المادة ٤٨٩، في حين أن تم اتهام الضحية الأخرى بموجب المادة ٤٨٩، كما اتُهم الجناة بالاعتداء.

ظهر شريط فيديو في وقت لاحق على الإنترنت للرجلين ويظهر عليهم آثار الضرب والدم بينما يتم وصفهم بتعبيرات معادية للمثلية. أثار هذا الفيديو غضباً داخلياً وعالمياً. وردا على ذلك، قامت المنظمات المغربية لمجتمع الميم (مجموعة أصوات) و(مجموعة أقليات) بتعبئة أوسع للمجتمع المدني وأطلقت حملة حول القضية وشملت المبادرات رسالة مشتركة وقعتها أكثر من ٤٠ منظمة، دعت إلى الإفراج عن الضحايا والغاء المادة ٤٨٩.

وأشار عضو في أصوات[٢٦٣] أن دعم المجتمع المدني الأوسع كان ذا أهمية: «هذه كانت واحدة من الحالات الأولى التي كان هناك إجماع في المجتمع المدني ككل، وليس فقط منظمات مجتمع الميم. لقد كانت الاستفادة من التقاطعية استراتيجية رئيسية اعتمدناها للحصول على أقصى عدد من الجهات الفاعلة التي تدعمنا وترفع صوتها[٢٦٤]».

كما وصلت كل من أقليات وأصوات إلى وسائل الإعلام المحلية والدولية. وحظيت القضية باهتمام كبير، خاصة في فرنسا، حيث سافر طاقم من البرنامج الفرنسي لو باتي جورنال إلى بني ملال وحاول التصوير في الحي الذي وقعت فيه الحادثة[٢٦٥]. ومع ذلك، تم احتجازهم وترحيلهم فيما بعد، مما ساهم في زيادة الاهتمام بهذه القضية.

في أبريل/نيسان ٢٠١٦، تم الإفراج عن الضحية الأولى في الاستئناف بناءً على مدة تقديم الحبس، وحُكم على الضحية الثانية بالسجن لمدة أربعة أشهر مع وقف التنفيذ[٢٦٦] . وتلقى اثنان من الجناة ستة أشهر وأربعة أشهر على التوالي[٢٦٧].
اقترح أحد النشطاء العاملين مع أصوات أن الأحكام كانت خفيفة نسبياً في قضية كانت محط ضغوط وتغطية دوليتين، فحرص المغرب على» صورته الدولية[٢٦٨].»

أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٦: فتاتان مراكش

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، اتُهمت فتاتان في سن السادسة عشرة والسابعة عشرة من عمرهما في ذلك الوقت بموجب المادة ٤٨٩ بعد أن تم التقاط صورهما وهما يقبلان بعضهما البعض على سطح منزل. يشير نشطاء مجتمع الميم إلى أن هذه هي الحالة الأولى التي تتهم فيها فتيات، والتي حظيت باهتمام واسع النطاق.

أشارت نضال الأزهري من الاتحاد النسائي الحر إلى أهمية القضية: «هناك نقص في ظهور النساء داخل مجتمع الميم. فكثير من الجمهور يشكك في إمكانية تطبيق القانون ضد النساء. لو لم تقع حالة الفتاتين، لما صدق أحد الاعتقالات[٢٦٩]».

وأثناء انتظار المحاكمة، أتم ارسال الفتيات إلى سجن للبالغين وليس إلى مرفق للأحداث[٢٧٠] . وذكر نوفل بوزيد أن الفتيات يعاملن كبالغات بسبب ميولهن الجنسية المتصورة[٢٧١].

---

٢٦٠ مقابلة OutRight و AFE مع محامي [تم حجب الاسم]، الدار البيضاء، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٦١ المرجع السابق

٢٦٢ المرجع السابق

٢٦٣ مقابلة OutRight و AFE مع عضو في أصوات، الرباط، ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٦٤ مقابلة OutRight و AFE مع عضو في أصوات، الرباط، ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٦٥ زينب كالكوتاوالا، «تقارير لو بيتي جورنال عن الهجمات ضد المثليين، ترحيل فريق أخبار البرنامج من المغرب»، المغرب أخبار العالم، ٦ أبريل/نيسان ٢٠١٦، متاح على:
https://www.moroccoworldnews.com/183705/04/2016/le-petit-journal-reports-on-homophobic-attacks-shows-news-team-deported-from-morocco/

٢٦٦ مقابلة OutRight AFEg مع محامي [تم حجب الاسم]، الدار البيضاء، ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٦٧ المرجع السابق

٢٦٨ مقابلة OutRight AFEg مع ناشط مستقل من مجتمع الميم [تم حجب الاسم]، الرباط، ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٦٩ مقابلة OutRight و AFE مع نضال الأزهري [الاتحاد النسائي الحر]، الرباط ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٧٠ المرجع السابق

٢٧١ مقابلة OutRight و AFE مع نوفل بو زيد، الرباط، ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٨

وردت المنظمات بما في ذلك أصوات وأقليات والاتحاد النسائي الحر, من خلال إصدار بيان مشترك, بإدانة الاعتقالات والدعوة للإفراج عن الفتيات, وقع البيان ٢٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني.

كما أطلقت منظمات دولية عريضة حصلت على ما يقارب الـ٩٠ ألف توقيع[٢٧٢] . ويعود قرار إطلاق حملة دولية جزئيا إلى حقيقة أن الاعتقالات تزامنت مع مؤتمر مراكش لتغير المناخ (COP ٢٢).

وكما قال أحد النشطاء العاملين مع أصوات:»أردنا أن نخبر المجتمع الدولي, أنه بينما تحاول مراكش تسويق نفسها كمدينة دولية مفتوحة, أنظروا إلى التناقض[٢٧٣]».

ساعد الاتحاد النسائي الحر على وجه التحديد على تأمين التمثيل القانوني للفتيات عن طريق الاتصال بالشركاء داخل المنظمات النسوية. واهتمت كلا من أصوات وأقليات بالجزء الإقليمي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان, الذي تدخل بإصدار توجيهات تشير إلى إنه كان من المفروض أن لا تقع الاعتقالات, حيث كانت الفتيات قاصرات[٢٧٤] .

لعبت التغطية الإعلامية أيضاً دوراً حاسماً في هذه القضية, مع وجود تداعيات طويلة المدى على الخطاب المحيط بحقوق مجتمع الميم في المغرب. في حين أن التغطية الإعلامية كانت سلبية في الغالب, فإن وسائل الإعلام «وفرت أيضًا مساحة واسعة لمنظمات مجتمع الميم وجماعات المناصرة للدفاع عن الفتاتين ونشر آراءهم علنًا[٢٧٥]». وقد قيل إن هذا «مهد الطريق لمزيد من النقاش حول الحرية الشخصية وحقوق مجتمع الميم في العيش بحرية وكرامة[٢٧٦]».

وتم الافراج عن الفتيات بكفالة ومن ثم بُرئت ساحتهن. وفي التوصل إلى قراره , أقر قاضي المحاكمة بأن البنات قاصرات وكان ينبغي ألا يكون المدعي العام قد بدأ الإجراءات ضدهن[٢٧٧]. وأشارت الأزهري إلى فإن الاتحاد النسائي الحر ورئيس منظمة مجتمع مدني أخرى كانا حاضرين خلال الحكم, كدعم رمزي للفتاتين[٢٧٨].

(ب) إقامة شراكات مع القانونيين والأطباء

لقد كان للمنظمات بما في ذلك أصوات وأقليات والاتحاد النسائي الحر, دوراً فعالاً في ضمان حصول أفراد مجتمع الميم المتهمين بموجب القانون, أو من يواجهون العنف والتمييز, على التمثيل القانوني.

وقد ساعدت هذه المنظمات, في بعض الأحيان بالتعاون مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان, على ضمان التمثيل رغم الوصمة التي يربطها العديد من المحامين بتناول قضايا مجتمع الميم.

واعترف محامٍ في مجال حقوق الإنسان بأنه كان من الصعب إنشاء مجموعة من المحامين للتعامل مع قضايا مجتمع الميم: «هناك عدد قليل منا ممن يعملون في هذه الحالات. فغالباً ما يقول المحامون إنهم ليس لديهم أي شيء ضدهم [أي أشخاص من مجتمع الميم], لكن لا يمكنهم الدفاع عنهم, أو أنهم سيطلبون المال الذي لا يستطيع الموكل تحمله[٢٧٩]».

تهدف أقليات لإنشاء شبكة من القانونيين ممن على دراية بالتحديات التي تواجه مجتمع الميم بموجب القانون المغربي ولديهم الرغبة في تقديم الخدمات.

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨, نظمت دورة تدريبية جمعت بين القانونيين والنشطاء. بدأ التدريب بمناقشات حول وضع دفاع نموذجي للقضايا بموجب المادة ٤٨٩ وقوانين الآداب العامة, فضلاً عن مجموعة أدوات قانونية للسلامة البدنية لنشطاء مجتمع الميم.

وقال محامي حقوق الإنسان أن إشراك القانونيين هو أمر أساسي للدعوة إلى إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية وإلغاء المادتين ٤٩٠ و٤٩١ اللتين تجرمان الجنس خارج الزواج والزنا[٢٨٠] .

بدأت أصوات وأقليات أيضا مشروع مماثل يهدف إلى إنشاء شبكة من الأطباء الأصدقاء لمجتمع الميم. الهدف منها هو أن يقوم الأطباء بتقديم خدمات ذات قاعدة علمية لأفراد مجتمع الميم, بالإضافة إلى إشراكهم في مبادرات المناصرة.

ناشط يعمل مع أصوات, شرح المنطق وراء إشراك الأطباء في المناصرة: «ظل الأطباء يحظون باحترام كبير في المجتمع المغربي... والواقع هو أن الناس لا زالت تربط مجتمع الميم بالمرض والإعاقة العقلية والجسدية. لذلك أعتقد أن الحاجز الأول هو معالجة هذه الوصمة[٢٨١]».
نظمت أصوات دورة تدريبية لمجموعة من الأطباء في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧, وكان من بين المجالات الرئيسية للمناقشة هي ضمان أن تكون المناهج الدراسية في كليات الطب صديقة لمجتمع الميم.

٢٧٢ أوول أوت: «المغرب: الفتيات طليقات!»، متاح على: https://allout.org/en/victories/morocco-girls-are-free

٢٧٣ مقابلة OutRight وAFE مع ناشط مستقل من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], الرباط, ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٧٤ المرجع السابق

٢٧٥ OutRight «الإعلام التقليدي العربي - تقرير يبحث في تواجد الجنسانية والهوية الجندرية في الإعلام العربي من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧, ٢٠١٧, صفحة ٢٥, في الملف

٢٧٦ المرجع السابق

٢٧٧ مقابلة OutRight و AFE مع نوفل بو زيد, الرباط, ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٧٨ مقابلة OutRight و AFE مع نضال الأزهري [الاتحاد النسائي الحر], الرباط ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٧٩ مقابلة OutRight و AFE مع محامي [تم حجب الاسم], الدار البيضاء, ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٨٠ المرجع السابق

٢٨١ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط مستقل من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], الرباط, ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٨

(ج) خلق مساحة آمنة وبناء مجتمعي

إن استطاعة الاتحاد النسائي الحر من الحصول على تسجيل لدى الحكومة المغربية في العام ٢٠١٨ وتأمين مكتب في الرباط ساهم في خلق واحدة من المساحات الآمنة القليلة المتاحة لمجتمع الميم. أشارت نضال الأزهري أن إنشاء مكتب مفتوح للجمهور يعد علامة بارزة:

«المكان نفسه هو نجاح... نحن ندفع فواتيرنا الخاصة تحت اسم المنظمة, وقادرون على تقديم الدعم القانوني والنفسي للنساء ومجتمع الميم... كما ننظم التدريبات والفعاليات التي تجمع بين النساء وأفراد مجتمع الميم. وهذا الجمع في نفس المجال يسمح لنا بمشاركة الخبرات وبناء شعور مجتمعي. فبالنسبة للكثيرين, هذه هي المرة الأولى التي يتفاعلون فيها مع امرأة مثلية أو امرأة عابرة[٢٨٢] .»

وبعيداً عن المكتب, قام الاتحاد النسائي الحر, بمبادرة تعرف باسم «جولات تعليم المجتمع», والتي ستأخذهم إلى خمس مدن لتوفير التدريب للنساء ومجتمع الميم, في مجال تعزيز الصحة والأمن القانوني والجسدي.

وتشرح الازهري أهمية التدريب:

«بالنسبة للكثيرين خارج الرباط, قد يكون الوصول إلى مكتبنا تحديًا. ونحن ملتزمون بالبقاء كمنظمة شعبية تساعد في بناء قادة المجتمع في جميع أنحاء البلاد[٢٨٣].»

٤- التحديات المستمرة والفرص المستقبلية

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه نشطاء مجتمع الميم في المغرب, فقد حدد النشطاء الفجوات في العمل الحالي الذي سيشكل أولوياتهم المستقبلية.

(أ) التصدي للعنف ضد أفراد مجتمع الميم

لا زالت هناك الحاجة لإجراء دراسة شاملة عن عدد التهم والإدانات بموجب المادة ٤٨٩ وقوانين الفحش. ويعود ذلك جزئياً إلى تحديات الوصول إلى سجلات وزارة العدل, التي لا تتاح للجمهورإلا على أساس متقطع. ولاحظ النشطاء أن الموقع الإلكتروني لوزارة العدل أعاد مؤخرًا نشر إحصائيات حول الإدانات الجنائية عبر الإنترنت[٢٨٤] . وردا على ذلك, قررت أصوات الاستمرار في دراسة العام ٢٠١٦ بشأن الإدانات بموجب المادة ٤٨٩ كأولوية[٢٨٥] .

بالإضافة إلى ذلك, تواصل منظمات المجتمع المدني بذل الجهود لفهم مدى تأثير العنف والتمييز على المغاربة من مجتمع الميم. وكجزء من هذه الجهود , أطلق الاتحاد النسائي الحر, منصة (مانشوفش) في أبريل ٢٠١٨, والتي تضم خطًا ساخنًا وموقعًا على الانترنت وتطبيقًا للهاتف المحمول[٢٨٦] يتيح للناس الإبلاغ عن حوادث رهاب المثليين أو رهاب العبور جنسياً عبر هواتفهم.

وأشارت الأزهري إلى أن هذه هي أول مبادرة فى البلاد لتوفير منصة يسهل الوصول إليها للإبلاغ عن حوادث العنف الثائمة على رهاب المثلية ورهاب[٢٨٧] العبور مجتمع الميم. بعد الإبلاغ عن الحوادث, يكون لدى المستخدمين خيار «طلب المساعدة», مما يسمح للاتحاد النسائي الحر بتسهيل المساعدة القانونية و/أو النفسية[٢٨٨] .

تعاون الاتحاد النسائي الحر أيضًا مع تطبيق المواعدة عبر الإنترنت لمثليي الجنس Grindr والذي تنشر فيه رسالة أسبوعية لزيادة الوعي بالخدمات القانونية التي dقدمها الاتحاد النسائي الحر.

وقالت الأزهري إن زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات القانونية يزيد من فهم التحديات التي تواجه المغاربة من مجتمع الميم[٢٨٩] , وذهبت إلى أبعد من ذلك للاشارة بأن هذه البيانات تثبت فعالية الدفاع المباشر مع المسؤولين الحكوميين المغاربة.

(ب) المناصرة من خلال آليات الأمم المتحدة

لا تزال مشاركة منظمات المجتمع المدني المغربية مع آليات الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة. خلال آخر دورة للاستعراض الدوري الشامل للمغرب في العام ٢٠١٧, دعت العديد من منظمات المجتمع المدني والتجمعات المحلية والدولية إلى إلغاء تجريم النشاط الجنسي المثلي الرضائي والحماية من العنف والتمييز على أساس الميول الجنسية والهوية/ التعبير الجندري. ومع ذلك, فقد أثيرت هذه القضايا في تقارير الظل التي تضمنت قضايا مختلفة, بدلا من تقرير محدد لمجتمع الميم.

---

٢٨٢ مقابلة OutRight وAFE مع نضال الأزهري [الاتحاد النسائي الحر], الرباط ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٨٣ المرجع السابق

٢٨٤ مقابلة OutRight وAFE مع عضو في أصوات, [تم حجب الاسم], الرباط, ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٨٥ المرجع السابق

٢٨٦ هاجر الخالدي, «مانشوفش» استنكار التحرش الجنسي في المغرب», المغرب وورلد نيوز, ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٨, متاح على:
https://www.moroccoworldnews.com/242962/03/2018/manchoufouch-denounces-sexual-harassment-morocco/

٢٨٧ مقابلة OutRight وAFE مع نضال الأزهري [الاتحاد النسائي الحر], الرباط ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٨
٢٨ هاجر الخالدي, «مانشوفش» استنكار التحرش الجنسي في المغرب», المغرب وورلد نيوز, ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٨, متاح على:
https://www.moroccoworldnews.com/242962/03/2018/manchoufouch-denounces-sexual-harassment-morocco/

٢٨٩ مقابلة OutRight و AFE مع نضال الأزهري [الاتحاد النسائي الحر], الرباط ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٨

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب تلقى عشر توصيات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتعلق بالميول الجنسية والهوية الجندرية. وفي خطوة إيجابية, تم قبول ثلاثة من هذه التوصيات المتعلقة بالعنف والتمييز وإلغاء التشريعات بالكامل من قبل المغرب[٢٩٠].

وبالمقارنة مع دورات الاستعراض الدوري الشامل السابقة للمغرب في ٢٠٠٨ و٢٠١٢ حيث لم تكن هناك توصيات تتعلق بالميول الجنسية والهوية/ التعبير الجندري, فقد حققت دورة ٢٠١٧ تقدمًا كبيرًا[٢٩١] .

أعرب العديد من النشطاء عن رغبتهم في البناء على هذا التقدم الذي تم إحرازه خلال دورة العام ٢٠١٧ وهم بصدد تطوير قدراتهم على تقديم تقرير ظل للدورة المقبلة من الاستعراض الدوري الشامل[٢٩٢] للمغرب.

بخلاف عملية الاستعراض الدوري الشامل, قام نوفل بوزيد في العام ٢٠١٧ بصياغة وتقديم تقرير ظل إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والذي يشير إلى أن المثليين لا يزالون يُنظر إليهم على أنهم يعانون من إعاقات جسدية و/أوعقلية[٢٩٣] . ورداً على ذلك, أعربت اللجنة عن قلقها إزاء وصم التصرفات القائمة على «الهوية الجنسية والجندرية وارتباطها بالإعاقة» و«الخلط بين وجود توجه جنسي مختلف وكون الشخص معوق[٢٩٤]».

وأوصت اللجنة على وجه التحديد بأن يقوم المغرب بتطوير حملات التوعية ومراجعة المواد التعليمية ردا على ذلك[٢٩٥] .

ج) الإصلاح القانوني والتوعية

عدم التجريم

يظل إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية الرضائية هدفاً رئيسياً لنشطاء مجتمع الميم. ومع ذلك, أعرب العديد من النشطاء عن تحفظات بشأن وتيرة أي عملية إصلاح.

وصرح عضو في أصوات:

«يعد إلغاء المادة ٤٨٩ أولوية. ومع ذلك, هناك نقص في الإرادة السياسية في الوقت الراهن للإصلاح القانوني. حتى ذلك الحين, نحن بحاجة إلى محاولة لدعوة الشرطة للتوقف عن تطبيق القانون. فكما تبدو الأمور, قد ترى الشرطة شخصًا بمظهر غير مطابق لجندره, ومن ثم تتحقق من هاتفه الجوال, ومن هنا يبدأ التحقيق[٢٩٦].»

بالإضافة إلى جمع البيانات والمناصرة في الأمم المتحدة, حدد نشطاء مجتمع الميم استراتيجيات إضافية يمكن استخدامها للدعوة إلى الإصلاح القانوني.

دعا أحد أعضاء أصوات إلى تعاون أكبر مع المنظمات النسوية:

«نحن بحاجة إلى تعزيز شراكتنا مع المنظمات النسوية, حيث تنبع كل من المادة ٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ من محاولات السيطرة على الحياة الجنسية وتقوم على مفاهيم حماية الأسرة والآداب العامة. لا يمكن أن تستند حملة الإصلاح القانوني إلى المادة ٤٨٩ فقط[٢٩٧].»

نساء مجتمع الميم

تتجاوز الحاجة إلى تشريع يعزز المساواة بين الجنسين المواد الثلاث المذكورة أعلاه, ففي فبراير/شباط ٢٠١٨, وبعد جهود طويلة الأجل من منظمات حقوق المرأة, اعتمد المغرب قانوناً لمكافحة العنف ضد المرأة[٢٩٨] .

و في حين أن القانون يمثل تقدماً ويحدد العنف ضد المرأة بأنه «أي فعل يقوم على التمييز بين الجنسين والذي ينطوي على ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة» , فإنه يستلزم في كثير من الحالات من النساء رفع دعاوى قضائية للحصول على الحماية[٢٩٩].

كما يجرم القانون الزواج القسري, الذي حدده النشطاء على أنه مصدر قلق خاص بنساء مجتمع الميم. ومع ذلك, ففاعلية القانون ونفاذه, حسبما صرح النشطاء تكمن في ضرورة توعية المسؤولين عن إنفاذ القانون والمدعين العامين باحتياجات نساء مجتمع الميم.

وينشأ تحدٍ إضافي بالنسبة للعديد من نساء مجتمع الميم ممن قد لا يرغبن في طلب المساعدة خوفا من اتهامهن بموجب المادة ٤٨٩.

٢٩٠ ILGA, جلسات مجموعة العمل السابعة والعشرين للاستعراض الدوري الشامل, توصيات الميول الجنسية والهوية والتعبير الجندري (١-١٢ مايو/أيار ٢٠١٧), متاح على الموقع: https://ilga.org/downloads/27TH_UPR_WORKING_GROUP_SESSIONS_SOGIESC_RECOMMENDATIONS.pdf

٢٩١ المرجع السابق

٢٩٢ مقابلة OutRight AFEg مع عضو في أصوات [تم حجب الاسم], الرباط, ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٩٣ تقرير مقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة, الدورة الثامنة (١٤-٣١ أغسطس/آب) (في الملف)

٢٩٤ اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوو الإعاقة, الملاحظات الختامية على التقرير الأولي للمغرب, ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧, CRPD / C / MAR / CO / ١, ٢, متاح على http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRPD/C/MAR/CO/1&Lang=En

٢٩٥ المرجع السابق

٢٩٦ مقابلة OutRight AFEg مع عضو في أصوات [تم حجب الاسم], الرباط, ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٨

٢٩٧ المرجع السابق

٢٩٨ أحمد العمراوي, «هل يحمي قانون المغرب الجديد النساء من العنف؟», الجزيرة, ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٨, متاح على: https://www.aljazeera.com/indepth/features/morocco-adopts-law-protect-women-violence-180306230636981.html

٢٩٩ المرجع السابق

تونس

١٩١٣: تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بموجب قانون العقوبات الفرنسي الاستعماري

٢٠٠٢ تأسيس أول جمعية لمجتمع الميم في تونس، دامي

٢٠١١ الثورة التونسية

٢٠١٤ الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية لأول مرة في تونس

٢٠١٥ إطلاق شوفتوهن، مهرجان الفن النسوي الذي يتضمن موضوعات حلو الهويات الجنسية والجندرية

٢٠١٥ قضية "مروان"

٢٠١٥ ٢٠١٦ قضية "القيروان ٦"

٢٠١٦ تم إطلاق الائتلاف المدني للحريات الفردية، الذي تتكون من أكثر من ٣٥ منظمة مجتمع مدني بما في ذلك منظمات مجتمع الميم

٢٠١٦ المطاعم والمحلات التجارية ومقاهي الإنترنت تضع لافتات تقول "لا يسمح بدخول المثليين جنسياً"

٢٠١٧ تونس تقبل توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بحظر الفحوصات الشرجية القسرية ومكافحة التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية / التعبير الجندري

٢٠١٨ انطلاق مهرجان أفلام يعني بقضايا مجتمع الميم في تونس

٢٠١٨ اللجنة التونسية التي عينها الرئيس توصي بإلغاء المادة ٢٣٠ التي تجرم العلاقات الجنسية المثلية

١- السياق القانوني والاجتماعي

(أ) القانون وتطبيقاته

تجرم العلاقات الجنسية المثلية الرضائية بموجب المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات التونسي؛ ويواجه المدانون بموجب هذه المادة عقوبة السجن[٣٠٠] لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.

تعود أصول المادة ٢٣٠ إلى قانون العقوبات لعام ١٩١٣، الذي تم اعتماده عندما كانت تونس محمية فرنسية[٣٠١] .

وتجدر الإشارة إلى أن الإصدارات السابقة من قانون العقوبات، مثل قانون الجنايات والأحكام العرفية (الصادر في الستينيات من القرن التاسع عشر تحت حكم السلالة الحُسينية) لم تجرِّم العلاقات الجنسية المثلية الرضائية[٣٠٢].

أجرت البروفيسورة أمل جرامي، من جامعة العلوم السياسية بجامعة منوبة، بحثاً في أصول القانون. وأتضح أن اعتماد القانون كان مؤشرا على انتشار «الفكر المحافظ فيما يتعلق بالجنس» من قبل الإمبراطورية الفرنسية[٣٠٣]. في المقابل، تلاحظ أن شرائح من المجتمع التونسي في فترات مختلفة من التاريخ كانت تقبل الناس ذوي الميول الجنسية والهويات الجندرية المتنوعة، كما هو واضح من الفنون والأدب[٣٠٤] في البلاد.

يتوفر قانون العقوبات التونسي باللغتين الفرنسية والعربية. ومع ذلك، فهناك تناقض في نطاق المادة ٢٣٠ بين النسختين. ففي حين أن النسخة الفرنسية تجرم «اللواط»[٣٠٥] , فإن النسخة العربية تتحدث عن المثلية الجنسية «للذكور والإناث»[٣٠٦]. وبما أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في تونس ويستخدمها في الغالب المسؤولون عن إنفاذ القانون وفي المحاكم، فإن المادة ٢٣٠ تنطبق بفعالية على كل من الرجال والنساء.

وأوضح بدر بابو، مدير دمج، أقدم منظمة حقوقية مثلية في تونس، أن المادة ٢٣٠ تطبق في الغالب على الرجال، مع وجود ٧٢ حالة اعتقال موثقة في العام ٢٠١٧[٣٠٧] , مع اعترافه بأنه من المحتمل أن يكون هناك حالات غير موثقة.

حمدي خليفة، وهو مستشار مستقل يعمل في مجال حقوق مجتمع الميم، سلط الضوء على أن الأدلة المستخدمة في التهم بموجب المادة ٢٣٠ يمكن أن تكون تعسفية وعلى أسس ضعيفة مثل المظهر أو الرسائل الخاصة على الهاتف المحمول[٣٠٨]. ويوضح أن الفحوصات الشرجية القسرية غالبًا ما شكلت جزءًا من الأدلة المستخدمة في الإدانات[٣٠٩] .

٣٠٠ قانون العقوبات (وفقاً للقانون عدد ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ المؤرخ ٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٥)، متاح على: http://www.e-justice.tn/fileadmin/fichiers_site_francais/codes_juridiques/Code_penal_2010_07_12_fr.pdf

٣٠١ مقابلة OutRight AFEg مع البروفسيرة أمل جرامي [جامعة منوبة]، ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٠٢ رامي خوبلي ودانييل ليفين-سيوند، «لماذا لا تزال تونس تجرم المثلية الجنسية»، هاينريش بول شتيفتونغ، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، متاح على: https://tn.boell.org/en/30/10/2017/why-does-tunisia-still-criminalize-homosexuality

٣٠٣ مقابلة OutRight AFEg مع البروفسيرة أمل جرامي [جامعة منوبة]، ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٠٤ المرجع السابق

٣٠٥ رامي خوبلي ودانييل ليفين-سيوند، «لماذا لا تزال تونس تجرم المثلية الجنسية»، هاينريش بول شتيفتونغ، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، متاح على: https://tn.boell.org/en/30/10/2017/why-does-tunisia-still-criminalize-homosexuality

٣٠٦ مقابلة OutRight AFEg مع حمدي خليفة، تونس، ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٠٧ مقابلة OutRight AFEg مع بدر بابو [دمج]، تونس، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٠٨ مقابلة OutRight AFEg مع حمدي خليفة، تونس، ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٠٩ المرجع السابق

ويبدو مدى استخدام القانون في استهداف نساء مجتمع الميم أقل وضوحًا. قدمت بشرى التريكي من شوف، وهي منظمة نسوية تعمل عن كثب مع نساء مجتمع الميم، تفسيراً واحداً محتملاً:

«إن الحياة الجنسية للمرأة بحد ذاتها من المحرمات في تونس. عندما يتم العثور على امرأة تمارس الجنس خارج إطار الزواج، بل ومع امرأة أخرى، هناك المزيد من الوصمة. وستحاول العائلة والأصدقاء التأكد من أن القضية لا تحظى بأي اهتمام إضافي[٣١٠] .»

حملة عبر فن الشوارع ضد المادة ٢٣٠

أشارت التريكي إلى أن حالات اتهام النساء بموجب المادة ٢٣٠[٣١١] التي اهتمت بها منظمتها غالباً ما تتضمن سيناريوهين. الأول والأكثر شيوعا، حالات النساء اللواتي شاركن في علاقات جنسية مع نساء أخريات في الاعتقال الجنائي أثناء قضاء أحكاما متعلقة بتهم بموجب قوانين أخرى، وغالباً ما يتم إخطار شوف بمثل هذه الحالات من خلال المحامين الذين يعملون معهم. السيناريو الثاني يشمل تبليغ الجيران للشرطة أن هناك نساء يشتبه في مشاركتهن في علاقات مثلية.

وأكدت نجمة القصري العبيدي، منسقة برنامج الحقوق الجسدية والجنسية في الجمعية التّونسية للنّساء الدّيمقراطيات أنها تواجه تحديات في الوصول إلى فهم شامل لكيفية تأثير القانون على المرأة.

وقد وثقت الجمعية حالات تم فيها ابتزاز النساء وطلب الرشاوى من الشرطة لتفادي اتهامهن بموجب المادة ٢٣٠.

وتذكر القصري العبيدي أنه من غير المحتمل أن تلجأ نساء مجتمع الميم المتهمات بموجب المادة ٢٣٠ للجمعية، في ضوء وصمة العار التي تواجه نساء مجتمع الميم وخاصة في المناطق الريفية بتونس[٣١٢] .

شددت التريكي على أن النساء والرجال العابرين جنسياً هم الأكثر تعرضاً للاستهداف بموجب القانون التونسي.

وغالبا ما يكونون متهمين بموجب قوانين الآداب العامة. ويشمل ذلك المادة ٢٢٦ والمادة ٢٢٦ مكرر، التي تجرم انتهاك «المعايير الأخلاقية» و«اللياقة العامة»؛ والمادة ٢٣١، التي تجرِّم «التماس» و«الدعارة».

المادة ٢٢٦ على وجه الخصوص توسعية وتتطلب أدلة قليلة للإدانات[٣١٣] . وأشارت التريكي إلى أن هذه الاتهامات غالباً ما يضعها الشرطة على أساس المظهر أو الإخفاق في ابراز وثائق تتوافق مع تعبير الشخص عن جندره. ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد في الوقت الراهن قوانين أو إجراءات رسمية تسمح بتغيير العلامات الجندرية في الوثائق الرسمية[٣١٤].

وصفت سيندا بن جبارة، من منظمة (موجودين) التي تدافع عن مجتمع الميم، كيف أن القوانين التمييزية وتطبيقها «يعطي شرعية لرهاب المثلية ورهاب العبور الجنسي، وجرائم الكراهية. وأن وله تأثير نفسي خطير على العديد من أفراد مجتمع الميم الذين يكبرون وهم ينظرون إلى أنفسهم كمجرمين[٣١٥]».

ب) المواقف الاجتماعية والعنف والتمييز

ينتشر التمييز والعنف ضد الأفراد ذوي التوجهات الجنسية والهويات الجندرية المختلفة في تونس، خاصة خارج المدن الكبرى.

أشارت القصري العبيدي، من الجمعية التّونسية للنّساء الدّيمقراطيات إلى أن الضرر الذي ينشأ في كثير من الأحيان من بنية الأسرة، حيث يتم «تشويه سمعة» الأشخاص من مجتمع الميم وتشريدهم من قبل عائلاتهم[٣١٦]. وبدون دعم الأسرة، غالباً ما يواجه شباب مجتمع الميم استبعادًا اجتماعيًا وماليًا.

---

٣١٠ مقابلة AFEg OutRight مع بشرى التريكي [شوف]، نيويورك، ١٧ مارس/آذار ٢٠١٨

٣١١ مقابلة AFEg OutRight عبر سكايب مع نجمة القصري العبيدي، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧

٣١٢ المرجع السابق

٣١٣ وقد نصت نسخة سابقة من المادة على ما يلي: «يعاقب على الفاحشة الجسيمة التي ترتكب علنا وبشكل متعمد بالسجن لمدة ستة أشهر وبغرامة قدرها ٢٠٠ فرنك». ومع ذلك، تم تنقيح المادة وتوسيعها في عام ٢٠٠٥ لتشمل ثلاثة مواد فرعية إضافية شرح «الفاحشة الجسيمة» ومتطلبات إصدار الرسوم. وتتناول هذه المواد الفرعية: الفاحشة عن طريق الإيماءة أو الكلام (السجن ستة أشهر والف دينار) والتحرش الجنسي (السجن لمدة سنة وثلاثة آلاف دينار، تزداد إذا كان الضحية طفلاً أو شخصاً ذا إعاقة). (انظر: Islamopedia , «تونس: قانون العقوبات» , متاح على:.http://www (islamopediaonline.org/country-profile/tunisia/islam-and-legal-system/penal-code

٣١٤ وتقول سيندا بن جبارا إنها على علم بحالة واحدة تمكن فيها شخص ثنائي الجنس من الخضوع لعملية جراحية لإعادة تحديد الجنس وتغيير نوع الجندر في وثائقه المدنية. مراسلات OutRight و AFE بالبريد الإلكتروني مع سيندا بن جبارة، موجودين، ٢١ يونيو/حزيران ٢٠١٨

٣١٥ مقابلة OutRight و AFE مع سندة بن جبارة، موجودين، بيروت، ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

٣١٦ مقابلة AFEg OutRight عبر سكايب مع نجمة القصري العبيدي، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧

أوضحت التريكي من شوف أن نساء مجتمع الميم يواجهن نقاط ضعف مضاعفة, حيث يرتبط تنقلهن واستقلالهن بشكل خاص بهياكل الأسرة بسبب التمييز الأوسع نطاقاً ضد المرأة:

«غالباً ما يقرر الآباء وأفراد العائلة ما إذا كانت النساء تستطيع الخروج والدخول... نحن على علم بالحالات التي تم فيها حبس نساء من مجتمع الميم داخل منازل الأسرة. فغالباً ما تواجه نساء مجتمع الميم القادرات على التمرد على الأسرة مضايقات مستمرة من أفراد العائلة ويصارعن من أجل الحصول على الاستقلال الاقتصادي[٣١٧].»

في المجال العام, يستمر اعتماد اللغة التمييزية من قبل المسؤولين الحكوميين. وكمثال على ذلك, ذكر وزير العدل السابق سمير ديلو في ٢٠١٢ أن المثلية الجنسية هو انحراف يجب معالجته طبياً, وذكر وزير الصحة العامة السابق عبد اللطيف المكي في مايو/أيار ٢٠١٥ أنه ينبغي معاقبة المثليين جنسياً كما ينص القانون, لأن هذا نوع من السلوك الفردي الذي يشكل خطرا على المجتمع[٣١٨]». أدلى ديلو بهذا التصريح بينما كان على رأس الوزارة.

يشير النشطاء أن وسائل الإعلام لا تزال تشير إلى الأشخاص داخل مجتمع الميم باستخدام لغة تمييزية[٣١٩], وأن الشركات تعتمد سياسات تمييزية.
وذكرت بن جبارة من موجودين أنه في العام ٢٠١٦, علقت عدد من المحلات التجارية والمطاعم ومقاهي الإنترنت لافتات تقول «لا يسمح بالمثليين جنسياً»[٣٢٠].
وجاءت هذه التحركات بعد نقاش حول البرنامج التلفزيوني الحوار التونسي, حيث وصف أحد الممثلين, أحمد الأندلسي, المثلية الجنسية بأنها «مرض»[٣٢١] . وردا على ذلك, أطلقت موجودين حملة على وسائل التواصل الاجتماعي حيث نشر ناس من جميع أنحاء البلاد صوراً مع لافتات تقول «هناك مثلية جنسية هنا» بما في ذلك في المعالم الوطنية الرئيسية[٣٢٢] .

العنف ضدّ أفراد مجتمع الميم أيضاً شائع وغالباً ما يقابله تقاعس من المسئولين عن تطبيق القانون. وقد وثقت دمج ما يقارب الـ٢٠ جريمة كراهية سنوياً,

حملة موجودين عبر مواقع التواصل الاجتماعي - هناك مثلية جنسية هنا

بما في ذلك جرائم القتل, التي ارتكبت ضد المثليين على أساس التوجه الجنسي الحقيقي أو المتصور, والهوية الجنسية و/أو التعبير الجندري[٣٢٣] .

ووصف بابو من دمج كيف في السنوات الأخيرة, باستثناء حالة واحدة, لم يتم التعامل مع عنف ضد مجتمع الميم كجرائم كراهية أو تم التحقيق معهم على النحو الواجب من قبل الأجهزة الحكومية والشرطة[٣٢٤] . وبناءً على الأدلة السردية المتاحة, من الواضح أن معظم حالات العنف من المرجح ألا يتم الإبلاغ عنها. ويبقى أفراد مجتمع الميم مترددين في الإبلاغ عن حوادث التمييز أو العنف لمطبقي القانون نظرًا لخطر توجيه الاتهام لهم بموجب المادة ٢٣٠ و/أو قوانين الآداب العامة[٣٢٥] .

٢. نمو نضال مجتمع الميم التونسي

قبل الثورة التونسية في يناير ٢٠١١, والتي أطاحت بالرئيس المتواجد لمدة طويلة زين العابدين بن علي, كان نشاط مجتمع الميم في تونس إلى حد كبير غير رسمي وغير مرئي. أشارت القصري العبيدي إلى أن القيود الشديدة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات تعني «أنه لا يوجد مكان لأن ترفع صوتك[٣٢٦]».

كانت حقوق مجتمع الميم قبل ذلك الوقت تتم في الغالب تحت مظلة الحركة النسوية أو من خلال برامج الصحة الجنسية. لعبت منظمات مثل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والمنظمة التونسية لمكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والإيدز أدواراً رئيسية.

٣١٧ مقابلة AFEg OutRight مع بشرى التريكي [شوف], نيو يورك, ١٧ مارس/آذار ٢٠١٨

٣١٨ منظمة العفو الدولية, «خطاب المسؤولون التونسيون يقوض حقوق الإنسان», ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٢, متاح على:
https://www.hrw.org/news/08/02/2016/dispatches-lgbt-rights-five-years-after-tunisian-uprising

٣١٩ لاحظ بدر بابو وشاذلي دهيبي من دمج أن وسائل الإعلام تستخدم تقليديا اللغة السائدة لوصف مجتمع الميم. مقابلة AFEg OutRight تونس, ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٢٠ مقابلة AFEg OutRight مع سيندا بن جبارة, موجودين, بيروت, ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

٣٢١ فرنسا ٢٤, «غير مسموح للمثليين»: متاجر تونس تعلق لافتات كراهية ضدالمثلية الجنسية», ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠١٦, متاح على:
http://observers.france24.com/en/-20160426homosexuals-banned-stores-tunisia-homophobic-signs

٣٢٢ مقابلة AFEg OutRight مع سيندا بن جبارة, موجودين, بيروت, ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

٣٢٣ مقابلة AFEg OutRight مع بدر بابو [دمج], تونس, ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٢٤ مقابلة OutRight و AFE مع بدر بابو [دمج], تونس, ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ يقارن بابو هذا بجرائم الكراهية ضد الرعايا الأجانب من مجتمع الميم في تونس والتي لقيت تسليط ضوء واهتمام أكبر

٣٢٥ المرجع السابق

٣٢٦ مقابلة OutRight و AFE عبر سكايب مع نجمة القصري العبيدي, الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات, ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧

من التسعينات فصاعدا, دعت الجمعية التونسية الديمقراطية لحقوق المرأة, إلى إلغاء تجريم المثلية الجنسية للأجهزة الحكومية وداخل منتديات الأمم المتحدة. ومع ذلك, قوبل عمل الجمعية بمقاومة من داخل المجتمع المدني والجمهور الأوسع. حيث اعتقد المجتمع المدني على وجه التحديد أنه من الأفضل للجمعية أن تستمر في أجندتها حول الحقوق المدنية والسياسية.

أوضحت القصري العبيدي أن الحملات من أجل إلغاء التجريم ساهمت في ظهور تصورات سلبية عن الجمعية:

«نحن ناشطات نسويات في بيئة معادية... في البداية تتم معاملتنا كأمرأة سيئة لا تريد زوجًا, ثم يُنظر إليّ أيضًا على أني الصورة النمطية للمرأة المثلية النسوية[٣٢٧]».

تأسست دمج, أول منظمة في تونس لمجتمع الميم, في العام ٢٠٠٢, ووفرت مأوى غير رسمي للمجتمع, المعروف باسم «شقة ١٩».

كان الملجأ بالغ الأهمية لتوفير الحماية لمجتمع االميم, ولا سيما خلال فترات الاعتقال المتزايدة. ومع ذلك, تعرض الملجأ وأعضاء المنظمة لتهديدات متكررة من موظفي الحكومة واضطروا إلى الانتقال في مرات متعددة[٣٢٨] .

أثبتت الإطاحة ببن علي أنها نقطة تحول في نمو المجتمع المدني, بما في ذلك نشاط مجتمع الميم, حيث كان نشطاء المجتمع ناشطين في الاحتجاجات وحملات الجرافيتي وساعات الحي خلال الثورة[٣٢٩] .

شرح شاذلي الدهيبي من دمج دور النشطاء من مجتمع الميم في الثورة: «كنا ناشطين في ذلك الوقت ولا نريد أن ينظر الناس إلى الوراء ويقولون إن [نشاط مجتمع الميم] جاءوا بعد الثورة. أردنا إثبات أننا شاركنا[٣٣٠].»

منذ الثورة, برزت العديد من المنظمات الجديدة القائمة على العضوية والتي تعمل في مجال الدفاع عن مجتمع الميم. مثل (موجودين) و(شوف), وهي منظمة نسوية تعمل على قضايا تتعلق بنساء مجتمع الميم. تمكنت تلك المنظمات من أخذ الترخيص لدى الحكومة التونسية, وغالبًا ما استخدمت مصطلحات «الأقليات الجنسية والجندرية» في طلباتهم, لكنها لم تحصر عملها حول مجتمع الميم في هذه الطلبات.

ففي حالة موجودين, اقترحت سيندة بن جبارة أن أي إشارة إلى مجتمع الميم في طلب تسجيلهم كانت قد تؤدي إلى الرفض, حيث أن الحكومة ستقوم تلقائيًا بربط عملهم مع فرض الاستعمار الغربي[٣٣١].

وذكر أحد النشطاء الذين عمل على استصدار ترخيص لمنظمتهم أن هذا كان قرارًا واعًا: «كانت صياغة الطلب غامضة, ولكن عملنا مستهدف[٣٣٢]».

وكان هناك حدثاً رئيسياً في نشاط مجتمع الميم في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ مع إطلاق «الائتلاف المدنيّ من أجل الحُريات الفردية» الذي تألف من أكثر من ٣٥ منظمة مجتمع مدني.

والجدير بالذكر أن «موجودين» و»شوف» و»دمج» و»الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات» كلهم أعضاء في هذا الائتلاف الذي يضم أيضاً الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان, وهي أقدم منظمة لحقوق الإنسان في البلاد, فضلاً عن منظمات دولية مثل «يوروميد للحقوق» و»حقوق مجتمع الميم», وهي المجموعة المتكاتفة تحديدا لإلغاء المادة ٢٣٠, والتي هي من المسائل الأساسية ضمن أجندة المجموعة.

رامى خويلي, منسق المغرب لـ»يوروميد للحقوق» خلال فترة تأسيس الائتلاف, قال أن المجموعة لديها فوائد عديدة للمنظمات العاملة فى مجال حقوق مجتمع الميم, بما فى ذلك الأمن والمصداقية والظهور, من خلال القوة فى الأرقام:

«إذا تحدثت منظمات مجتمع الميم بمفردها, فمن غير المرجح أن يستمع الناس ... [لذا فـ»الائتلاف» تقدم لهم الأمان, حيث أنهم ليسوا بمفردهم عندما يتحدثون عن حقوق مجتمع الميم. الآن هناك أيضا نشطاء ذوي خبرة قادرين على التأثير على الرأي العام الذي يتحدث معهم[٣٣٣].»

أوضح الخويلي أن مجموعات مجتمع الميم قد أثرت بشكل إيجابي على المنظمات والنشطاء الأكثر خبرة , فيما وصفه بـ «تبادل المعرفة بين أجيال من الناشطين[٣٣٤]».

---

٣٢٧ المرجع السابق

٣٢٨ مقابلة OutRight وAFE مع بدر بابو [دمج], تونس, ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٢٩ قابلة OutRight وAFE مع حمدي خليفة, تونس, ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٣٠ مقابلة OutRight و AFE مع شدلي الدهيبي [دمج], تونس, ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٣١ مقابلة OutRight وAFE مع سيندا بن جبارة, موجودين, بيروت, ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

٣٣٢ مقابلة OutRight وAFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم], ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٣٣ مقابلة OutRight و AFE مع رامي الخويلي, تونس, ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٣٤ المرجع السابق

منذ العام ٢٠١٧، قامت كل من شوف وموجودين ودمج بتشكيل ائتلاف لمجتمع الميم، لتنسيق جهودهم بشكل أفضل.

ولاحظت أليسيا أوبالديني من شوف أن المنظمات الثلاث لديها «رؤية مشتركة» وأن التحالف يسمح لهم بتكميل عمل بعضهم البعض، وتقاسم الموارد، وزيادة وصول الأعضاء إلى خدمات المنظمات الأخرى[٣٣٥] .

٣. مجالات التقدم الرئيسية

(أ) تغيير الرأي العام في القضايا البارزة

كان رد المجتمع المدني التونسي على قضيتين بارزتين شملتا أفرادا تم القبض عليهم بمقتضى المادة ٢٣٠ مفيدا في التحول في الخطاب العام حول المثلية الجنسية وتحديدا استخدام الفحوصات الشرجية القسرية كدليل على الإدانة.

وحُكم على المتهمين في قضيتين، يشار إليهما عادة بحالتين «مروان»[٣٣٦] و «القيروان ٦»، بأحكام مخففة في الاستئناف في ضوء حملات المناصرة المستمرة والضغط الشعبي الكبير. ومع ذلك، فبينما تم إحراز تقدم، إلا أن تطبيق المادة ٢٣٠ والقوانين المرتبطة يظل مستمراً ضد أفراد مجتمع الميم، مثلما تمثل الفحوصات الشرجية القسرية جزءً مما يسمى الأدلة في الإدانات.

قضية «مروان»

في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، استدعت الشرطة في حمام سوسة، مروان، طالب يبلغ من العمر ٢٢ عاما، كشاهد في التحقيق في جريمة قتل. تم العثور على رقم هاتفه في هاتف ضحية قتل الأسبوع السابق.

وقال محامي مروان إنه اعترف بالعلاقة الجنسية مع الرجل الذي قُتل، حيث هددت الشرطة بتوجيه تهمة القتل إليه.

وقد طُلب منه الخضوع لفحص شرجي قسري أجراه طبيب شرعي في مستشفى سحلول بسوسة. ثم اتهم المدعي العام لمحكمة سوسة الابتدائية الجزائية مروان بـ «الأفعال المثلية» بموجب المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات.

كان مروان أحد أفراد دمج وأبلغ المنظمة عن طريق محاميه، عن موافقته على الدفاع علنا حول قضيته. وتابع أعضاء دمج نقل القصة إلى وسائل الإعلام.

قال بدر بابو من دمج إن مروان هو أول «وجه حقيقي للإحصاءات» التي تصدر بشأن المادة ٢٣٠، وسرعان ما التقطت وسائل الإعلام القصة[٣٣٧]. وسعيت دمج لإضفاء الطابع الإنساني على قضية مروان خلال التغطية، مؤكدة أنه كان طالب في الـ٢٢ من عمره. كما اختاروا التركيز على الفحص الشرجي القسري باعتباره انتهاكًا للخصوصية وشكلًا من أشكال التعذيب، بدلاً من الخوض في التوجه الجنسي لمروان. يمكن القول إن هذه العوامل ساهمت في تعاطف الجمهور حول القضية.

واستشهد بابو، الذي كان يقوم بعمل ميداني في المناطق الداخلية من تونس خلال ذلك الوقت، بتصورات عامة حول القضية:

«لم تشكل التفاصيل صدمة لنشطاء حقوق الإنسان فقط، بل والجمهور العام كله أيضاً. اعتقد الناس أنها غير إنسانية ولم تكن منطقية. لماذا تريد الدولة انتهاك خصوصية الناس؟ ما الذي يبحثون عنه؟ ربما هو مثلي الجنس، وربما لا. ربما غداً يمكن أن يفعلوا ذلك بي. كان صادمًا ومهينًا[٣٣٨] .»

وكرر الخويلي التأكيد على أن التركيز على الفحوصات الشرجية القسرية أمر حاسم في تشكيل الرأي العام:

«بالنسبة للأشخاص الذين لم يكونوا مقتنعين بحقوق أفراد مجتمع الميم، فإن حقيقة أن أحدهم كان يخضع لفحص شرجي كانت صادمةً».

بالإضافة إلى الحملة الإعلامية، استخدمت دمج أيضًا وسائل أخرى للمناصرة. وقد جندوا دعم أقدم منظمة حقوقية تونسية، وهي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، التي ظلت حتى تلك اللحظة صامتة إلى حد كبير حول حقوق مجتمع الميم.

وأوضح[٣٣٩] بابو أن دمج دعت الرابطة إلى إدانة اعتقال مروان، وأن أعمالهم «تجاوزت التوقعات[٣٤٠]». وأصدرت الرابطة بيانا، أدانت فيه اعتقال مروان، ودعت إلى الإفراج عنه فورا، وحثت السلطات على وقف استخدام الفحوصات الشرجية القسرية وإلى إلغاء المادة ٢٣٠[٣٤١].

أدت حملة المناصرة والإعلام إلى ردود أفعال من الأحزاب السياسية والتنفيذية التونسية. حيث لاحظت سيندة بن جبارة من موجودين أن هذه كانت هي المرة الأولى التي تصدر فيها الأحزاب السياسية البارزة، مثل «المسار» و «القطب» بيانات تدين الاعتقالات بموجب المادة ٢٣٠[٣٤٢] . وذكرت كذلك أن الأمين العام لحزب

---

٣٣٥ مقابلة OutRight و AFE مع أليسيا أوبالديني، شوف، تونس ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٣٦ اسم مستعار

٣٣٧ مقابلة OutRight AFEg مع بدر بابو [دمج]، تونس، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٣٨ المرجع السابق

٣٣٩ مقابلة OutRight AFEg مع رامي الخويلي، تونس، ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٤٠ مقابلة OutRight AFEg مع بدر بابو [دمج]، تونس، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٤١ المرجع السابق

٣٤٢ مراسلات OutRight AFEg بالبريد الإلكتروني مع سيندة بن جبارة، موجودين، ٢١ يونيو/حزيران ٢٠١٨

المسار كان قد تحدث ضد الفحوصات الشرجية القسرية على التلفزيون الوطني، ووصفها بأنها ممارسة غير إنسانية[٣٤٣].

أدت الحملة المتواصلة إلى قيام وزير العدل التونسي بالتعبير عن معارضة عامة نادرة من شخص حكومي إلى المادة ٢٣٠. وقال: «مشكلتي هي المادة ٢٣٠ [٣٤٤]... لا شيء يمكن أن يبرر التعدي على الحياة الخاصة»، ودعا إلى الغاء المادة ٢٣٠. ولكن بعدها بوقت قصير، تم فصله بسبب «الاختلافات» مع الرئيس[٣٤٥].

كما سعيت دمج للتواصل مع أعلى المستويات في الحكومة، وإرسال رسالة إلى رئيس تونس تدعو إلى إطلاق سراح مروان. وهي الرسالة التي تم تسليمها شخصيًا من خلال عضو زائر في البرلمان الأوروبي[٣٤٦] . ورغم أنهم لم يتلقوا رداً رسمياً، فإنه تم إطلاق سراح مروان من السجن بعد فترة وجيزة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥. وفي الاستئناف، تم تخفيض الحكم إلى شهرين بعد الحكم الأول بالسجن لمدة سنة واحدة.

يعتبر بابو أن قضية مروان ذات أهمية خاصة بالنسبة لنشاط مجتمع الميم التونسي، مما يقسم الحركة إلى مرحلتين، «قبل وبعد مروان»[٣٤٧] .

قضية «القيروان ٦»

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، ألقي القبض على ٦ شبان تتراوح أعمارهم بين ١٨ و١٩ سنة في مدينة القيروان من محال إقامتهم واتهموا بموجب المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات. كما تم اتهام أحد الشباب بموجب المادة ٢٦٦، المتعلقة بالآداب العامة، استناداً لأشرطة الفيديو الموجودة على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به.

وخضع الشبان لفحوص شرجية كجزء من التحقيق وحكم عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات لكل منهم. اعتمد الادعاء بالدرجة الأولى على أدلة تزعم أنها جمعت من الفحوصات الشرجية.

وأشار بابو إلى أنه بالنظر لقضية القيروان ٦ التي جاءت بعد وقت قصير من قضية مروان، فإن المجتمع المدني كان لديه «آلية جاهزة» للاستجابة من خلال الشراكات بين المنظمات ووسائل الإعلام[٣٤٨] ، حيث لفتت الحملة التي أطلقها المجتمع المدني الانتباه إلى سن المتهمين واستخدام الفحوصات الشرجية القسرية.

أما من حيث تشكيل الرأي العام، ساعدت القضية على دحض الحجج القائلة بأن قضية مروان كانت استثناءً، وبعد حملة متواصلة، تم الإفراج عن المتهمين في الاستئناف في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، حيث قضوا فترة أقل بكثير من الحكم الابتدائي لمدة ثلاث سنوات.

وأشار الخويلي إلى أن الحالتين المتعاقبتين لمروان والقيروان ٦، أعطت دفعةً لتشكيل الائتلاف المدنيّ من أجل الحُريات الفردية. وقد ساعدت المجموعة كما هو مذكور في القسم ٢ في توفير الأمن والمصداقية والظهور لمؤسسات مجتمع الميم في تونس.

(أ) الاستفادة من الرأي العام المتغير

استغلت منظمات مجتمع الميم التحول في الرأي العام في القضايا، لدعوة إلى المجلس الوطني لعمادة الأطباء لأخذ موقف حول الفحص الشرجي القسري[٣٤٩] .

في أبريل/نيسان ٢٠١٧، أصدر المجلس الوطني لعمادة الأطباء في تونس بياناً يدعو فيه الأطباء إلى التوقف عن إجراء الفحوصات الشرجية والأعضاء التناسلية القسرية. وبينما يعتبر البيان خطوةً مهمة، ذكر بابو أن التوصية لا ترقى إلى الدعوة إلى التوقف التام عن الفحص الشرجي، لأنها قامت بالتركيز على الطبيعة «القسرية» للإجراء[٣٥٠] ، وأشار إلى أنه في معظم الحالات، فإن الأشخاص المتهمين بموجب المادة ٢٣٠ غالبا ما يشعرون بأنهم مجبرون على الخضوع للفحوصات الشرجية، وبالتالي فإن مسألة الموافقة الحقيقية لا تتواجد.

(ب) المناصرة من خلال آليات الأمم المتحدة

أشارت سيندة بن جبارة[٣٥١] من موجودين أنه من الصعب على منظمات مجتمع الميم الدخول في حوار مع السلطة التنفيذية التونسية وأعضاء البرلمان حول حقوق مجتمع الميم: «غالباً ما يقولون أنه ليس الوقت المناسب للتحدث».

وشاطرتها بشرى التريكي من شوف هذه النقطة، مشيرة إلى أنه حتى لو كان المسؤولون متعاطفين أنفسهم، فإنهم يمتنعون عن اتخاذ مواقفهم علنيةً[٣٥٢] «، وهو الأمر الذي أدى إلى تحديد النشطاء آليات الأمم المتحدة كوسيلة للتواصل مع حكوماتهم.

---

٣٤٣ المرجع السابق

٣٤٤ عين الشرق الأوسط، «أقالة وزير العدل التونسي أثر «خلافات»»، ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، متاح على:- http://www.middleeasteye.net/news/tunisian-justice-minister-sacked-over-709556089-differences

٣٤٥ المرجع السابق

٣٤٦ مقابلة AFEg OutRight مع بدر بابو [دمج]، تونس، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٤٧ المرجع السابق

٣٤٨ المرجع السابق

٣٤٩ هيومن رايتس ووتش، «تونس: أطباء يعارضون» الفحوصات الشرجية «للمثلية الجنسية»، ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٧، متاح على: https://www.hrw.org/news/12/04/2017/tunisia-doctors-oppose-anal-test-homosexuality

٣٥٠ مقابلة AFEg OutRight مع بدر بابو [دمج]، تونس، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٥١ مقابلة AFEg OutRight مع سيندا بن جبارة، موجودين، بيروت، ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

٣٥٢ مقابلة AFEg OutRight مع بشرى التريكي [شوف]، نيويورك، ١٧ مارس/آذار ٢٠١٨

في حين أن النشطاء التونسيين من مجتمع الميم يشاركون بشكل أساسي في عملية الاستعراض الدوري الشامل، فإن التطورات في الجمعية العامة للأمم المتحدة تشير إلى وجود مجال لمزيد من المشاركة هناك.

فإلى جانب لبنان، كانت تونس من بين دولتين عضوتين ناطقتين باللغة العربية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تصوتا خلال التصويت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ على تعديل يهدف إلى منع تفويض الخبير المستقل المعني بالميول الجنسية والهوية والتعبير الجندري أمام اللجنة الثالثة.

وبالنظر إلى أن التصويت أمام اللجنة الثالثة[٣٥٣] الذي يُنظر له عن كثب، يبدو أن تونس كانت حاضرة للتصويت، لذلك فإن موقف تونس يمكن اعتباره مختلفاً عن الإجماع الإقليمي الذي تم التعبير عنه من خلال المواقف الرسمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأفريقيا[٣٥٤].

كعلامة أخرى على اختلاف تونس عن الإجماع الإقليمي، وخلال المناقشات التي دارت حول الاستنتاجات المتفق عليها للجنة ٢٠١٨ حول وضع المرأة، عبر الوفد التونسي عن دعمه للحقوق الجنسية والإنجابية[٣٥٥].

فيما يتعلق بعملية الاستعراض الدوري الشامل، قدمت المنظمات التونسية لمجتمع الميم، إلى جانب ١١ من منظمات المجتمع المدني الأوسع موقعة على تقرير ظل خاص حول مجتمع الميم قبل انعقاد دورة الاستعراض الدوري الشامل لتونس في مايو/أيار ٢٠١٧.

ووثق التقرير عدم دستورية المادة ٢٣٠؛ الحالات الرئيسية لتطبيق القانون؛ والمخاوف القانونية والأخلاقية المتعلقة بالفحوصات الشرجية القسرية[٣٥٦].

وتم إطلاق التقرير في تونس العاصمة أمام جمهور من ٣٠٠ شخص وكان مصحوبا بحملة دعم مستمرة. وعمل أعضاء الائتلاف بشكل وثيق مع سفارات الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين في تونس، ودعوا إلى تقديم توصيات تتعلق بحقوق مجتمع الميم خلال دورة الاستعراض الدوري الشامل[٣٥٧].

كان تقرير الظل، أول من ركز بشكل خاص على حقوق مجتمع الميم، والأهم من ذلك، حققت الحملة المحيطة بهذه الحقوق نجاحًا مثيرًا للجدل.

خلال دورة الاستعراض الدوري الشامل السابقة في تونس في العام ٢٠١٢، كانت هناك ثلاث توصيات فقط تتعلق بالمادة ٢٣٠ واستخدام الفحوصات الشرجية[٣٥٨]، لم يتم قبول أي منها. ثم في جلسة العام ٢٠١٧، كانت هناك ما مجموعه ٢٢ توصية، مع قبول تونس لتوصيتين على أساس الحماية من التمييز والعنف، ووقف الفحوصات الشرجية القسرية.

ومن الأمور ذات الأهمية أيضاً، تناول وزير العدل التونسي التمييز على أساس التوجه الجنسي واستخدام الفحوصات الشرجية في ملاحظاته الختامية، وهو أمر نادر بالنسبة إلى عضو في السلطة التنفيذية التونسية:

«فيما يتعلق بالتمييز على أساس الميول الجنسية بموجب الدستور، فإن جميع أشكال التمييز والكراهية والتحريض على الكراهية غير دستورية. وأي شخص، من أي ميول جنسية له حقوق كاملة مثل الوصول إلى التعليم وجميع الحقوق الأخرى. وأي اعتداء على أي شخص، على أساس ميوله الجنسية هي جريمة يمكن مقاضاة مرتكبها. وبموجب [أ] المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات التي يعود تاريخها إلى العام ٢٠١٣، أصدر رئيس الجمهورية قانوناً يضمن الحقوق الأساسية وفقًا للدستور ودعا إلى فتح حوار حول [أ] المادة ٢٣٠. هذه المادة، من المهم أن نقول أن الموافقة أمر مهم، وأنا أتحدث عن الفحوص الطبية، وتتوقف على موافقة الشخص المعني وبحضور خبير طبي[٣٥٩] .»

ومع ذلك، ينبغي النظر إلى الملاحظات وقبول التوصيات بحذر. وتجدر الإشارة إلى أن إحدى التوصيات والملاحظات الختامية للوزير تشير إلى «الموافقة» أو الطبيعة «القسرية» للفحوصات الشرجية. هذا يمكن أن يترك مجالا لتفسير أن الفحوصات يمكن أن تكون مشروعة إذا كان هناك موافقة.

منذ انعقاد دورة الاستعراض الدوري الشامل لتونس العام ٢٠١٧، لاحظ نشطاء مجتمع الميم أن الفحوصات الشرجية القسرية لا تزال تحدث[٣٦٠] ، إلا أن التريكي أوضحت أن التوصيات وبيان وزير العدل مثلا هي أدوات للنشطاء في مثل هذه الحالات: «نحن الآن نحمّل [الوكالات الحكومية وموظفي إنفاذ القانون] مسؤولية كلماتهم في الأمم المتحدة[٣٦١]»

---

٣٥٣ OutRight، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ILGA، وARC International، «الدفاع عن الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة»، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، متاح على: https://www.outrightinternational.org/sites/default/files/OutRightGAA4_V5_LR.pdf

٣٥٤ OutRight، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ILGA، وARC International، «الدفاع عن الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة»، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، متاح على: https://www.outrightinternational.org/sites/default/files/OutRightGAA4_V5_LR.pdf

٣٥٥ تلفزيون الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، (الجزء ١) لجنة وضع المرأة (CSW٦٢ ٢٠١٨) ، ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٨، متاح على: http://webtv.un.org/search/part-1-commission-on-the-status-of-women-csw-62-5757583581001/2018/?term=commission%20on%20the%20status%20of%20women&sort=date

٣٥٦ الائتلاف التونسي لمجتمع الميم، تقرير الظل الشامل، متاح على: https://www.damj.co/wp-content/uploads/2014/Rapport-UPR-LGBTQI-Tunisie.pdf

٣٥٧ مقابلة OutRight وAFE مع رامي الخويلي، تونس، ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٥٨ ILGA، جلسات مجموعة العمل السابعة والعشرين للاستعراض الدوري الشامل، توصيات الميول الجنسية والهوية والتعبير الجندري (١-١٢ مايو/أيار ٢٠١٧)، متاح على: https://ilga.org/downloads/27TH_UPR_WORKING_GROUP_SESSIONS_SOGIESC_RECOMMENDATIONS.pdf

٣٥٩ المرجع السابق

٣٦٠ مقابلة OutRight وAFE مع بدر بابو [دمج]، تونس، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٦١ مقابلة OutRight وAFE مع بشرى التريكي [شوف]، نيويورك، ١٧ مارس/آذار ٢٠١٨

(ج) تقدم المرأة داخل مجتمع الميم

التقدم القانوني

ركزت الدعوات المناصرة حول الفحوصات الشرجية القسرية والمناصرة من خلال آليات الأمم المتحدة والحالات البارزة في المقام الأول على رجال مجتمع الميم، وساهمت في ذلك الكيانات الأبوية والوصمة المتعلقة بالحياة الجنسية للمرأة ومجتمع العابرين جنسياً.

غالباً ما يتشكل التقدم القانوني لنساء مجتمع الميم من خلال إصلاحات أوسع للمساواة بين الجنسين، التي تشمل قانونًا تاريخيًا تم تمريره في يوليو/تموز ٢٠١٧ لمكافحة العنف ضد المرأة، يتضمن تعريفاً واسعاً للعنف، يعترف بالعنف الاقتصادي والجنسي والسياسي والنفسي بالإضافة إلى العنف الجسدي[٣٦٢]. وعلاوة على ذلك، يمنع القانون الإفلات من العقاب لمرتكبي العنف من خلال تعديل الأحكام الواردة في قانون العقوبات، مثل المادة ٢٢٧، التي تعفو عن مغتصب القاصر إذا تزوجها[٣٦٣] .

اشارت التريكي إلى هذا القانون خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن كان لديها بعض التحفظات حول تنفيذه:

«التعديل على الورق خطوة مهمة لأنه يعطي المرأة الفرصة لاستعادة حقوقها إذا كانت ضحية للعنف، ولكن يجب أن تكون الشرطة على دراية بالقانون... نأمل في أن تتمكن نساء مجتمع الميم من الاستفادة من هذا القانون، ولكن لا يزال هناك قلق من أن النساء اللواتي يطلبن الانصاف يمكن اتهامهن بموجب المادة ٢٣٠، أو أنهن لن يحصلن على مساعدة الشرطة[٣٦٤]» .

كما أكدت التريكي أن القانون لن ينطبق على النساء العابرات جنسياً، في ضوء الوصمة وعدم وجود إجراءات لتغيير نوع الجندر على الوثائق[٣٦٥] .

وفي تطور آخر، طالبت منظمات نسوية ومدافعة عن حقوق مجتمع الميم، بتغيير قانون الوراثة، الذي يخول الرجال حالياً الحصول على ضعف نصيب النساء وفي إشارة إلى بعض التقدم، اقترحت لجنة خاصة عينها الرئيس التونسي، وهي لجنة الحريات الفردية والمساواة، قانونًا يضمن المساواة في الميراث بين الرجال والنساء[٣٦٦] , إلا أن اللجنة «تركت مساحة لحكم يسمح لأولئك الذين يعارضون القاعدة بتقسيم ثرواتهم على النحو الذي يرونه مناسبًا[٣٦٧]».

بناء المجتمع

إلى جانب التقدم القانوني، لعبت منظمات مثل شوف الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات دوراً أساسياً في خلق المساحة الآمنة، وتقديم الخدمات، وبناء القدرات لمجتمع نساء مجتمع الميم. وكمثال على ذلك، تدير الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات حالياً مركزاً يقدم الخدمات القانونية والنفسية الاجتماعية للنساء اللاتي تعرضن للعنف القائم على الجندر.

أوضحت أليسيا أوبالديني أنه تم إنشاء شوف استجابةً لعدم وجود مساحة للنساء المهمشات في تونس، بما في ذلك نساء مجتمع الميم:

«كانت هناك حاجة لمثل هذه المساحة داخل مجتمعنا – للجميع من النساء اللواتي لديهن أطفال خارج إطار الزواج من نساء مجتمع الميم. من خلال بناء مجتمعي، نعمل على تعزيز الروابط بين النساء فيه من خلال التجارب المشتركة وتعزيز ظهور النساء[٣٦٨]».

وكمثال على المبادرات الناجحة، أشارت أوبالديني إلى دروس الدفاع عن النفس، التي تقوم بها شوف منذ العام ٢٠١٥، وهي مفتوحة لجميع النساء: «بعيداً عن التدريب بحد ذاته، فإنه أيضاً مساحة للنساء للمشاركة في حوار حول تجاربهن[٣٦٩]».

(د) الفن والنضال

استخدم النشطاء الفن كوسيلة لتشجيع مشاركة المجتمع التونسي الأوسع، والتي ربما لم تكن قطاعات منها على دراية بقضايا مجتمع الميم.

وأوضحت بن جبارة: «نحاول أن نناضل ليس فقط في المحاكم بل من خلال الفن أيضا[٣٧٠]». واستشهدت بمثال على حملة على وسائل الإعلام الاجتماعية أطلقتها موجودين في العام ٢٠١٥ بالتعاون مع الفنانين والسياسيين والأخصائيين السينمائيين، الذين حملوا لافتات دعما لحقوق مجتمع الميم، وضد المادة ٢٣٠[٣٧١]. حيث عبّرت بن جبارة عن أن الحملة كانت إحدى النجاحات الرئيسية للمنظمة، حيث واصلت وسائل الإعلام التونسية نشر صور من الحملة[٣٧٢].

تنظم شوف مهرجان شوفتوهن، وهو مهرجان للفن النسوي في تونس، منذ ٢٠١٥. وهذا المهرجان مفتوح للجمهور، وهو يتوسع سنويًا حتى اجتذبت الدورة الأخيرة منه ما يقرب من ١٣٠ فنانة من جميع أنحاء العالم.

---

٣٦٢ حقوق «يوروميد»، «أوجه القصور في القانون التونسي لمكافحة العنف ضد المرأة»، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، متاح على: https://euromedrights.org/publication/shortcomings-tunisias-law-violence-women/

٣٦٣ المرجع السابق

٣٦٤ مقابلة AFEg OutRight مع بشرى التريكي [شوف]، نيويورك، ١٧ مارس/آذار ٢٠١٨

٣٦٥ المرجع السابق

٣٦٦ لامين غانمي، «اللجنة التونسية تضع خطة متطورة لحقوق الإنسان» الأسبوعي العربي، ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨، متاح على:- https://thearabweekly.com/tunisian-commission-puts-forward-bold-human-rights-blueprint

٣٦٧ المرجع السابق

٣٦٨ مقابلة AFEg OutRight مع أليسيا أوبالديني، شوف، تونس ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٦٩ المرجع السابق

٣٧٠ مقابلة AFEg OutRight مع سيندا بن جبارة، موجودين، بيروت، ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

٣٧١ المرجع السابق

٣٧٢ المرجع السابق

وتتناول العديد من المعارض موضوعات مجتمع الميم؛ وكمثال، استشهدت أوبالديني بمعرض فني أنشأه النشطاء التونسيون ضد المادة ٢٣٠، الذي عُرض في وسط المدينة في تونس. وكان موقع الدورة الأخيرة من المهرجان رمزيًا بشكل خاص، حيث تم عقده في المسرح الوطني التونسي، والذي تديره الحكومة. وكما ذكرت أوبالديني ، «إن المساحة التي اخترناها هي الدولة[٣٧٣]».

وتتم إدارة المهرجان من قبل متطوعين، الذين يبدأ العديد منهم العمل بمعرفة محدودة بالنسوية أو حقوق مجتمع الميم. وأشارت أوبالديني إلى أن شوف نادرا ما تتلقى ردود فعل سلبية من الجمهور الأوسع. وقالت: «خلقنا حوارا وقوة وظهور من خلال هذا المهرجان، فالفن شيء يمكن للجمهور الوصول إليه[٣٧٤]».

وفي الآونة الأخيرة، أطلقت موجودين مهرجانًا للسينما في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨. عرض المهرجان ١٢ فيلما متنوعا في تونس بين الإنتاج التونسي والإقليمي[٣٧٥] .

٤- التحديات والفرص المستمرة

على الرغم من التقدم الكبير المحرز في تأمين حقوق مجتمع الميم، خاصة منذ الثورة التونسية، فقد حدد النشطاء المخاوف المستمرة التي ستشكل نواة العمل المستقبلي.

(أ) جمع البيانات عن العنف والتمييز ضد أفراد مجتمع الميم:

يوجد حاليا ندرة في البيانات التي توثق مستوى العنف والتمييز ضد أفراد مجتمع الميم في تونس. ففي حين أن دمج قد وثقت حوالي ٢٠ جريمة كراهية سنوياً ضد أفراد مجتمع الميم، إلا أنهم لاحظوا أنه من المحتمل أن يكون هناك نقص كبير في الإبلاغ. ويتضح نقص المعلومات بشكل خاص فيما يتعلق بالنساء في المناطق الريفية.

وقال بابو إن الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالعنف والتمييز كثيراً ما تستخدم كذريعة لعدم قيام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والوكالات الحكومية[٣٧٦] بالقيام بعملهم. ففي حين أشار وزير العدل خلال دورة الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٧ إلى أن الأشخاص ذوي التوجهات الجنسية المختلفة يتمتعون بالحماية بموجب القانون التونسي، فإن هذا ليس بالضرورة هو الحال في الممارسة العملية.

ردا على ذلك، أطلق الائتلاف التونسي لمجتمع الميم تقريراً في مايو/أيار ٢٠١٨، يوثق تجارب العنف على ٣٠٠ شخص من مجتمع الميم في تونس[٣٧٧] .

من بين نتائج الدراسة أن ٥١,٨% من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع كانوا عرضة للإهانات في الأماكن العامة على أساس ميلهم الجنسي المفترض و/أو هويتهم الجندرية؛ وواجه ٣٢,٣% من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع عنفا داخل الأسرة؛ و ١٣% واجهوا تحرشًا جنسيًا من ضباط الشرطة[٣٧٨].

يأمل النشطاء في أن تُستخدم البيانات لتحدي تقاعس السلطات والوكالات الحكومية عن تطبيق القانون. بيد أنهم لاحظوا أنه يتعين إجراء المزيد من التوثيق في المناطق الريفية، حيث أن عينة الدراسة تتألف في معظمها من المدن الحضرية.

عندما سُئلت على وجه التحديد عن نقص المعلومات المتعلقة بكيفية تأثير القانون التونسي على نساء مجتمع الميم، اقترحت التريكي من شوف أن قانون حرية المعلومات الصادر في العام ٢٠١٦ يمكن أن استخدامه من قبل المنظمات، لكنها أشارت إلى أن طلب البيانات قد يكون محفوفًا بالتحديات: «من الناحية النظرية لقانون ٢٠١٦، فإنه يمكن لأي شخص أن يطلب الوصول إلى أرشيف البيانات، ولكن الأرشيف غير منظم، كما أن بإمكان المسؤولين عدم إعطاء إجابة واضحة بنعم أو لا[٣٧٩]» .

واقترحت أن المنظمات ستكون أكثر نجاحًا في قانون حرية المعلومات عندما تعمل بانسجام من خلال المجموعات المدنية[٣٨٠].

(ب) إلغاء المادة ٢٣٠ وغيرها من القوانين التمييزية

المادة ٢٣٠، وغيرها من مواد قانون العقوبات التي تستخدم لاستهداف مجتمع الميم، تتعارض مع أحكام الدستور التونسي، الذي تم اعتماده في العام ٢٠١٤.

حيث تنص المادة ٢١ من الدستور تحديداً على ما يلي:

«جميع المواطنين، من الذكور والإناث، متساوون في الحقوق والواجبات، وهم متساوون أمام القانون دون أي تمييز. وتضمن الدولة الحريات والحقوق الفردية والجماعية لجميع المواطنين، وتوفر لجميع المواطنين شروط الحياة الكريمة[٣٨١].»

---

٣٧٣ مقابلة OutRight و AFE مع أليسيا أوبالديني، شوف، تونس ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٧٤ المرجع السابق

٣٧٥ مهرجان موجودين للسينما الكويرية، متاح على: http://queerfilmfestival.mawjoudin.org/en/home/

٣٧٦ مقابلة OutRight وAFE مع بدر بابو [دمج]، تونس، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٧٧ موجودين ودمج وشوف، «دراسة عن العنف ضد أفراد مجتمع الميم» مايو/أيار ٢٠١٨، متاح على: http://sxpolitics.org/wp-content/uploads/05/2018/Rapport-Violence.pdf

٣٧٨ المرجع السابق

٣٧٩ مقابلة OutRight وAFE مع بشرى التريكي [شوف]، نيويورك، ١٧ مارس/آذار ٢٠١٨

٣٨٠ المرجع السابق

٣٨١ تشكل مشروع «الدستور التونسي - ٢٠١٤»، متاح على: https://www.constituteproject.org/pdf.2014_constitution/Tunisia

من مهرجان شوفتوهن للفن النسوي

كما تتعارض المادة ٢٣٠ (والمواد المقابلة) مع الحق في الخصوصية الذي تحميه المادة ٢٤ من الدستور[٣٨٢] .

والجدير بالذكر أن الدستور التونسي يدعو أيضاً إلى إنشاء محكمة دستورية وهي الآن متأخرة لثلاث سنوات. ستوفر المحكمة سبيلاً للطعن في دستورية المادة ٢٣٠ والمواد ذات الصلة. ويشارك نشطاء مجتمع الميم حاليا في حوار مع المرشحين المحتملين لمقاعد تلك المحكمة[٣٨٣] .

ومع ذلك، أشار رامي خويلي[٣٨٤] إلى أن نجاح أي قضية معروضة على المحكمة سيعتمد على عضوية المحكمة: «الدستور تقدمي للغاية لكن يمكنك قراءته بمائة طريقة اعتماداً على القضاة المعينين في المحكمة».

هناك سبيل محتمل آخر لتحدي القوانين التي تستهدف أفراد مجتمع الميم وهو التعاون مع لجنة الحريات الفردية والمساواة، التي أنشأها الرئيس التونسي في أغسطس/آب ٢٠١٧ لضمان الحقوق الفردية والمساواة بين الجنسين.
فقد أصدرت اللجنة تقريراً في يونيو/حزيران ٢٠١٨، والذي أوصى بإلغاء المادة ٢٣٠، أو كبديل، ليحل محل عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات بغرامة نقدية[٣٨٥] .

يشير التقرير إلى أن «الدولة والمجتمع لا علاقة لهما بالحياة الجنسية بين البالغين... التوجهات الجنسية وخيارات الأفراد هى من جزء من الحياة الخاصة[٣٨٦]». يدرك النشطاء أن التوصيات هي أداة يمكن استخدامها للضغط على المشرعين.

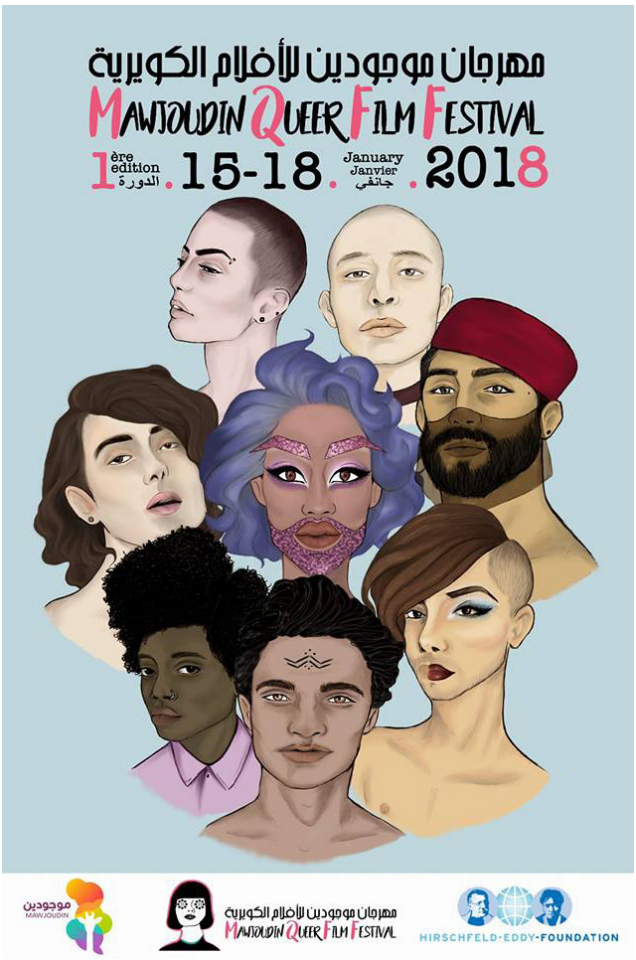

(ج) المساءلة عن الفحوصات الشرجية القسرية

على الرغم من قبول اثنتين من توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بالفحوصات الشرجية القسرية[٣٨٧] ، فلا يزال هذا الإجراء يُستخدم كشكل من أشكال الأدلة للملاحقات القضائية بموجب المادة ٢٣٠.

ويبدو أن قبول تونس للتوصيات كان مبنياً على كون الاختبارات «قسرية»، مما يثير مسألة الموافقة الحقيقية. وقد دعت المنظمات والنشطاء للاستمرار في التحشيد للأمر مع الوكالات الحكومية والشرطة لضمان فرض حظر تام على الفحوصات الشرجية.
وعلاوة على ذلك، شدد بابو على أهمية قيام المجلس الوطني لعمادة الأطباء بخطوة أخرى بعد البيان الأخير الذي أصدرته للتوقف عن إجراء الفحوصات الشرجية القسرية[٣٨٨]، حيث أنه من الضروري أن يدعو المجلس إلى التوقف عن استخدام الإجراء تماماً.

٣٨٢ الائتلاف التونسي لمجتمع الميم، «تقرير الاستعراض الدوري الشامل»، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، متاح على:
https://www.damj.co/wp-content/uploads/09/2014/Rapport-UPR-LGBTQI-Tunisie.pdf

٣٨٣ مقابلة AFEg OutRight مع سيندا بن جبارة، موجودين، بيروت، ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

٣٨٤ مقابلة AFEg OutRight مع رامي الخويلي، تونس، ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٨٥ تيم فيتزسيمونز، « اللجنة الرئاسية التونسية توصي بعدم تجريم المثلية الجنسية»، NBC News ، ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١٨، متاح على: https://www.nbcnews.com/feature/nbc-out/tunisian-presidential-committee-recommends-decriminalizing-homosexuality-n883726

٣٨٦ المرجع السابق

٣٨٧ مقابلة AFEg OutRight مع رامي الخويلي، تونس، ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

٣٨٨ مقابلة AFEg OutRight مع بدر بابو [دمج]، تونس، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧

(د) إنشاء مأوى لأفراد مجتمع الميم

كما لوحظ من قبل، لا يزال العنف والتمييز داخل الأسرة يؤثران على التونسيين من مجتمع الميم. فبدون دعم الأسرة، يواجه العديد منهم التشرد. يوجد حاليًا ملجأ نسائي واحد على الأقل في تونس معروف بقبول نساء مجتمع الميم[٣٨٩] . وأشارت التريكي إلى أن نساء مجتمع الميم قد يواجهن صعوبات من المقيمات الأخريات في الملاجئ، حتى وإن كانت المنظمات التي تدير الملاجئ ترحب بهن.

كما أنها غير متأكدة من السهولة التي تستطيع بها العابرات جنسياً من الوصول إلى الملاجئ. في ضوء الثغرات الموجودة في الخدمات الحالية، ذكرت التريكي أن المأوى غالباً ما يتم تقديمه على أساس غير رسمي داخل منازل أفراد مجتمع الميم. واعترفت بالحاجة إلى ملجأ خاص بمجتمع الميم في تونس، لكنها أشارت إلى أن إنشاء مثل هذا الملجأ من المحتمل أن يواجه العديد من التحديات: « ليس فقط التمويل، الأخطر يتعلق بالأمن. كيف يمكن أن نضمن أن المأوى آمن دون أن نجعله ظاهرا جدًا[٣٩٠]؟»

٣٨٩ مقابلة AFEg OutRight مع سيندا بن جبارة، موجودين، بيروت، ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

٣٩٠ مقابلة AFEg OutRight مع بشرى التريكي [شوف]، نيويورك، ١٧ مارس/آذار ٢٠١٨

الخلاصة: استراتيجيات للتقدم

في حين أن هناك اختلافات واضحة في السياقات القانونية والاجتماعية, وتاريخ النضالات والتحديات ومجالات التقدم التي تؤثر على أفراد مجتمع الميم في الأردن ولبنان والمغرب وتونس, فإن هناك أيضاً أرضية مشتركة. وينعكس ذلك على وجه الخصوص في تجارب العنف والتمييز التي يواجهها مجتمع الميم, والنهج والأدوات التي استخدمها النشطاء في الاستجابة.

وتقديراً لذلك, يهدف القسم التالي إلى تحديد الاستراتيجيات المشتركة التي يتبناها النشطاء لتحقيق التقدم.

التضامن الإقليمي

لقد أصبح النشطاء أكثر وعيًا بالخبرات المشتركة من خلال المبادرات الإقليمية مثل برنامج التغيير الاجتماعي التابع لـ AFE, وهو برنامج لبناء القدرات لمدة عام, ومؤتمر ندوى السنوي, والذي يضم أكثر من ٣٠ ناشطًا من الدول الناطقة بالعربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما تشرح ناشطة من لبنان تأثير الدول فيما يتعلق ببرنامج التغيير الاجتماعي:

> «هذا هو المكان الذي التقيت فيه بأشخاص من المنطقة لأول مرة. لا يمكنك أن تصدق الصداقات والشبكات التي أنشأناها – والوعي بمدى تقاطع نضالنا. هناك أشخاص يذكرونك بأسباب قيامك بالعمل الذي تقوم به[٣٩١].»

لقد كانت الشبكة الإقليمية التي أطلقها AFE عنصراً رئيسياً في رفع أصوات النشطاء المحليين لمجتمع الميم, والتي تتضح من خلال البيانات المشتركة[٣٩٢] وتبادل المعلومات والاستراتيجيات.

كما عملت الشبكة كقناة وصل بين النشطاء المحليين والمنظمات الدولية, بما في ذلك الممولين, وكانت الشبكة أيضًا أساسية في ضمان سلامة النشطاء المعرضين للخطر. وتحدث العديد من النشطاء عن خبراتهم حيث وفرت لهم الشبكة الإقليمية إمكانية الوصول إلى حيز المكاتب والموارد عندما منعتهم المخاوف الأمنية من المشاركة في المناصرة من بلدانهم الأصلية.

بناء الائتلاف والعمل المتقاطع

إن تشكيل الائتلافات الوطنية والعمل المتقاطع, خاصةً مع المنظمات النسوية, قد زود نشطاء مجتمع الميم بمزيد من الظهور والأمن.

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦, تم تشكيل الائتلاف المدنيّ من أجل الحُريات الفردية, الذي يتألف من أكثر من ٣٥ منظمة مجتمع مدني, بما في ذلك منظمات مجتمع الميم, في تونس.

في العام ٢٠١٧, أنشأت المنظمات التونسية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق مجتمع الميم ائتلافاً منفصلًا لضمان تكامل عملهم.

كان أحد النجاحات الرئيسية للتحالف, بالتعاون مع الشركاء هو تقديم تقرير ظل للمجتمع المدني الذي ركّزعلى مجتمع الميم قبل انعقاد دورة الاستعراض الدوري الشامل لتونس في مايو/أيار ٢٠١٧ [موثقة أدناه تحت بند التعاون مع آليات الأمم المتحدة].

تعمل المنظمات اللبنانية التي تعمل في دعم حقوق مجتمع الميم أو تقدم خدمات لهم, معاً على أساس غير رسمي منذ سنوات. وهم الآن في طور تشكيل ائتلاف, حيث أعرب عدد من النشطاء عن أملهم في أن هذا الائتلاف من شأنه أن يقدم فوائد مماثلة لنظيره التونسي. كما وصف النشطاء اللبنانيون أن هناك مجالًا أوسع للتعاون مع المنظمات النسوية والمنظمات التي تعمل مع العمال الأجانب.

التعاون في الأردن معقد حيث لم يتمكن النشطاء من تشكيل منظمات لمجتمع الميم في مواجهة مقاومة الحكومة. علاوة على ذلك, أعرب النشطاء عن مخاوف أمنية كمخاطرة محتملة, والتي تخنق المبادرات المشتركة.

في مواجهة هذه التحديات, شكّل مجتمع الميم في الأردن, شبكة غير رسمية تجمع بين الفنانين ومقدمي الرعاية الصحية والنشطاء, وكانت الشبكة أساسية لفهم المخاطر التي تؤثر على المجتمع, وبناء مبادرات أمنية.

أما في المغرب, فلم تتمكن أغلبية المنظمات العاملة مع مجتمع الميم من التسجيل رسمياً بسبب القيود الحكومية, لكن تمكنت المنظمات من العمل معاً على مبادرات محددة وتعبئة المجتمع المدني على نطاق أوسع, لا سيما استجابة لحالات العنف واعتقال أفراد مجتمع الميم.

على سبيل المثال, في العديد من الحالات الإستراتيجية, تمكنت المنظمات من الحصول على تمثيل قانوني لأفراد من مجتمع الميم من خلال العمل مع المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان.

---

٣٩٠ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم والموقع], ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٨

٣٩١ أطلع على نموذج لأحد البيانات: حقوق الإنسان وحرية التعبير في مصر – محصورة بين الخدمات الأمنية والإعلام, ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧, متاح على: http://afemena.org/03/10/2017/statement-human-rights-and-freedom-of-expression-in-egypt-trapped-between-security-services-and-the-media/

توثيق الاعتقالات وحالات العنف والتمييز

أقر النشطاء في البلدان الأربعة بالحاجة إلى توثيق الاعتقالات وحالات العنف والتمييز ضد أفراد مجتمع الميم، حيث يتم التلاعب في عدم جمع البيانات الرسمية من قبل حكومات البلدان، لإنكار أن القوانين قد استُخدمت لاستهدافهم، وأن العنف والتمييز مستمران.»

في لبنان، سمح مركز حلم المجتمعي بالبقاء على اتصال مع مجتمع الميم، حيث يسعى العديد منهم للحصول على الدعم القانوني والخدمات الأخرى.

ونتيجة لذلك، فإن المنظمة في وضع جيد يمكنها من إجراء التوثيق، كما ينعكس على نهجها القائم على الأدلة في أنشطة المناصرة التي تقوم بها في الأمم المتحدة.

أنهى الائتلاف التونسي لمجتمع الميم مؤخرا من تحقيق محلي حول العنف ضدّ أفراد مجتمع الميم، وهو التقرير الذين يخطط الائتلاف لاستخدامه في مبادرات المناصرة مع الوكالات الحكومية.

في المغرب، حيث كان من الصعب على المنظمات بناء قواعد من العضوية، سعت المنظمات إلى الاعتماد على الإحصائيات الحكومية حول الاعتقالات واستخدام تطبيقات الهاتف المحمول لتوثيق العنف ضد النساء ومجتمع الميم.
أما في الأردن، فقد أقر النشطاء بعدم وجود توثيق مجمع للبيانات حول الأشخاص من مجتمع الميم، كسبب رئيسي. وبالنظر إلى أن المعلومات يتم الحصول عليها إلى حد كبير من خلال الشبكات الشخصية، فقد شرح النشطاء أنهم يخططون لمشاركة مزيد من المعلومات لاكتساب معرفة إضافية بآثار القوانين والعنف والتمييز.

المناصرة من خلال المحاكم

عملت المنظمات في لبنان وتونس والمغرب عن كثب مع المحامين لضمان حصول أفراد مجتمع الميم الماثلين أمام القانون على التمثيل القانوني. ففي لبنان، كانت المفكرة القانونية عاملاً أساسياً في تقديم دفاع نموذجي للقضايا بموجب المادة ٥٣٤، في حين سعيت حلم للعمل عن كثب مع القضاء.

في المغرب، شارك النشطاء في مبادرات تدريب المحامين، وأعربوا عن خطط لتطوير دفاع نموذجي للقضايا بموجب المادة ٤٨٩.

في المغرب وتونس، بدأ النشطاء حملات عامة، في بعض الأحيان بالتعاون مع وسائل الإعلام، حول قضايا ذات أهتمام مجتمعي. وكانت الحملات مفتاح التحول التدريجي في الخطاب حول العنف والتمييز ضد مجتمع الميم. ويرى النشطاء أن الحملات في بعض الحالات كانت لها آثار على الأحكام والإطار الزمني للعملية القانونية.

المناصرة من خلال آليات الأمم المتحدة

شارك النشطاء في جميع البلدان الأربعة في المناصرة من خلال آليات الأمم المتحدة أو عبروا عن نيّتهم للقيام بذلك.

وبينما جرت المناصرة في المقام الأول من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، فإن التطورات في لجنة وضع المرأة ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة تشير إلى وجود مجال أوسع لمشاركة نشطاء مجتمع الميم.

وينعكس ذلك من خلال مواقف تونس ولبنان على محاولات منع تفويض الخبير المستقل المعني بالميول الجنسية والهوية والتعبير الجندري، اللتين تحدّيتا مواقف الكتل الإقليمية، ومشاركة الأردن وبيانه خلال اجتماع صيغة أريا في مجلس الأمن فيما يتعلق باستهداف مجتمع الميم من طرف داعش.

بالإضافة إلى ذلك، تشير مواقف كل من لبنان وتونس خلال لجنة وضع المرأة إلى أن الوفود مستعدة لكسر الإجماع الإقليمي.

فيما يتعلق بعملية الاستعراض الدوري الشامل، أشير إلى النشطاء التونسيين كنموذج للنشطاء من البلدان الأخرى، حيث قدمت المنظمات التونسية، بما في ذلك أعضاء ائتلاف مجتمع الميم، تقريراً للظل للمجتمع المدني يركز على مجتمع الميم قبل انعقاد دورة الاستعراض الدوري الشامل لتونس في مايو/أيار ٢٠١٧. وقبل الوفد التونسي اثنين من التوصيات المتعلقة بالعنف والتمييز والفحوصات الشرجية القسرية.

ومن الجدير بالذكر أن وزير العدل التونسي في تصريحاته الختامية زعم أن التمييز على أساس الميول الجنسية يتعارض مع الدستور التونسي وأن حالات العنف في هذا السياق قابلة للملاحقة القضائية.

في الوقت الذي يدرك فيه النشطاء أن العنف والتمييز واستخدام الفحوصات الشرجية مستمرة في تونس، فإنهم ينظرون إلى البيان على أنه أداة قيمة للمساعدة في محاسبة الحكومة.

خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة في العام ٢٠١٧، قبل المغرب توصيتين تتعلق بالعنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية / التعبير الجندري، وإلغاء المعايير التي تجرّم وتوصم على هذا الأساس.

تبعت التوصيات مناصرة من جانب منظمات المجتمع المدني والتجمعات المحلية والدولية. وتنوي منظمات مجتمع الميم البناء على هذا التقدم في المستقبل.

خلال دورة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة في ٢٠١٥، تلقى لبنان خمس توصيات تتعلق بالميول الجنسية والهوية/التعبير الجندري، لم يتم قبول أي منها.

ومع ذلك، فإن النشطاء يعترفون بأهمية عملية محاسبة الحكومة من خلال استخدام نهج قائم على الأدلة، حيث تبنت جمعية «حلم» منهجًا يستند إلى الأدلة في تقرير الظل لعام ٢٠١٧ المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. حيث تم توثيق عدد الاعتقالات بموجب المادة ٥٣٤، وحالات التمييز والعنف.

وفي ملاحظاتها الختامية، أقرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان باستمرار الاعتقالات وحوادث العنف والتمييز، ودعت لبنان إلى إلغاء تجريم العلاقات المثلية بالتراضي، وحماية حقوق مجتمع الميم.

خلال آخر دورة الاستعراض الدوري الشامل في ٢٠١٥، لم يتلق الأردن أي توصيات تتعلق تحديدًا بالتوجه الجنسي والهوية / التعبير الجندري، لكن أعرب بعض النشطاء عن إمكانية المشاركة بشكل أكبر في عملية الاستعراض الدوري الشامل في المستقبل.

خلق مساحات آمنة للنساء داخل مجتمع الميم

كان هناك إجماع عام من النشطاء في لبنان والمغرب وتونس على أن حركة مجتمع الميم يهيمن عليها الرجال بشكل كبير ولم تكن دائما شاملة للنساء، مما أدى إلى سعي الناشطات والمنظمات النسائية الداعمة لمجتمع الميم إلى إنشاء مساحات منفصلة للتنظيم النسوي الكويري.

ففي البلدان الثلاثة، تمكنت ناشطات مجتمع الميم من بناء تحالفات مع المنظمات النسوية، التي كانت موجودة قبل تنظيم مجتمع الميم الرسمي.

في تونس، تطورت الشراكة بشكل طبيعي حيث دافعت المنظمات النسوية عن حقوق مجتمع الميم حتى قبل ثورة ٢٠١١.

في لبنان، وخلال مسيرة يوم المرأة العالمي في بيروت في مارس/آذار ٢٠١٨، سارت عضوات منظمات حقوق المرأة جنباً إلى جنب مع ناشطات مجتمع الميم، كمؤشر رمزي على تعاون أكبر.

في الأشهر الـ١٨ الأخيرة، شرع النشطاء في لبنان في البدء بعقد اجتماعات وجداول أعمال منفصلة من خلال لجنة العابرات جنسيا في حلم. في حين أفاد نشطاء أردنيون أنه تم استخدام الفن لزيادة ظهور أصوات نساء مجتمع الميم، لكنهم يرون أن وجود مجتمع منظم منفصل هو هدف مستقبلي.

الفن والمطبوعات والنضال

استخدم النشطاء، في جميع البلدان الأربعة، الفن والمنشورات كوسيلة للوصول إلى الجمهور العام والاتصال به، وهو الجمهور غير المرتبط بمجتمع الميم، كما يقول ناشط لبناني:

«اعتدت في الغالب على التركيز على كتابة المقالات، لكنني أدركت أن لا أحد يقرأها. لكن من خلال الفن، فالانتشار يتجاوز مجتمع الميم[٣٩٣].»

في لبنان وتونس، ساعدت مبادرات مثل بوابات الفن على الإنترنت ومهرجان شوفتوهن للفن النسائي على دعم مبادرات المناصرة الأوسع.

في المغرب، بدأت كل من أصوات وأقليات، مجلات الكترونية.
في الأردن، ونظراً إلى أن المنظمات لم تسجل بعد، وحيث يواجه النشطاء المخاطر حين يحاولوا تنظيم أي فعاليات عامة فإن الفن والمطبوعات تظل هي الطريقة الأساسية للنضال.

كما هو واضح من مجموعة الاستراتيجيات التي يتبناها نشطاء مجتمع الميم في جميع أنحاء الأردن، ولبنان، والمغرب وتونس، أن الدعوة إلى الإصلاح التشريعي هي واحدة من استراتيجيات متعددة تم تبنيها.

حيث يجب دعم حقوق مجتمع الميم في المنطقة من خلال نهج متعدد الجوانب يعتمد على التضامن والدعم لمؤسسات مجتمع الميم المحلية، وبناء التحالفات، والتنظيم النسوي، والإنتاج الفني.

وبالنظر إلى أن النشطاء، نجد أنهم قد تعلموا واعتمدوا استراتيجيات مماثلة في جميع أنحاء المنطقة، فهناك مجال للتوسع في الشبكات الإقليمية.

علاوة على ذلك، بما أن المناصرة من خلال آليات الأمم المتحدة كانت أداة رئيسية للتواصل مع الحكومات، فهناك مجال أكبر لمشاركة المنظمات الدولية، لكنه من الواضح أن المشاركة الإقليمية والدولية تحتاج إلى تقييم الخبرات المحلية ووضع أولويات للحركات والمنظمات المحلية في المقدمة.

على الرغم من كل التحديات، ظل النشطاء المحليون يأملون في البناء على التقدم الذي أحرزوه حتى الآن، مسلحين باستراتيجيات مبتكرة وخيط مشترك من المرونة، لمواصلة تحدي العنف والتمييز ضد أفراد مجتمع الميم.

---

٣٩٣ مقابلة OutRight و AFE مع ناشط من مجتمع الميم [تم حجب الاسم والموقع]، ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٨.